



بنك الخليج الدولي



٢	المؤشرات المالية
٣	أعضاء مجلس الإدارة
٤	تقرير رئيس مجلس الإدارة
٨	تقرير الإدارة
١٢	استعراض الوضع المالي
٢٢	تقرير الحوكمة
٣١	البيانات المالية الموحدة
٧٩	تقرير بازل ٢ الركيزة ٣
١١٣	هيكل تنظيم البنك والحوكمة
١١٤	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا
١١٦	دليل المجموعة

بنك الخليج الدولي

يسعى بنك الخليج الدولي ليكون المصرف الخليجي الذي يتميز بخبرته الاقليمية وعلاقاته الممتدة عالمياً ومنتجاته وخدماته المبتكرة، وذلك بإضافة القيمة للخدمات التي يقدمها لشركاء أعماله عبر استخدام أحدث التقنيات وأفضل الموارد البشرية.

تتركز مهمة البنك الرئيسية في توفير المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمناسبة التي تلبي الاحتياجات المحددة للعملاء، وفي نفس الوقت تعزيز سمعة البنك من حيث الثقة والجودة والاعتمادية التي تتمتع بها خدماته بهدف جعل البنك الشريك المفضل للأعمال وبناء العلاقات طويلة الأمد مع العملاء. ومن شأن ذلك أن يمكن البنك من تقديم خدمات ذات قيمة أكبر لعملائه وأن يكون الجهة المثلى للتوظيف وأن يحقق الأهداف المرجوة لمساهمييه.

أسس بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين عام ١٩٧٥. تساهم في البنك حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، ويمتلك صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية الحصة الأكبر في البنك (٩٧,٢ بالمائة). يوجد لدى البنك فروع في الرياض وجدة ولندن ونيويورك ومكتبان تمثيليان في أبوظبي وبيروت، بالإضافة الى الشركة التابعة الرئيسية، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وشركة جي أي بي للخدمات المالية ومقرها الرياض.



المؤشرات المالية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
					الإيرادات (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٥٥,٥	(٧٥٧,٣)	(٣٩٦,٢)	(١٥٢,٦)	١٠٠,٤	صافي الدخل (الخسارة) بعد الضرائب
٢٥٧,٧	٣٠٥,٦	٢٨٨,٣	٢٠٦,٥	١٥٦,٢	صافي إيرادات الفوائد
٦٥,٨	٨٨,١	٧٣,٣	٤٠,٧	٤٢,٢	إيرادات الرسوم والعمولات
١٤٤,٠	١٤١,٢	١٤٢,٩	١٢٢,٨	١١٣,٣	مصاريف التشغيل
					الوضع المالي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٤٧٨٧,٢	٢٩٩٥٤,٠	٢٥٠٢٣,٥	١٦٢٠٧,٧	١٥٥٢٧,٧	مجموع الأصول
٨١٤٥,٠	١٢٦٠١,٨	١٢٩٧٢,١	٩٢٩٨,١	٧٥١٠,١	القروض والسلف
٨٤٢٢,٩	٨٠٧٠,٧	٢٢٢٠,٥	٢٠١٨,١	٣٠٦٧,٨	الأوراق المالية الاستثمارية
١٨٦٧,١	٢٦٥٧,٨	٢٤٣١,٥	٣٠٠٧,٩	٣١٧٦,٦	تمويل لأجل أول
١٨٥٦,٦	٢٢١٥,٣	١٩٢٥,٥	١٧٧٩,٤	١٩١٨,٠	حقوق الملكية
					النسب (%)
					الربحية
١٤,٣	(٣٧,٢)	(١٩,١)	(٨,٢)	٥,٤	العائد على متوسط حقوق الملكية
١,١	(٢,٨)	(١,٤)	(٠,٧)	٠,٦	العائد على متوسط الأصول
					رأس المال
					نسبة مخاطر الأصول ^١
١١,٦	١٢,٠	١٧,٣	٢٢,٣	٢٤,٣	- الكلية
٨,٧	٩,٥	١٢,٥	١٦,٤	١٨,٧	- الفئة الأولى
٧,٥	٧,٤	٧,٧	١١,٠	١٢,٤	النسب المئوية لحقوق الملكية إلى مجموع الأصول
					جودة الأصول
٤٢,٨	٣١,٤	٩,٧	١٢,٨	٢٠,٣	الأوراق المالية كنسبة مئوية من مجموع الأصول
٣٢,٩	٤٢,١	٥١,٨	٥٧,٤	٤٨,٤	القروض كنسبة مئوية من مجموع الأصول
					السيولة
٦٥,٢	٥٢,٨	٤٦,٣	٤١,٢	٥٠,٠	نسبة الأصول السائلة
٢,٣	١,٨	١,٦	١,٤	١,٦	الودائع إلى القروض بالمرات ^٢

^١ نسبة مخاطر الأصول تم احتسابها منذ عام ٢٠٠٨ وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بشأن تطبيق اتفاقية بازل الثانية. وعرضت النسب المقارنة وفقاً لتوجيهات لجنة بازل للإشراف على البنوك بشأن اتفاقية بازل الأولى.

^٢ الودائع تشمل التمويل لأجل أول.

التصنيف الائتماني

كايبیتال انتلجنس	ستاندرڈ أند بورز	موديز	فيتش	
A	BBB+	A3	A	التعاملات طويلة الأجل
A-1	A-2	P-2	F-1	التعاملات قصيرة الأجل
			C/D	الفردية
BBB+		D+		القوة المالية

أعضاء مجلس الإدارة



**معالي السيد جماز بن عبد الله
السحيمي**
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



**الدكتور عبد الله بن حسن
العبدالقادر**
استاذ المحاسبة ونظم المعلومات
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
المملكة العربية السعودية



**معالي الدكتور حمد بن
سليمان البازعي**
نائب وزير المالية
وزارة المالية
المملكة العربية السعودية



**السيد منصور بن صالح
الميمان**
نائب رئيس مجلس الإدارة
أمين عام صندوق الاستثمارات
العامة
المملكة العربية السعودية



**السيد خالد بن صالح
المديفر**
رئيس الشركة وكبير المدراء
التنفيذيين
شركة التعدين العربية السعودية
المملكة العربية السعودية



**السيد عبد الله بن محمد
الزامل**
الرئيس التنفيذي
شركة الزامل للاستثمار الصناعي
المملكة العربية السعودية



**السيد سليمان بن عبد الله
الجمدان**
الرئيس التنفيذي
الشركة الوطنية للخدمات الجوية
المملكة العربية السعودية



معالي السيد جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير رئيس مجلس الإدارة

بلغت أرباح المتاجرة ١٢,٧ مليون دولار تشكل في معظمها إيرادات من أعمال صرف العملات للعملاء، فيما بلغت الإيرادات الأخرى ١٢,٧ مليون دولار أيضاً تمثل أساساً أرباح استثمارات في أسهم مدرجة وأرباح محققة من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. وبلغت المصاريف ١١٣,٣ مليون دولار، مسجلة انخفاضاً بمقدار ٩,٥ مليون دولار، أي بنسبة ٨ بالمائة عن العام ٢٠٠٩. ويعكس هذا الانخفاض في المصاريف الاجراءات الفعالة التي اتخذها البنك خلال العام السابق لمواءمة التكاليف مع مستوى وطبيعة أعمال البنك الراهنة. وتم وضع مخصصات خسائر بمقدار ٤ ملايين دولار فقط لعام ٢٠١٠، مما يعكس السياسة الحذرة في تحديد المخصصات التي اتبعها البنك خلال العام ٢٠٠٩.

”بدأنا خلال هذا العام أيضاً تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف الى تحويل البنك الى مصرف يقدم خدمات مالية شاملة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. إن عودة البنك الى الربحية تؤكد نجاح الإجراءات والمبادرات التي اتخذها البنك خلال العامين الماضيين“.

وصل إجمالي أصول البنك الى ١٥,٥ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٠، وتميزت أصول البنك بمستوى عال من السيولة وذلك كإجراء احترازي في ظل الأوضاع الحرجة التي تشهدها الأسواق.

بالنيابة عن مجلس ادارة بنك الخليج الدولي، يسرني أن أقدم التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ التي شهدت عودة البنك لتحقيق الأرباح. وقد بدأنا خلال هذا العام أيضاً تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف الى تحويل البنك الى مصرف يقدم خدمات مالية شاملة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

إن عودة البنك الى الربحية تؤكد نجاح الإجراءات والمبادرات التي اتخذها البنك خلال العامين الماضيين. وقد شملت هذه الإجراءات: تقليل حجم المخاطر ونسبة الدين الى رأس المال من خلال خفض مدروس لحجم محفظة القروض وإعادة هيكلتها بهدف تقليل مستويات التركيز العالية؛ والتخلص من الاستثمارات ذات التصنيف المتدني؛ وتعزيز الوضع التمويلي للبنك عبر تنوع مصادر التمويل وتقليص الفجوة بين آجال استحقاق الأصول والخصوم؛ ومواءمة البنية الأساسية والهيكل التنظيمي للبنك مع التكاليف بهدف المحافظة على الكفاءة في نسبة التكاليف الى الدخل.

سجل البنك أرباحاً صافية بلغت بعد اقتطاع الضرائب ٤,١٠٠ مليون دولار امريكي لعام ٢٠١٠، مقارنة مع خسارة بلغت ٦,١٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وقد انخفض صافي دخل الفوائد بنسبة ٢٤ بالمائة عن العام السابق. ويعزى تراجع إيرادات الفوائد الى تخفيض حجم المخاطر والمديونية في الميزانية العامة من جهة وتراجع معدلات الفائدة بمستوى قياسي من جهة أخرى. أما الإيرادات المتحصلة من الرسوم والعمولات فقد بلغت ٤٢,٢ مليون دولار، مرتفعة بمقدار ١,٥ مليون دولار مقارنة بالعام السابق، مما يعكس تركيز البنك على تعزيز الإيرادات من الرسوم.



البنك من مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات المرموقة يؤكد ثقة السوق العالية في البنك. لقد نجحت هذه السندات في تقليص اعتماد البنك على التمويل قصير الأجل وتقليل الفجوة بين آجال استحقاق أصوله وخصومه. وبلغ إجمالي التمويل لأجل ٣,٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠، أي بزيادة مقدارها ٠,٢ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٠٩. ولا يتوجب على البنك تسديد أي قروض كبيرة حتى عام ٢٠١٢.

”إن الطلب الكبير على سندات البنك من مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات المرموقة يؤكد ثقة السوق العالية في البنك“.

في نهاية العام ٢٠١٠ بلغت نسبة الملاءة المالية الكلية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية ٢٤ بالمائة، فيما بلغت نسبة ملاءة الفئة الأولى من رأس المال ١٩ بالمائة، وهاتان النسبتان تعتبران عاليتين بشكل استثنائي مقارنة بالمعايير الدولية وتفوقان بشكل ملحوظ متطلبات مصرف البحرين المركزي. كما أكدت نتائج دراسة الآثار الكمية لتطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة أن البنك منذ الآن يلتزم كلياً بمتطلبات نسب الملاءة والمديونية التي سيبدأ العمل بها بشكل تدريجي ابتداءً من العام ٢٠١٩.

كذلك واصل البنك خلال العام ٢٠١٠ تعزيز أطر حوكمة الشركات وإدارة المخاطر لديه. وقد أجريت مراجعة شاملة لهذه الأطر لضمان التزام البنك بمتطلبات قواعد حوكمة الشركات الجديدة

وبلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والایداعات لدى البنوك ٤,٦ مليار دولار، تمثل ما نسبته ٣٠ بالمائة من إجمالي الأصول. وبلغ حجم محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، التي تتألف أساساً من سندات دين عالية التصنيف والسيولة لمؤسسات مالية عالمية ومؤسسات اقليمية شبه حكومية، ٣,١ مليار دولار. وفي أعقاب قيام البنك بعدة خطوات لتقليل حجم المخاطر في الميزانية العامة وإزالة مخاطر التعرض للهزات الخارجية، فإن البنك لم يتأثر بانتكاسة سوق السندات الحكومية الأوروبية التي عصفت بالاقتصاد الأوروبي مؤخراً.

أما القروض والسلفيات فقد بلغت ٧,٥ مليار دولار، مسجلة انخفاضاً بمقدار ١,٨ مليار دولار عن مستواها في نهاية العام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك تراجعت نسبة حجم القروض الى حقوق الملكية الى ٤ مرات، وهذه النسبة تعتبر محافظة بالمعايير السائدة، فيما بلغت نسبة القروض الى السودائع والتمويل لأجل ٦١ بالمائة. وقد واصل البنك اتباع سياسة حذرة في أنشطته الاقراضية خلال العام ٢٠١٠ بسبب استمرار الاوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

وتم خلال العام تعزيز قاعدة تمويل البنك بشكل جوهري من خلال إصدار ناجح لسندات مقومة بالريال السعودي بلغت قيمتها ٣,٥ مليار ريال (٩٣٣ مليون دولار) ومدتها خمس سنوات. وبالرغم من أن حجم الإصدار المستهدف كان ثلاثة مليارات ريال، فقد تم رفع حجم الإصدار استجابة للطلب الكبير على السندات في السوق، حيث بلغ حجم الاكتتاب في السندات ٦,٣ مليار ريال. وكان البنك قد طرح بنجاح أيضاً في شهر نوفمبر ٢٠٠٩ سندات قيمتها مليار ريال سعودي ومدتها ثلاث سنوات في المملكة العربية السعودية، وفاق حجم الطلب على تلك السندات ثلاثة أضعاف المبلغ المستهدف. إن الطلب الكبير على سندات

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تمة)

”تحقق هذا الأداء المالي للبنك على الرغم من استمرار التقلبات في الأسواق العالمية والتحديات في أسواق المنطقة خلال العام ٢٠١٠“.

٢٠١١. ومن المتوقع أن تستقر أسعار النفط، حيث تنبأت وكالة الطاقة الدولية بارتفاع الطلب على النفط بنسبة ٢ بالمائة. كما أن قرار حكومة الولايات المتحدة شراء ما يعادل ٦٠٠ مليار دولار من سندات الخزينة الأمريكية سوف يدعم الاقتصاد الأمريكي وسيؤدي إلى ازدياد مستوى السيولة عالمياً، وبالتالي سيسهل التدفق المالي في منطقة الخليج من خلال الاستثمار في السندات.

إن قدرة البنك على اغتنام الفرص الناجمة عن الأوضاع الايجابية في المنطقة قد تم تعزيزها بعد قيام مجلس الإدارة في عام ٢٠١٠ بالموافقة على استراتيجية البنك الجديدة. وتطوي هذه الاستراتيجية على تغيير كبير في نموذج عمل البنك وتحويله إلى مصرف يقدم خدمات مالية شاملة ويرتكز على أربعة أنشطة رئيسية هي: الأعمال المصرفية للشركات، الأعمال المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول والأعمال المصرفية للأفراد. كما أن هذه الاستراتيجية سوف تمكن البنك من الاستفادة من قاعدة تمويل أوسع وأكثر استقراراً ومصادر دخل إضافية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الآثار التي قد تنشأ عن الهزات الخارجية والتقلبات في الأسواق. كذلك فإن أعمال البنك المصرفية التجارية سوف تركز على تعزيز العلاقات مع العملاء بدلاً من التركيز فقط على عقد صفقات الإقراض، وستدعم هذه الأعمال بمجموعة جديدة من الخدمات والأدوات المالية. وسوف يتم استهداف شرائح محددة من العملاء في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، بدءاً من المملكة العربية السعودية.

”تطوي الاستراتيجية الجديدة على تغيير كبير في نموذج عمل البنك وتحويله إلى مصرف يقدم خدمات مالية شاملة ويرتكز على أربعة أنشطة رئيسية هي: الأعمال المصرفية للشركات، الأعمال المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول والأعمال المصرفية للأفراد“.

إن أهم أهداف استراتيجية البنك الجديدة هو تحقيق عائد أكبر للمساهمين بحلول العام ٢٠١٥ يتناسب مع العائد الذي

التي أصدرتها وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين، إضافة إلى المتطلبات الجديدة التي أعلنها مصرف البحرين المركزي بهذا الشأن.

وانعكاساً لأداء البنك المالي الجيد، قُتبت وكالات تصنيف الائتمان الدولية الرئيسية (فيتش وموديز وستاندرد أند بورز) التصنيف الائتماني للبنك خلال العام. ويُمثل تثبيت التصنيف الائتماني شهادة تأييد محايدة للأسلوب الفعال والحاسم الذي اتبعه البنك والمساهمون للتعامل مع التداعيات التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية.

تحقق هذا الأداء المالي للبنك على الرغم من استمرار التقلبات في الأسواق العالمية والتحديات في أسواق المنطقة خلال العام ٢٠١٠. وقد أدى اتخاذ عدة مبادرات على الصعيد الدولي خلال العام إلى حدوث تحسن معتدل في الأوضاع الاقتصادية والأسواق العالمية وزيادة ثقة المستثمرين. وكان من بين أبرز هذه المبادرات: قيام الولايات المتحدة بتشريع قانون لإجراء أكبر عملية إصلاح للنظام المصرفي تشهده البلاد منذ ثلاثينيات القرن الماضي؛ والنتائج الايجابية لاختبارات الضغط لبنوك رئيسية في المجموعة الأوروبية؛ وإطلاق اتفاقية بازل الثالثة؛ وقيام حكومة الولايات المتحدة بإعادة شراء بعض سنداتها؛ واستقرار أسعار النفط. ولكن في المقابل كان هناك بعض التطورات السلبية خلال العام ومنها ازدياد الضغوط على الدولار؛ والأزمة التي واجهت سوق الديون الحكومية الأوروبية؛ وتقلب أسعار العملات الرئيسية؛ والمخاوف من ارتفاع التضخم؛ وامكانية عودة الكساد في بعض الدول.

”واصل البنك خلال العام ٢٠١٠ تعزيز أطر حوكمة الشركات وإدارة المخاطر لديه“.

لقد ساهم استقرار أسعار النفط بمتوسط ٧٩ دولار للبرميل خلال العام في تخفيف القلق في المنطقة من شح السيولة وتزايد الضغوط على القطاع المصرفي وتراجع أنشطة الائتمان. ومن المطمئن أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي شهدت نمواً مستقراً خلال العام. هذا النمو توافق مع توقعات صندوق النقد الدولي وفاق معدل النمو الاقتصادي العالمي. ومن الملاحظ أيضاً أن ميزانيات دول المجلس لم تتأثر كثيراً بسبب الأزمة المالية، كما أن النظرة المستقبلية لاقتصاد المنطقة ايجابية على المدى المتوسط والطويل.

لقد استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من الاحتياطات المالية الكبيرة التي تراكمت خلال سنوات من النمو الاقتصادي وايرادات النفط المرتفعة. وما زالت الأساسيات الاقتصادية في هذه الدول متينة، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الأجمالي في هذه الدول نسبة ٦ بالمائة خلال العام

تحققه البنوك الرائدة المماثلة. ومن أجل ضماى تنفيذ أسرع للاستراتيجية فقد عين مجلس الادارة مستشارين من بيوت خبرة عالمية لمساعدة ادارة البنك، حيث من المخطط أن يتم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية في نهاية العام ٢٠١١. إن مجلس الادارة على ثقة تامة بأن استراتيجية البنك سوف تمكنه من الاستفادة من فرص الأعمال الجديدة وتعزيز دوره الرائد في القطاع المصرفي الخليجي وتحقيق أهداف كافة الأطراف المعنية بالبنك وتطلعاتها.

نيابة عن مجلس الإدارة أود أن أعبر عن تقديري الكبير للمساهمين على الدعم المالي والتوجيه القيم الذي قدموه للبنك. كما أشكر العملاء على ثقتهم وإخلاصهم وشركاء الأعمال على تعاونهم ومساندتهم للبنك. ونقدر أيضاً التعاون البناء الذي يجده البنك من الهيئات الرقابية والاشرافية في كل الدول التي يتواجد فيها.

وأخيراً، أغتتم هذه المناسبة لأعبر عن الشكر والتقدير لإدارة البنك وموظفيه لما أبدوه من مهنية وتقان خلال العام ٢٠١٠ ولموقفهم الايجابي تجاه التغير الجذري الذي بدأ إجراؤه في بيئة العمل والذي يعتبر ضرورياً لنجاح تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

جماز بن عبد الله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة



يحيى بن عبدالله اليحيى
الرئيس التنفيذي

تقرير الإدارة

” في أعقاب اتخاذ العديد من الاجراءات الفعالة عام ٢٠٠٩ لتعزيز استقرار البنك، اتسمت بيئة الأعمال بالتفاؤل الحذر في بداية عام ٢٠١٠ وذلك بسبب استمرار التحديات التي شهدتها المنطقة وأسواقها نتيجة للأزمة المالية العالمية. وبعد تقوية هيكل الميزانية العمومية أصبح البنك في وضع أفضل يمكنه من الاستفادة من فرص الأعمال الناجمة عن انتعاش الأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي والاقليمي وتحقيق الربحية مرة أخرى وإعادة صياغة توجهه الاستراتيجي.

لقد قامت إدارة البنك خلال العام بتخفيض مدروس لحجم المديونية والمخاطر في الميزانية العمومية من خلال تقليص حجم محفظة القروض ومواءمة المصاريف مع طبيعة ومستوى أعمال البنك وتنويع مصادر الإيرادات وتقليل الفجوة بين آجال استحقاق الأصول والخصوم. وقد اثبتت هذه الاجراءات جدواها، حيث انخفض حجم محفظة القروض الى ٧,٥ مليار دولار في نهاية العام بعد اتخاذ الحيطه والحذر في عمليات الإقراض، مقارنة مع ٩,٣ مليار دولار في نهاية العام السابق. وتراجع إجمالي المصاريف بمقدار ٨ بالمائة ليصل إلى ١١٣,٣ مليون دولار. كما عزز البنك قاعدة تمويله من خلال اصدار سندات قيمتها ٣,٥ مليار ريال سعودي (٩٢٣ مليون دولار) ومدتها خمس سنوات. ومع أن حجم الاصدار المستهدف كان ثلاثة مليارات ريال، فقد تم رفعه استجابة للطلب الكبير على السندات في السوق، حيث بلغ حجم الاكتتاب في السندات ٦,٣ مليار ريال. وقد عاود البنك تحقيق الربحية في نهاية العام، حيث بلغ صافي الأرباح ١٠٠,٤ مليون دولار، مقابل خسارة بلغت ١٥٢,٦ مليون دولار لعام ٢٠٠٩.

(A) ووكالة ”موديز“ بالفئة (A3) وستاندرد أند بورز بالفئة (BBB+) مع تأكيد النظرة المستقبلية المستقرة لهذا التصنيف. وقد أشارت هذه الوكالات في تقاريرها الى الدعم الذي يلقيه البنك من مساهميه وقوة رأسماله وتحسن مستوى السيولة لديه وأسلوبه الحذر والمحافظ في تحديد حجم المخصصات. وتؤكد هذه التصنيفات قدرة البنك على معالجة التدايعات غير المسبوقة التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية والتزامه بمواصلة دوره الرائد في القطاع المصرفي في المنطقة.

انجازات الأعمال

بشكل عام، واجهت الأعمال خلال عام ٢٠١٠ العديد من التحديات بسبب استمرار شح السيولة وتجمد الائتمان وتراجع ثقة الشركات والمستثمرين في الأسواق. ولمواجهة هذه التحديات قام البنك بإعادة هيكله أنشطة الأعمال المصرفية بالجملة بحيث تنقسم الى قسمين رئيسيين: الأعمال المصرفية الاستثمارية والأعمال المصرفية التجارية التي تشمل تمويل المشاريع وهيكله التمويل

إن فعالية الاجراءات التي اتخذت لتعزيز وضع البنك قد حظيت بتقدير وكالات تصنيف الائتمان الدولية، حيث تم تثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل للبنك من قبل وكالة ”فيتش“ بالفئة

أما أنشطة البنك خارج دول مجلس التعاون الخليجي فتمت من خلال فرعيه في لندن ونيويورك ومكتبه التمثيلي في بيروت. ويركز البنك هذه الخدمات على الشركات والمؤسسات المالية التي لها تعاملات في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم التمويل للمؤسسات المالية وخدمات تمويل التجارة للشركات والمؤسسات العالمية النشطة في المنطقة.

”أشارت وكالات الائتمان في تقاريرها إلى الدعم الذي يلقاه البنك من مساهميه وقوة رأسماله وتحسن مستوى السيولة لديه وأسلوبه الحذر والمحافظة في تحديد حجم المخصصات. وتؤكد هذه التصنيفات قدرة البنك على معالجة التداعيات غير المسبوقة التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية والتزامه بمواصلة دوره الرائد في القطاع المصرفي في المنطقة“.

وخلال عام ٢٠١٠، اتبعت خزينه البنك أسلوباً فعالاً لمعالجة تحديات التمويل في ظل استمرار شح السيولة وصعوبة الحصول على الائتمان على المستوى العالمي والاقليمي. وقد قام فريق الخزينه بالتنسيق مع فريق ادارة علاقات العملاء لزيادة حجم الودائع وذلك باستثمار علاقات البنك الوطيدة بعملائه. وفي نفس الوقت تمت إطالة آجال استحقاق الودائع وتقليل مستوى تركزها.

والقروض المشتركة والأعمال المصرفية الاسلامية. وقد تمت اعادة هيكله الأعمال المصرفية التجارية بهدف تحسين مستوى الاستجابة والخدمة لمتطلبات العملاء وزيادة وتنوع الخدمات والمنتجات التي يتم تسويقها لهم بهدف زيادة الايرادات.

لقد حقق البنك عدة انجازات خلال العام ٢٠١٠. فقد تم تكليفه من قبل مجموعة بن لادن السعودية لترتيب تسهيلات تمويل مشتركة قيمتها ٦ مليار ريال سعودي (٦,١ مليار دولار) لتمويل المرحلة الأولى من مشروع توسعة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في مدينة جدة بالملكة العربية السعودية. وبصفته الجهة المنسقة لترتيب هذه التسهيلات، سيقوم البنك مع مجموعة من المصارف الاقليمية والدولية بترتيب التسهيلات اللازمة لاصدار السندات وضمانات تسديد الدفعات المسبقة وخطابات الاعتماد نيابة عن مجموعة بن لادن، بالإضافة الى ترتيب تمويل مرابحة قصير الأجل. إن هذه التسهيلات، التي تعتبر الأكبر من نوعها في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، سوف تستكمل خلال عام ٢٠١١. وقد قام البنك بتسهيل عملية اصدار تلك السندات وضمان تسديد الدفعات المسبقة لهذا المشروع من خلال تقديم تسهيلات مرحلية مشتركة قيمتها أربعة مليارات ريال سعودي تم التوقيع عليها في شهر أكتوبر الماضي.

كذلك حصل البنك خلال العام على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على فتح فرع جديد في مدينة الخبر بالملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن يفتتح هذا الفرع عام ٢٠١١. وسيتمكن البنك عبر هذا الفرع من توسيع وتعزيز قاعدة عملائه وعلاقاته في المملكة وزيادة حصته في هذه السوق التي تشكل أكبر اقتصاد في المنطقة. وسيوفر هذا الفرع أيضاً الخدمات المساندة لفروع البنك الأخرى في السعودية.

”على الرغم من الظروف الحذرة التي سادت الأسواق خلال العام، نجح البنك في تعزيز أعماله المصرفية الاستثمارية من خلال اتمام عدة صفقات استشارية هامة“.

والصغيرة الحجم التي تسعى الى توسعة أعمالها. كذلك طرح بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود صندوقاً للاستثمار في الأسواق الناشئة. وسيقوم هذا الصندوق البالغ حجمه ١٠٠ مليون دولار بتوظيف استراتيجيات استثمار متنوعة بهدف تحقيق عوائد مؤكدة عبر الاستثمار في مجموعة من الأسواق الناشئة، مركزاً على الاستثمار في السندات. كما يعتبر هذا الصندوق أحد أكبر صناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة التي يديرها مدير منفرد. ومن جهة أخرى بلغ إجمالي الأصول التي يديرها البنك لحساب العملاء ١٨,٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠.

استعراض تنفيذ الاستراتيجية الجديدة

في أواخر عام ٢٠٠٩ بدأ البنك بتطوير استراتيجية ونموذج عمل جديدين لضمان استمرار نمو البنك وتعزيز وضعه المالي، وقد وافق مجلس الإدارة على هذه الاستراتيجية في شهر يوليو ٢٠١٠. تتضمن هذه الاستراتيجية تحويل بنك الخليج الدولي الى مصرف يقدم الخدمات المالية الشاملة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، مركزاً على تقديم الخدمات المصرفية للأفراد وعلى الأعمال المصرفية للشركات والأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة أصول العملاء.

ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تمكن البنك من الاستفادة من قاعدة تمويل أقوى وأكثر تنوعاً واستقراراً وزيادة مصادر الدخل وتقليل تأثيره بالهزات الخارجية وتحقيق العوائد للمساهمين بمستويات مماثلة لما حققه البنوك المشابهة. وسيتمتع نموذج عمل الخدمات المصرفية للأفراد على مفهوم الخدمة السريعة الذي أثبت نجاحه في بلدان عدة في أوروبا وآسيا. وسوف يبدأ تقديم هذه الخدمات في المملكة العربية السعودية أولاً ومن ثم في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. أما الأعمال المصرفية للشركات فسوف تبدأ بالتركيز على بناء العلاقات الوطيدة مع العملاء لتقديم خدمات أكثر شمولاً وتنوعاً في قطاعات محددة، بدلاً من التركيز فقط على عقد الصفقات كما كان الحال في السابق.

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أن الاستراتيجية الجديدة ستقوم باستغلال وتعزيز نقاط القوة والمميزات التنافسية العديدة التي يتمتع بها البنك، مثل علاقاته الممتازة مع العملاء في المنطقة وتميز وكفاءة أعماله ودوره الرائد في القطاع المصرفي، إضافة الى تعاملاته القوية مع المؤسسات المالية العالمية. كذلك فإن البنك يتبوأ مركز الصدارة في العديد من الميادين المصرفية في المنطقة، مثل تمويل المشاريع وترتيب القروض المشتركة وأنشطة أسواق المال، علاوة على الخبرات والمهارات العالية التي يتمتع بها موظفوه وتقانيهم في عملهم.

كما حافظت أعمال صرف العملات الأجنبية لحساب العملاء على قوتها خلال العام، حيث واصل البنك تلبية الاحتياجات المتزايدة للأدوات المالية المبتكرة القادرة على توفير التحوط للعملاء تجاه مخاطر تقلب أسعار العملات والفائدة في الأسواق.

وعلى الرغم من الظروف الحذرة التي سادت الأسواق خلال العام، نجح البنك في تعزيز أعماله المصرفية الاستثمارية من خلال اتمام عدة صفقات استشارية هامة. فقد قامت الشركة التابعة للبنك في المملكة العربية السعودية، جي أي بي للخدمات المالية، بدور المستشار المالي ومدير الاكتتاب في أسهم شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري البالغة قيمته ٢٣١ مليون دولار. وكان هذا الاكتتاب العام هو الأكبر في المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١٠. وفي البحرين، تم تكليف البنك بدور المدير الاقليمي للاكتتاب العام في أسهم شركة المنيوم البحرين الذي بلغت قيمته ١٦٣ مليون دولار. وتضمن هذا الاكتتاب قيام شركة ممتلكات البحرين القابضة ببيع حصتها البالغة ١٢ بالمائة في أسهم شركة المنيوم البحرين.

إضافة إلى ذلك، تم تعيين شركة جي أي بي للخدمات المالية للقيام بدور مدير الترتيب ومدير سجل الاكتتاب المشارك لعملية اصدار سندات للشركة العربية للاستثمارات البترولية (ايبكوب). وقد تجاوز حجم الاكتتاب في هذه السندات، التي بلغت قيمتها ٢,٥ مليار ريال سعودي ومدتها خمس سنوات، ستة مليارات ريال. وكانت هذه السندات، التي صنفت بالفئة ”A 1“ من قبل وكالة موديز، هي الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية من حيث قابليتها للاسترجاع في أي وقت.

وتقديرًا لإنجازات البنك في سوق أدوات الدين على المستوى الاقليمي، منحت مجلة ”ورلد فاينانس“ البريطانية البنك لقب ”أفضل مُصدر لسندات في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٠“. وقد اعتمدت لجنة التحكيم الخاصة بالجوائز على العديد من المعايير في عملية الاختيار، مثل الابتكار والريادة في السوق والشفافية ومستوى الحوكمة العالي ونمو الأعمال. إن هذا التقدير الذي يأتي من جهة محايدة يؤكد الدور الرائد لبنك الخليج الدولي كأحد أنشط المؤسسات المالية في سوق اصدار

”لقد حقق البنك عدة إنجازات خلال العام ٢٠١٠“.

السندات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام ٢٠١٠. وسيواصل البنك جهوده لتعزيز دوره الرائد في تطوير سوق أدوات الدين في المنطقة.

كما أنهى البنك خلال العام خططه لطرح صندوق جديد للاستثمار في المساهمات الخاصة يركز على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. ويهدف هذا الصندوق الى الاستثمار في الفرص الاستثمارية الجديدة وفي الشركات الخاصة المتوسطة

الأعمال في المنطقة، مدعومة باستمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط والموازنات الكبيرة لهذه الدول. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بسبب ازدياد الطلب عليه. ونتيجة لكل هذه العوامل، هناك توقعات بنمو الاقتصاد الخليجي بنسبة ٦ بالمائة خلال عام ٢٠١١ وأن يواصل تجاوزه معدل النمو الاقتصادي العالمي. وتقدر قيمة المشاريع الحالية والمستقبلية في دول مجلس التعاون بحوالي ٢ ترليون دولار، كما يتوقع أن يرتفع عدد عمليات طرح الأسهم للاكتتاب العام، التي بلغ عددها في المنطقة خلال عام ٢٠١٠ فقط ١٣ عملية.

على المديين القصير والمتوسط ستشكل مدخرات دول المنطقة، التي تراكمت خلال سنوات النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط، أحد العوامل الرئيسية المهمة في مواصلة تحقيق النمو، حيث ستمكن الحكومات من تمويل مشاريع البنية التحتية وستوفر مرونة في السياسة المالية لتحفيز ومن ثم توسعة النشاط الاقتصادي في المنطقة ككل. كذلك فإنه مع استمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي سيزداد الطلب على النفط والمنتجات المرتبطة به مثل البتروكيماويات، مما سيؤدي الى تسارع النمو الاقتصادي والحفاظ على مستواه.

وختاماً يمكننا التأكيد بأن الإجراءات الفعالة التي اتخذها البنك خلال عام ٢٠١٠ قد ساهمت بلا شك في تعزيز وضع البنك وقدرته واستعداده على استغلال الفرص الناجمة عن النمو الاقتصادي المرتقب في دول مجلس التعاون الخليجي. وأصبح البنك في وضع أقوى سيمكنه من استغلال الفرص الجديدة وتنمية أعماله ومواصلة دوره الريادي في القطاع المصرفي في المنطقة.

يحيى بن عبدالله اليحيى
الرئيس التنفيذي

في شهر أغسطس ٢٠١٠، وضعت إدارة البنك برنامجاً طموحاً لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، حيث تم تحديد مدراء لمتابعة تنفيذ المشاريع المختلفة بالتعاون مع مستشارين خارجيين. إن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية سيتطلب إحداث تغيير جوهري في ثقافة وطريقة عمل البنك والموظفين، حيث سيتم التركيز على إدارة العلاقات مع العملاء وتسويق كافة الخدمات المتنوعة التي يقدمها البنك لهم بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من فرص الأعمال المتاحة وتعزيز الإيرادات وزيادة مستوى الربحية.

”يمكننا التأكيد بأن الإجراءات الفعالة التي اتخذها البنك خلال عام ٢٠١٠ قد ساهمت بلا شك في تعزيز وضع البنك وقدرته واستعداده على استغلال الفرص الناجمة عن النمو الاقتصادي المرتقب في دول مجلس التعاون الخليجي“ .

وبهدف تسهيل وتشجيع هذا التحول في بيئة عمل البنك، تم اتخاذ العديد من المبادرات خلال العام لإدارة عملية التغيير. وتضمنت هذه المبادرات تنظيم ورشات العمل لتوضيح استراتيجية البنك ونموذج عمله الجديد وصياغة رؤية ورسالة ولائحة بالقيم المهنية الجديدة للبنك وإجراء مسح لمناخ العمل في البنك بهدف قياس وضوح الرؤية والاستراتيجية ومدى الاستعداد لتعزيز العلاقات مع العملاء والمساهمة في عملية التغيير لدى الموظفين. علاوة على ذلك، بدأ البنك بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة الموارد البشرية لضمان تكيفها مع الاحتياجات المتغيرة والجديدة لأعمال البنك. وتهدف هذه المراجعة إلى تطوير والاحتفاظ بالموارد البشرية ذات المهارات العالية والقادرة على القيام بأعباء الأعمال الأكثر طلباً في المستقبل، وإيجاد وسائل تقييم وإجراءات محددة جديدة لعملية التوظيف تضمن أن تتم عملية تقييم الأداء بشكل يؤدي الى دعم وتطوير استراتيجية الأعمال الجديدة.

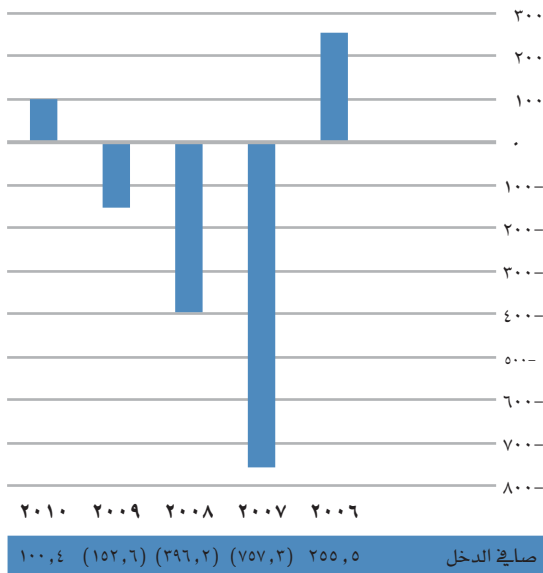
وفي نفس الوقت، واصل البنك تركيزه على تحقيق أعلى مستويات الأداء للموظفين بهدف تمكين الاقسام المختلفة من توفير مجموعة أكثر تنوعاً من الخدمات للعملاء. كذلك استمر البنك في تعزيز أداء وكفاءة الخدمات المساندة وأنظمة تقنية المعلومات وتعزيز معايير الأداء المهنية للموظفين بهدف تهيئة بيئة العمل لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

نظرة مستقبلية

لقد أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٠ قدرتها على الصمود في وجه أسوأ تداعيات الأزمة المالية العالمية. وما زالت النظرة المستقبلية متفائلة بشأن الأوضاع الاقتصادية وفرص

استعراض الوضع المالي

تطور صافي الدخل (بملايين الدولارات الأمريكية)



- دخل الهوامش من محفظة القروض التجارية.
- دخل الهوامش من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية.
- نشاطات التعامل بالودائع (Money Book).
- الإيرادات الناتجة عن استثمار رأس المال.

ويشمل صافي دخل الفوائد كلفة التمويل لأجل.

يعزى انخفاض دخل الفوائد أساساً الى مجموعة عوامل هي:

حقق بنك الخليج الدولي أرباحاً صافية بلغت بعد اقتطاع الضرائب ٤,١٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠، مقارنة مع خسارة بلغت ٦,١٥٢ مليون دولار في العام السابق.

وقد انخفض صافي إيرادات الفوائد بنسبة ٢٤ بالمائة ليبلغ ٢,١٥٦ مليون دولار وشكل أكبر فتات دخل البنك. ويعزى هذا الانخفاض إلى قيام البنك بعدة خطوات لتقليل المخاطر ومستوى المديونية في الميزانية العامة من جهة وتراجع معدلات الفائدة بشكل قياسي من جهة أخرى. وارتفعت إيرادات الرسوم بمقدار ٥,١ مليون دولار لتبلغ ٢,٤٢ مليون دولار، مما يعكس تركيز البنك على تعزيز الإيرادات المرتبطة بالرسوم. ومثلت أرباح المتاجرة البالغة ٧,١٢ مليون دولار في معظمها دخلاً من أعمال صرافة العملات لحساب العملاء، فيما شكلت الأرباح الأخرى البالغة أيضاً ٧,١٢ مليون دولار الدخل من أرباح أسهم مدرجة وأوراق مالية استثمارية. وتراجع إجمالي مصاريف التشغيل بمقدار ٥,٩ مليون دولار (أي بنسبة ٨ بالمائة) ليبلغ ٣,١١٣ مليون دولار، الأمر الذي يؤكد نجاح البنك في تنفيذ عدد من الإجراءات الفعالة خلال العام السابق لمواءمة حجم المصاريف مع طبيعة أعمال البنك. وقد تم خصم مبلغ ٤ ملايين دولار فقط كمخصصات للخسائر خلال عام ٢٠١٠، مما يؤكد السياسة الحذرة والحكيمة التي اتبعت في تحديد المخصصات خلال عام ٢٠٠٩.

صافي دخل الفوائد

بلغ صافي الدخل من الفوائد ٢,١٥٦ مليون دولار، بتراجع مقداره ٣,٥٠ مليون دولار أو ما يعادل ٢٤ بالمائة عن العام السابق. وقد نتج صافي دخل الفوائد من أربعة مصادر رئيسية هي:

» حقق بنك الخليج الدولي أرباحاً صافية بلغت بعد اقتطاع الضرائب ٤, ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠، مقارنة مع خسارة بلغت ٦, ١٥٢ مليون دولار في العام السابق.

إيرادات فوائد من الفروقات بين آجال الاستحقاق. وبالرغم من ذلك فقد بلغت إيرادات التعامل بالفوائد أكثر من ١٠ بالمائة من صافي إيرادات الفوائد. ونظراً لاعتماده على الودائع من شركاء أعماله وعملائه في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فقد تمتعت إيرادات الفوائد بنوع من الحماية النسبية ضد ارتفاع كلفة التمويل من السوق المصرفية الدولية خلال عام ٢٠١٠ نتيجة لأزمة الأسواق الأوروبية التي لم يكن لها سوى أثر طفيف على إيرادات الفوائد.

وتراجعت إيرادات استثمار رأس المال الحر بنسبة ٢٦ بالمائة عن العام السابق، ومع ذلك فقد شكلت هذه الإيرادات ما يعادل خمس صافي دخل الفوائد. وبشكل عام لم يتم استثمار رأس المال الحر خلال الجزء الأول من العام، حيث تم إيداعه لفترات قصيرة الأجل في سوق المال. وقد أتبعته هذه الاستراتيجية لحماية البنك من أي خسائر محتملة نتيجة الزيادة غير المتوقعة على مردود السندات نتيجة لتوقع ارتفاع أسعار الفائدة. وقد قام البنك بزيادة الاستثمار في سندات قصيرة الأجل مدتها عامين وثلاثة أعوام خلال الربع الثالث من العام عندما اتضح أن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة لا تشجع على ارتفاع

(١) تراجع إيرادات الفوائد من محفظة القروض نتيجة للتخفيض المدروس لحجم القروض الممنوحة، ولكن تم التعويض عن هذا الإنخفاض برفع الهوامش، (٢) انخفاض دخل الفوائد على رأس المال الحر بسبب تدني أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية، و(٣) ارتفاع كلفة التمويل لأجل التي سجلت في أعقاب الحصول على تمويلات جديدة عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وقد مثلت إيرادات الفوائد على محفظة القروض ثلثي صافي إيرادات الفوائد. وتراجعت إيرادات فوائد هذه المحفظة بنسبة ٢٦ بالمائة عن العام السابق بسبب سعي البنك الى خفض محفظة القروض بشكل مدروس خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كجزء من خطة البنك لتقليل محجم المخاطر والمديونية في الميزانية العامة. وقد تم التعويض جزئياً عن هذا الخفض نتيجة لارتفاع الهوامش على القروض.

شكل دخل الهوامش من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ٦ بالمائة من صافي دخل الفوائد خلال عام ٢٠١٠. وتمثل هذه المحفظة احتياطياً للسيولة بشكل رئيسي. لذلك فإن أهم ما يميز هذه المحفظة هو سيولتها العالية وجودتها وليس ربحيتها.

تمثل إيرادات التعامل بالودائع حصيلة الفروقات بين كلفة تمويل الأصول المنتجة للفوائد اعتماداً على طرق التسعير الداخلية وبين كلفة التمويل الفعلية التي يتحملها البنك. وتشمل الإيرادات أيضاً المكتسبات الناجمة عن الفروقات في إعادة تسعير الأصول والخصوم المنتجة للفوائد. في عام ٢٠١٠ انخفضت إيرادات التعامل بالودائع بنسبة ١٥ بالمائة نتيجة لطبيعة منحى معدلات الفائدة التي سادت خلال العام وبالتالي صعوبة الحصول على

استعراض الوضع المالي (تمة)

”نظراً لاعتماده على الودائع من شركاء أعماله وعملائه في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فقد تمتعت إيرادات الفوائد بنوع من الحماية النسبية ضد ارتفاع كلفة التمويل من السوق المصرفية الدولية خلال عام ٢٠١٠ نتيجة لأزمة الأسواق الأوروبية التي لم يكن لها سوى أثر طفيف على إيرادات الفوائد“.

الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد

تتألف الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد من دخل الرسوم والعمولات والمتاجرة والإيرادات الأخرى.

بلغت إيرادات الرسوم والعمولات ٤٢,٢ مليون دولار، أي أنها ارتفعت بمقدار ١,٥ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٩. وبلغت إيرادات الرسوم والعمولات ضعف مستواها عند بدء تنفيذ استراتيجية الأعمال المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٢. وقد ورد تحليل لهذه الإيرادات ومقارنتها بالسنوات السابقة في الإيضاح رقم ٢١ من البيانات المالية. أما إيرادات الأعمال المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة فبلغت ٢٤,٤ مليون دولار، أي ما يعادل ٥٨ بالمائة من دخل الرسوم والعمولات. وتشمل هذه الإيرادات رسوم إدارة الأصول والمحافظة الاستثمارية واستشارات تمويل الشركات وضمانات الاكتتاب بالأسهم. واستقرت الإيرادات من الأعمال المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة عند مستواها للعام السابق وتمثلت الدخل من عدة صفقات تم تكليف البنك بتنفيذها في مجال إصدار السندات وطرح الأسهم للاكتتاب العام، وقد ورد تفصيل لهذه الصفقات في تقرير الإدارة.

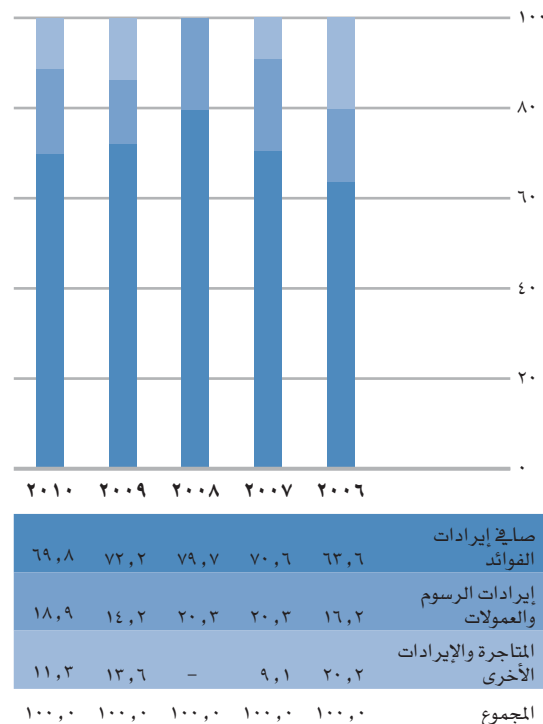
وكما ورد في الإيضاح رقم ٣٤ من البيانات المالية، بلغ حجم الأصول المدارة لحساب العملاء ١٨,٢ مليار دولار في نهاية العام بارتفاع مقداره ١٠ بالمائة عن عام ٢٠٠٩. وحافظ البنك على مكانته كأكبر مدير تجاري للأصول في العالم العربي. وواصلت إيرادات العمولات على خطابات الاعتماد والضمان مساهمتها الجيدة في الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد وبلغت ١٦ مليون دولار لتمثل ثاني أكبر فئات دخل الرسوم والعمولات. وارتفعت إيرادات العمولات على خطابات الاعتماد والضمان بنسبة ٩ بالمائة، مما يعكس ازدياد التركيز على تلبية احتياجات العملاء لتمويل أعمالهم التجارية.

بلغت أرباح أنشطة المتاجرة المختلفة خلال العام ١٢,٧ مليون دولار، مقارنة مع ٢٨,٢ مليون دولار للعام السابق. تشمل إيرادات

أسعار الفائدة على المدى القصير. وفي نهاية عام ٢٠١٠ كان ما يقارب نصف رأسمال البنك يستثمر في أدوات دخل ثابت ذات فترات استحقاق أقصر، مما ساهم في تحقيق إيرادات أعلى. وقد تأثرت الإيرادات الناجمة عن استثمار رأس المال الحر سلباً بسبب التراجع القياسي في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الولايات المتحدة التي سادت خلال العام.

لقد ارتفعت كلفة التمويل لأجل خلال عام ٢٠١٠ بسبب حصول البنك على تمويلات اضافية عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، الأمر الذي أدى إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد. وقد تم الحصول على هذه التمويلات بهدف تقليص الفجوة بين آجال استحقاق الأصول والخصوم وبالتالي تقليل تعرض البنك لمخاطر السيولة. وقد لوحظ عام ٢٠٠٩ اعتماد البنك خلال السنوات الماضية على تمويل أصوله طويلة الأجل من خلال ودائع قصيرة الأجل وما صاحب ذلك من مخاطر السيولة وإعادة التمويل، وقد قام البنك باتخاذ الإجراءات للحصول على تمويل جديد وتقليل المخاطر. نتيجة لذلك، تم الحصول على تمويلات جديدة بلغت حوالي ٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ويعالج هذا الإجراء أحد الجوانب التي تركز عليها اتفاقية بازل الثالثة بشأن الارشادات التنظيمية، حيث ستتقلص قدرة البنوك على تمويل الأصول على المدى الطويل من خلال ودائع قصيرة الأجل. وقد نجم عن مبادرة البنك لتقليل مخاطر السيولة تراجع في صافي إيرادات الفوائد بمقدار ٢,٢٤ مليون دولار، أو ما يعادل ١٢ بالمائة.

النسب المئوية لفئات الإيرادات (%)



مصارييف التشغيل

بلغت مصارييف التشغيل ١١٢,٣ مليون دولار، مسجلةً انخفاضاً بلغ ٩,٥ مليون دولار أو ما يعادل ٨ بالمائة عن العام السابق. ولكن تجدر الإشارة الى أن مصارييف التشغيل عام ٢٠١٠ تضمنت مصروفاً غير متكرر بمبلغ ١٥ مليون دولار يتعلق بتنفيذ استراتيجية البنك الجديدة. وباستثناء هذا المبلغ تكون مصارييف التشغيل قد انخفضت بمقدار ٢٤,٥ مليون دولار أو ما يعادل ٢٠ بالمائة عن العام السابق.

وكانت مصارييف التشغيل عام ٢٠٠٩ قد انخفضت أيضاً بمقدار ٢٠,١ مليون دولار أو ما يعادل ١٤ بالمائة عن عام ٢٠٠٨. وبذلك تكون مصارييف التشغيل قد انخفضت بمقدار ٤٤,٦ مليون دولار أي بنسبة ٣١ بالمائة خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ويعكس هذا الانخفاض الفوائد الجمة التي نجمت عن تنفيذ برنامج موافمة المصارييف مع طبيعة أعمال البنك خلال عام ٢٠٠٩. وتضمن هذا البرنامج تقليل عدد الموظفين ليتناسب مع حجم أعمال البنك ودمج خدمات تقنية المعلومات وتعزيز كفاءة العمليات. وقد اتضحت آثار هذا البرنامج عام ٢٠١٠، حيث أنه تم تنفيذه على مراحل خلال عام ٢٠٠٩.

بلغت نسبة المصارييف الى الدخل (بعد استثناء المصروف الاستثنائي المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية) ٤٤ بالمائة عام ٢٠١٠، وهي نسبة تعكس الكفاءة العالية مقارنة بنفس النسبة لدى البنوك الأخرى المشابهة.

أما مصارييف الموظفين التي شكلت تقريباً ثلثي مصارييف التشغيل العادية فقد بلغت ١٥,٨ مليون دولار، أي بتراجع مقداره ٢٠ بالمائة. ويعزى هذا التراجع الملحوظ الى انخفاض عدد الموظفين الذي سجل عام ٢٠٠٩. وقد بلغ عدد الموظفين ٤٤٠ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، أي أنه انخفض بمقدار ١٢١ موظفاً أو بنسبة ٢٢ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. وقد تم خفض عدد الموظفين في مكاتب البنك في مملكة البحرين والمملكة المتحدة.

كذلك تراجع مصارييف المباني مقارنة بالعام السابق بمقدار ٢,٣ مليون دولار أي بنسبة ١٩ بالمائة لتبلغ ١٠ ملايين دولار. ويعزى هذا التراجع الى انخفاض مصارييف إيجارات مكاتب بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود في لندن بعد إعادة هيكلة أعماله خلال عام ٢٠٠٩ وتراجع حاجته إلى مكاتب كبيرة.

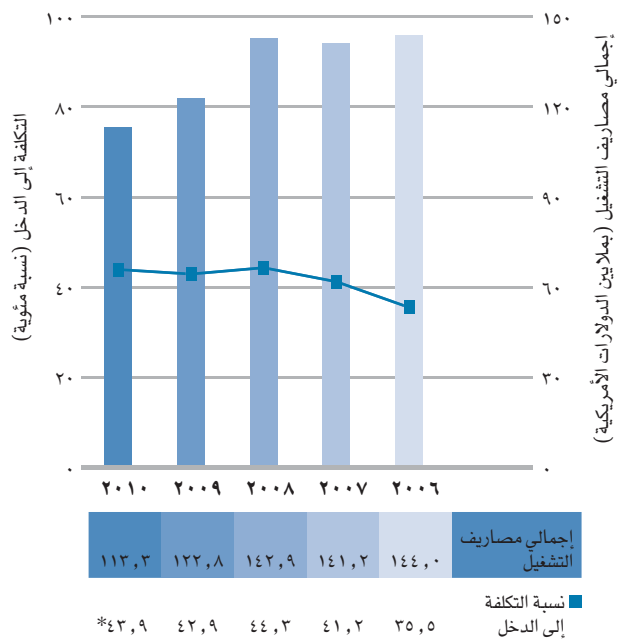
وبعد استثناء مبلغ ١٥ مليون دولار وهو المصروف غير المتكرر المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، تكون مصارييف التشغيل الأخرى قد انخفضت بمقدار ٦,٤ مليون دولار أو بنسبة ١٩ بالمائة عن العام السابق. وتم تسجيل انخفاض في كافة فئات المصارييف الأخرى نتيجة للمبادرات المتواصلة لترشيد الانفاق، خصوصاً في مجال تقنية المعلومات تحويل العمليات المساندة لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الى المقر الرئيسي في البحرين في عام ٢٠٠٩.

المتاجرة الدخل من أنشطة عديدة بما في ذلك الفوائد، الربح أو الخسارة من عمليات البيع والشراء، التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة، أرباح المساهمات وكلفة الفوائد، بما في ذلك تكاليف التمويل ذات الصلة. وقد ورد في الإيضاح رقم ٢٢ من البيانات المالية تحليل لأنشطة المتاجرة. واشتملت أرباح المتاجرة على مبلغ ٨,٧ مليون دولار كأرباح من أعمال صرافة العملات الأجنبية. وتم خلال عام ٢٠٠٩ وقف كافة أنشطة المتاجرة لحساب البنك كجزء من خطة تقليل المخاطر.

تم تحقيق أرباح بلغت ٣,٥ مليون دولار من صناديق استثمار مدارة خارجياً، مقارنة مع أرباح بلغت ١٣ مليون دولار في العام السابق. وكانت أرباح صناديق التحوط المدارة خارجياً أكبر فئات الدخل ضمن إيرادات المتاجرة عام ٢٠٠٩. وقد واصل البنك خلال عام ٢٠١٠ خفض استثماراته في صناديق التحوط المصنفة كاستثمارات متوفرة للمتاجرة من ٥٠,٢ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٩ الى ٥,٦ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠. ويواصل البنك سعيه للخروج من استثمارات هذه الصناديق.

بلغت الإيرادات الأخرى ١٢,٧ مليون دولار تشكل في معظمها من أرباح الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتوفرة للبيع وأرباح نتجت عن بيع أوراق مالية استثمارية لأهداف ائتمانية. وكانت الإيرادات الأخرى قد بلغت ١٠,٦ مليون دولار خلال العام السابق وتضمنت مبلغ ٨,٣ مليون دولار نتجت عن إعادة شراء سندات البنك الثانوية، حيث أعيد شراء ما قيمته ٣٩ مليون دولار من السندات الثانوية ذات سعر الفائدة العائم التي تستحق عام ٢٠١٥ بسعر مخصوم. لذلك فقد كانت تلك الأرباح استثنائية.

تطور المصارييف (بملايين الدولارات الأمريكية)



* باستثناء ١٥ مليون دولار مصارييف غير متكررة تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية.

استعراض الوضع المالي (تمة)

المخصصات

في أعقاب وضع مخصصات خسائر محافظة خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تحولاً لإمكانية تعثر قروض بعض الشركات في ظل الأوضاع الاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت، لم يكن هناك حاجة لوضع مخصصات كبيرة عام ٢٠١٠.

وقد تم عام ٢٠١٠ استرجاع مبلغ ٥ ملايين دولار من المخصصات الموضوعة لخسائر الأوراق المالية الاستثمارية وخصم مخصصات بلغت ٩ ملايين دولار لخسائر القروض والسلف. ويعود السبب وراء استرجاع تلك المخصصات أساساً إلى تحقيق فائض مالي بعد بيع مخاطر متعثرة غير رئيسية. وقد تم بيع هذه المخاطر بقيمة أعلى من القيمة الدفترية التي تم وضع المخصصات لها. لذلك تم تحويل الفائض من المخصصات غير اللازمة إلى بيان الدخل. وتتعلق كافة مخصصات الخسائر المحددة للأوراق المالية البالغ حجمها ٤٤,٢ مليون دولار باستثمارات أسهم متعثرة. وشكلت هذه المخصصات ما نسبته ٧٧ بالمائة من حجم استثمارات الأسهم المتعثرة.

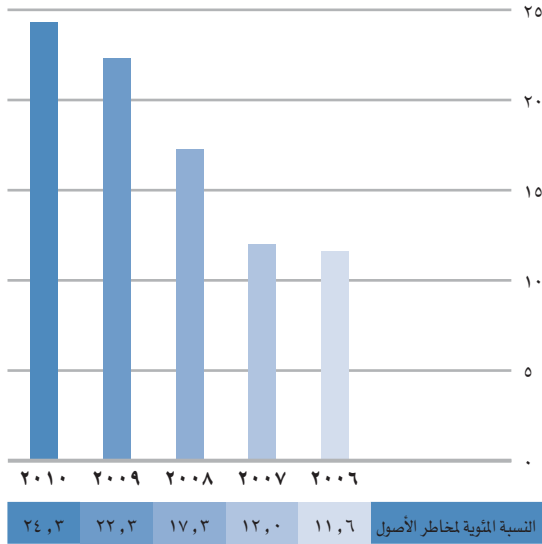
تشكل مخصصات القروض المخصومة البالغة ٩ مليون دولار مخصصات محددة مقدارها ٤ مليون دولار وزيادة في المخصصات غير المحددة بلغت ٥ مليون دولار. وتتعلق المخصصات المحددة المخصومة بزيادة المخصصات المحددة لمخاطر قد تم سابقاً وضع مخصصات محددة لها. ولم يتم خلال عام ٢٠١٠ وضع مخصصات محددة لقروض جديدة لم يكن قد وضع مخصصات لها في السابق.

ملاءة رأس المال

بلغت حقوق الملكية ١٩١٨ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وبلغت نسبة الحقوق ونسبة الفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول ١٢,٢ بالمائة و٤,١٢ بالمائة على التوالي، وتعد هاتان النسبتان مرتفعتين بالمعايير الدولية السائدة. ويذكر أن متوسط نسبة الفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول لأكبر ألف مصرف

”إستناداً إلى قاعدة رأس المال التي تحددها
الجهة الرقابية والبالغة ٨,٢٥٠٨ مليون دولار
وإلى مجموع مخاطر الالتزامات الموزونة
البالغة ٧,١٠٣٢١ مليون دولار، فإن نسبة
مخاطر الأصول وفقاً لارشادات بازل ٢ من
مصرف البحرين المركزي بلغت ٣,٢٤ بالمائة،
فيما بلغت نسبة ملاءة الفئة الأولى لرأس المال
٧,١٨ بالمائة.“

النسب المئوية لمخاطر الأصول (%)



في العالم بلغ ٥,٢ بالمائة، وذلك حسب دراسة لمجلة ”ذي بانكر“ عن أنشطة هذه البنوك نشرت في شهر يوليو ٢٠١٠.

ومثل الارتفاع في حقوق الملكية بمقدار ١٢٨,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٠ صافي أرباح بلغت ٤,١٠٠ مليون دولار للعام ومبلغ ٢٨,٢ مليون دولار صافي الزيادة في القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع وتحولات التدفق النقدي للمشتقات المالية. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ فإن التغيرات في القيم العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع وتحولات التدفق النقدي للمشتقات يتم احتسابها ضمن حقوق الملكية. ويعكس صافي الزيادة في القيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع استمرار الأثر الإيجابي الناجم عن تحسن الأسواق وتقلص الهوامش، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القيمة العادلة لمحفظه الأوراق المالية الاستثمارية. وبلغ صافي خسارة إعادة التقييم غير المحققة لمحفظه الأوراق المالية الاستثمارية في نهاية العام فقط ٥,٢١ مليون دولار مقارنة مع ٥,٦٤ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٩، ومثلت فقط ٧,٠ بالمائة من إجمالي القيمة العادلة للمحفظه. إن الحجم الصغير نسبياً لخسائر إعادة التقييم يعكس جودة محفظه الأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك. وتتكون المحفظه أساساً من سندات دين مصنفة بالدرجة الاستثمارية من مؤسسات مالية دولية وإقليمية ومؤسسات حكومية.

استناداً إلى قاعدة رأس المال التي تحددها الجهة الرقابية والبالغة ٨,٢٥٠٨ مليون دولار وإلى مجموع مخاطر الالتزامات الموزونة البالغة ٧,١٠٣٢١ مليون دولار، فإن نسبة مخاطر الأصول وفقاً لارشادات بازل ٢ من مصرف البحرين المركزي بلغت ٣,٢٤ بالمائة، فيما بلغت نسبة ملاءة الفئة الأولى لرأس المال ٧,١٨ بالمائة. وحسب التوجيهات الرقابية الدولية فإن التغيرات في القيمة العادلة لرأس المال وفق معيار المحاسبة الدولي رقم

جودة الأصول

ورد تفصيل التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول في الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية. وتم توضيح توزيع المخاطر الائتمانية للأصول المالية استناداً إلى التصنيف الائتماني الداخلي في الإيضاح رقم ٢٦ (أ). ويبين هذا الإيضاح أن ما نسبته ٧٨ بالمائة من الأصول المالية التي تتألف من مساهمات وأوراق مالية وقروض قد تم تصنيفها بمستوى "٤" أو أعلى، أي ما يعادل الدرجة الاستثمارية.

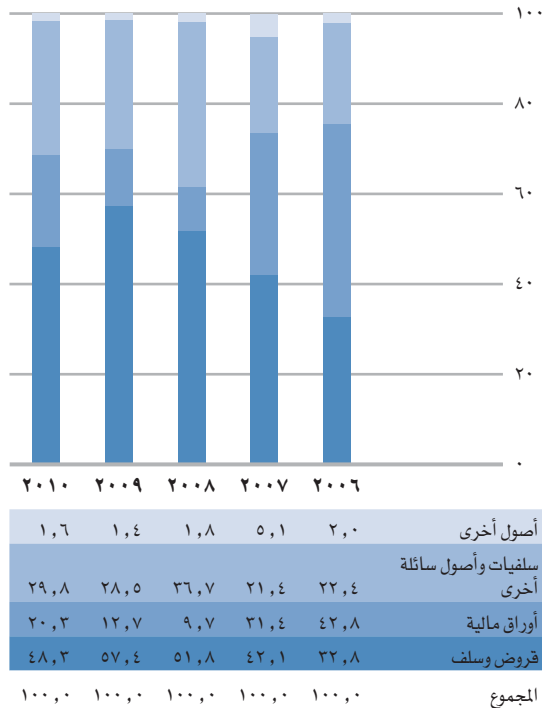
ويمكن الحصول على مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع في الإيضاح رقم ٣٦ بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. واستناداً إلى أسلوب التقييم المتبع في هذا الإيضاح، فإن صافي القيمة العادلة للأدوات المالية المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية لم يختلف كثيراً عن القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وتم تصنيف جميع الأوراق المالية غير المتداولة على أنها متوفرة للبيع واحتسبت بالقيمة العادلة. وبناءً على ذلك تحتسب الأوراق المالية المتوفرة للبيع في الميزانية العمومية بقيمتها العادلة.

في نهاية عام ٢٠١٠ مثلت الإيداعات والأوراق المالية المتوفرة للبيع ما نسبته ٣٠ بالمائة و٢٠ بالمائة من إجمالي الأصول على التوالي، بينما شكلت القروض والسلف نسبة ٤٨ بالمائة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغ إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية ٣٠٦٧,٨ مليون دولار بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. تشكل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، التي

التوزيع حسب فئات الأصول (%)



”بعد انتهاء السنة المالية ٢٠١٠، حصل البنك على موافقة مصرف البحرين المركزي على اتباع الأسلوب المعياري لإدارة مخاطر التشغيل“.

٣٩ بشأن الأوراق المالية المتوفرة للبيع وتحولات التدفق النقدي للمشتقات يتم استثنائها من قاعدة رأس المال الرقابية، فيما عدا المكاسب والخسائر غير المحققة من استثمارات الأسهم. ونتيجة لذلك تم في نهاية عام ٢٠١٠ احتساب صافي خسائر القيمة العادلة البالغة ١٢ مليون دولار في حقوق الملكية للتوصل إلى القاعدة الرقابية لرأس المال بهدف تحديد الملاءة المالية. وتعززت قاعدة رأس المال الرقابية من خلال تسهيلات تمويل ثانوي. وبلغ التمويل الثانوي لأجل الذي تم تضمينه في الفئة الثانية لرأس المال ٤٣٨,٨ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وقد تم ذلك بعد خصم مبلغ ٧٢,٢ مليون دولار مقابل التمويل الذي يستحق خلال فترة خمس سنوات. وقد وافقت الهيئة الرقابية، مصرف البحرين المركزي، على تضمين هذه التسهيلات في الفئة الثانية لرأس المال لأغراض تحديد الملاءة المالية.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغت قاعدة رأس المال التنظيمية (بدون التمويل الثانوي لأجل) ٢,٠٧٠ مليون دولار. أي أن رأس المال الحالي يمكن البنك من خدمة أعمال إضافية موزونة المخاطر بالكامل قيمتها ٢,٥ مليار دولار مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحد الأدنى لنسبة مخاطر الأصول البالغة ١٥ بالمائة. لذلك فإن البنك لديه أكثر من حاجته من رأس المال التنظيمي لدعم خطط توسعه أعماله في المستقبل.

تم تضمين مخاطر السوق والتشغيل الموزونة في نسبة مخاطر الأصول. ويحتوي تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ في هذا التقرير السنوي على مزيد من التفاصيل حول ملاءة رأس المال وإطار إدارة رأسمال البنك. وتم توضيح سياسة البنك فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٢٦ من البيانات المالية. ويسعى البنك إلى الحفاظ على قاعدة رأسمال قوية ليتمكن من تعزيز ثقة المستثمرين وشركاء الأعمال والسوق عموماً في البنك من جهة وليتمكن من مواصلة تطوير أنشطته وخدماته في المستقبل.

وبعد انتهاء السنة المالية ٢٠١٠، حصل البنك على موافقة مصرف البحرين المركزي على اتباع الأسلوب المعياري لإدارة مخاطر التشغيل. ويدل هذا الأمر على أن الجهة الإشرافية تنظر بعين الرضا إلى أطر مخاطر التشغيل في البنك التي تلي الإرشادات التي حددها كل من مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للإشراف على البنوك.

استعراض الوضع المالي (تمة)

أما استثمارات الأسهم والمساهمات فقد بلغت قيمتها ٣٤٢,٩ مليون دولار في نهاية العام. وتشمل هذه الاستثمارات أسهماً مدرجة قيمتها ١٩٠ مليون دولار تم الحصول عليها كتسوية لقرض مضمون تعثر. أما البقية فتمثل حصصاً في أسهم شركات خاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ٨ (أ) تحليلاً لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف. وقد مثلت السندات المصنفة بالفئة A- أو أعلى نسبة ٨٩ بالمائة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠١٠، أي ما قيمته ٢٤٣٥,٨ مليون دولار. وبلغت قيمة سندات الدين ذات التصنيفات الاستثمارية الأخرى ٨ بالمائة من هذه المحفظة أو ما يعادل ٢٠٧,٦ مليون دولار. وعليه فإن ٩٧ بالمائة من إجمالي سندات الدين تم تصنيفها بالدرجة الاستثمارية.

تشكل سندات الدين الأخرى التي صنف مصدرها بفئة أقل من BBB- / Baa3 أو غير مصنفة ما يعادل ٨١,٥ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠، أي ما نسبته ٣ بالمائة فقط من إجمالي محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، وتمثل في معظمها سندات صادرة من مؤسسات خليجية غير مصنفة.

ولم توجد أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

شكلت الأوراق المالية المتعثرة، التي تم وضع مخصصات محددة لها، ما يعادل ٥٧,٧ مليون دولار فقط في نهاية عام ٢٠١٠. وتتألف هذه الأوراق المالية من استثمارات في صناديق مدارة تنتظر الاستحقاق في المستقبل المنظور واستثمارات في مساهمات خاصة. ويغطي مجموع مخصصات التعثر المحددة ما يعادل ٤٤,٢ مليون دولار أو ٧٧ بالمائة من إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة في نهاية العام. كما وضع البنك مخصصات غير محددة للمحفظة الاستثمارية بلغت ٢٣,٦ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

القروض والسلف

بلغت القروض والسلف ٧٥١٠,١ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠، أي بإنخفاض بلغ ١٧٨٨ مليون دولار أو ١٩ بالمائة عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٩. ومثلت قروض البنك في سوقه الرئيسية بدول الخليج ٩٥ بالمائة من محفظة القروض في نهاية عام ٢٠١٠.

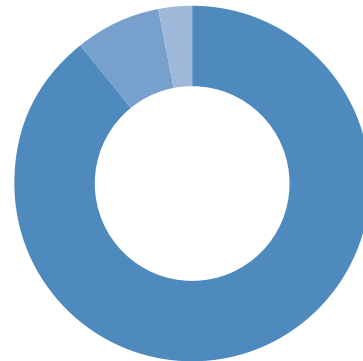
استناداً إلى آجال الاستحقاق التعاقدية بتاريخ الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٣٤ بالمائة من محفظة القروض يستحق خلال سنة واحدة، في حين يستحق ما نسبته ٥٨ بالمائة من هذه القروض خلال ثلاث سنوات. أما القروض التي تستحق خلال مدة تتجاوز خمس سنوات فتمثل نسبة ٣٠ بالمائة فقط. وتم تفصيل توزيع القروض والسلف حسب القطاعات في الإيضاح رقم ٩ (أ) من البيانات المالية، فيما ورد تفصيل لتوزيعها الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٧. ويذكر أن ٤٠ بالمائة من محفظة القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كانت موزعة على قطاعات النفط والطاقة والبتروكيماويات.

تم تصنيفها كمتوفرة للبيع، أساساً احتياطياً من السيولة وتتألف إجمالاً من سندات دين مصنفة بالدرجة الاستثمارية لمؤسسات مالية دولية وإقليمية ومؤسسات حكومية.

تم تحليل الأساس الذي اعتمد في تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية في الإيضاح رقم ٣٦ من البيانات المالية. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تم احتساب ما قيمته ٢٩٢٣,٨ مليون دولار، أو ما يعادل ٩٩ بالمائة من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الطلب عليها في السوق، وتم احتساب ما قيمته ١٠٦,٩ مليون دولار حسب كلفتها مع خصم مخصصات خسائر انخفاض القيمة. فيما تم احتساب مبلغ ٢٧,١ مليون دولار فقط بالاستناد إلى طرق تقييم أخرى. ولم يتم احتساب أي قيمة عادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع استناداً إلى نماذج التسعيرات للسوق.

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين ومحفظة استثمارات محدودة في المساهمات الخاصة والصناديق الاستثمارية. فمحفظة سندات الدين الأولى، وهي الأكبر، تتكون من أوراق مالية ذات معدلات فائدة متغيرة أو أوراق مالية ذات معدلات ثابتة تمت مقايضتها من أجل تحقيق مردود مستقر أعلى من معدل الليبور. وقد مثلت هذه الأوراق نسبة ٦٣ بالمائة من إجمالي السندات الاستثمارية بنهاية عام ٢٠١٠. أما المحفظة الأصغر فتمثل استثمار رأس المال الحر وتتكون من أوراق مالية ذات معدل ثابت بلغت قيمتها ١٠٠٤,٤ مليون دولار بنهاية العام، وتتألف بشكل خاص من سندات خاصة بحكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول مجلس التعاون الخليجي. ولا يوجد لدى البنك أي مخاطر في منطقة السوق الأوروبية التي واجهت أزمة مؤخراً مثل اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا.

توزيع السندات الاستثمارية بحسب التصنيف



ملايين الدولارات الأمريكية %

التصنيف	القيمة	النسبة (%)
AAA إلى Aaa / A- إلى A3	٢٤٣٥,٨	٨٩,٤
BBB+ إلى Baa1 / BBB- إلى Baa3	٢٠٧,٦	٧,٦
سندات دين أخرى	٨١,٥	٣,٠
المجموع	٢٧٢٤,٩	١٠٠,٠

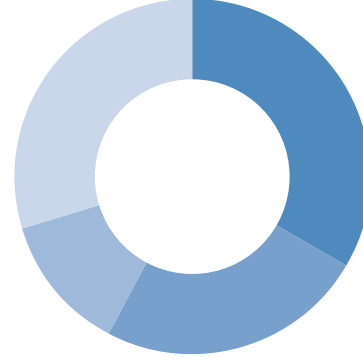
النموذج باحتساب الخسائر المحتمل حدوثها في المحفظة بتاريخ الميزانية العمومية دون تحديدها. ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار التصنيفات الائتمانية واحتمالات عدم السداد وحجم الخسائر الممكنة وتغير التصنيف الائتماني، كما أنه يعكس البيئة الاقتصادية العامة والأوضاع السياسية والمؤشرات الأخرى الوثيقة الصلة.

بلغ حجم مخصصات القروض غير المحددة ٢٤٥ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، تمثل ٣,٣ بالمائة من القروض التي تم وضع مخصصات غير محددة لها. إن نماذج احتمالات التعثر التي استخدمت في عملية احتساب المخصصات غير المحددة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كانت تساوي معدل تعثر مفترض بلغ ١٣,٩ بالمائة، وهذا المعدل يتجاوز معدل التعثر القياسي للشركات الذي شهدته المنطقة في شهر يوليو عام ١٩٩١. وفيما يلي تفصيل لمعدلات التعثر المستخدمة في احتساب المخصصات غير المحددة لقروض أولية غير مضمونة ومستويات المخصصات المحتملة حسب فئة التصنيف الداخلي:

مستويات المخصصات للقروض الأولية غير المضمونة	احتمالات التعثر	فئة التصنيف الداخلي
-	٠,٠٣%	١
-	٠,٠٣%	٢+
-	٠,٠٣%	٢
-	٠,٠٦%	٢-
٠,١%	٠,١٨%	٣+
٠,١%	٠,٢٤%	٣
٠,٢%	٠,٣٦%	٣-
٠,٦%	١,٠٢%	٤+
٠,٦%	١,٠٥%	٤
٠,٨%	١,٢٩%	٤-
١,٤%	٢,٢٥%	٥+
٢,١%	٣,٤٨%	٥
٣,٧%	٦,٢١%	٥-
٥,٩%	٩,٨٧%	٦+
١٦,٨%	٢٧,٩٣%	٦
٢٣,٧%	٣٩,٤٥%	٦-
٥٠,٢%	٨٣,٦١%	٧

إن مستوى المخصصات يعتمد على مقدار الخسارة المحتملة بنسبة ٦٠ بالمائة للديون المضمونة وغير المضمونة.

توزيع استحقاق القروض



ملايين الدولارات الأمريكية %

السنة الأولى	٢٥٢٢,٧	٢٣,٦
السنين ٢ و ٣	١٨١٧,١	٢٤,٢
السنين ٤ و ٥	٩٣٩,٠	١٢,٥
أكثر من خمس سنوات	٢٢٣١,٣	٢٩,٧
المجموع	٧٥١٠,١	١٠٠,٠

ويعكس هذا التوزيع تركيز البنك على أعمال تمويل المشاريع والإفراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي.

تم تبيان توزيع مخاطر الائتمان للقروض والسلف استناداً إلى التصنيف الائتماني الداخلي في الإيضاح رقم ٢٦ (أ) من البيانات المالية. وقد تم تصنيف مبلغ ٤٦٦٨,٣ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٢ بالمائة من إجمالي القروض، بمستوى "٤-" أو أعلى، وهذا يعادل التصنيف بالدرجة الاستثمارية. وتم تصنيف ما قيمته ٣٢٦,٣ مليون دولار أو ٤ بالمائة من المحفظة كقروض وسلفيات متعثرة فردياً. والقروض المتعثرة فردياً هي القروض التي هناك مؤشرات واضحة بأنه لن يكون بالإمكان استرداد مبالغها وفقاً للاتفاقيات المعقودة. لذلك فإن ٩٦ بالمائة من القروض والسلف لا تعتبر متعثرة فردياً.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض ٦٤٢,٣ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وبلغت المخصصات المحددة لقروض الشركاء التجاريين ٣٩٧,٣ مليون دولار والمخصصات غير المحددة ٢٤٥ مليون دولار. إن إجمالي المخصصات البالغ حجمها ٦٤٢,٣ مليون دولار يمثل ٨٠ بالمائة من القيمة الدفترية لإجمالي القروض المتأخرة السداد غير المضمونة.

توضع المخصصات المحددة استناداً إلى المبلغ القابل للتحويل من القروض والذي يحدد بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة حسب معدل الفائدة عند تقديم هذه القروض. أما المخصصات غير المحددة فتحتسب لكل محفظة على حدة بالاستناد إلى نموذج الخسائر المحتملة. ويقوم هذا

استعراض الوضع المالي (تمة)

المالية. وقد اشتملت الأصول السائلة الأخرى في الغالب على النقد والأرصدة لدى البنوك، إضافة إلى شهادات إيداع حفظت لأغراض إدارة السيولة.

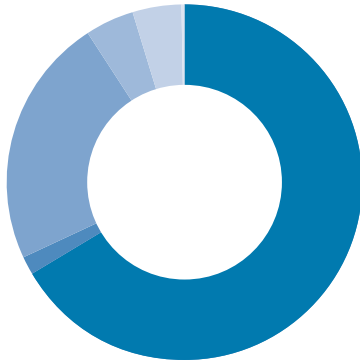
بلغ حجم الودائع لدى البنوك ٣٥٧٦,٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠، وتتميز هذه الودائع بالتوزيع الجغرافي الجيد كما يظهر في الإيضاح رقم ٢٧. وتركزت هذه الودائع لدى مصارف دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا، وهما منطقتي الأعمال الرئيسيتين للبنك. وشكلت الودائع لدى البنوك ٢٣ بالمائة من أصول البنك في نهاية العام. وقد تم الاحتفاظ بمستوى عال من الإيداعات بسبب ظروف السوق المتقلبة.

تتألف الأوراق المالية المتداولة البالغة قيمتها ٧٩,٧ مليون دولار من استثمارات في صناديق مدارة خارجياً وتشمل سندات حكومية في الأسواق الناشئة واستثمارات بديلة. وتم خلال عام ٢٠١٠ تقليص حجم استثمارات البنك في صناديق التحوط من ٥٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٥ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠. ويواصل البنك تخفيض هذه الاستثمارات بهدف الخروج منها نهائياً في أقرب فرصة.

مخاطر الأصول والالتزامات

بلغ مجموع مخاطر الأصول والالتزامات ١٧٤٢٧,٧ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وتشمل هذه المخاطر جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى) وعناصر الائتمان

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات



ملايين الدولارات الأمريكية %

ملايين الدولارات الأمريكية %	ملايين الدولارات الأمريكية %	المنطقة
٦٦,٥	١١٥٨٩,٧	دول مجلس التعاون الخليجي
١,٨	٣٠٥,٥	دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال أفريقيا
٢٢,٦	٣٩٤٠,٢	أوروبا
٤,٦	٨٠٧,٢	أمريكا الشمالية
٤,٣	٧٥٦,٢	آسيا
٠,٢	٢٨,٩	أمريكا اللاتينية
١٠٠,٠	١٧٤٢٧,٧	المجموع

”بلغت إيرادات الرسوم والعمولات ٤٢,٢ مليون دولار، أي أنها ارتفعت بمقدار ١,٥ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٩. وبلغت إيرادات الرسوم والعمولات ضعف مستواها عند بدء تنفيذ استراتيجية الأعمال المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٢.“

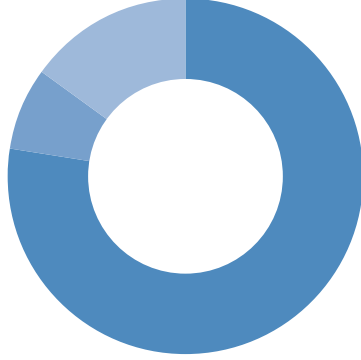
ولأغراض احتساب المخصصات غير المحددة فإن البنك لا يأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية والأسهم المتداولة. أما الضمانات الأخرى التي على هيئة أوراق مالية أو أسهم شركات غير مدرجة والأصول المادية فتستخدم كمخففات للمخاطر ولا تؤخذ بعين الاعتبار في عملية احتساب المخصصات.

بلغت القيمة الإجمالية للقروض متأخرة السداد غير المضمونة ٨٠١,٣ مليون دولار والقيمة الدفترية الصافية لها ٤٤٦,٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠. لذلك بلغت تغطية مخصصات القروض متأخرة السداد غير المضمونة نسبة ٤٤ بالمائة. وتضمنت القروض متأخرة السداد غير المضمونة ٣٨١,٦ مليون دولار من القروض التي يجري إعادة هيكلتها والتي ما زال يتم تسديد فوائدها في المواعيد المحددة لها. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إعادة الهيكلة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، وبعد الهيكلة سوف لن تصنف هذه القروض كقروض متعثرة. كذلك فمن غير المتوقع أن تسجل خسائر نتيجة إعادة هيكلة هذه القروض. وإذا ما استثنينا القروض المتأخرة السداد التي ما زالت تسدد فوائدها وتجري إعادة هيكلتها، فإن صافي حجم القروض المتعثرة غير المضمونة يبلغ فقط ٦٥ مليون دولار، تمثل ٠,٩ بالمائة من إجمالي القروض. وتعرف القروض متأخرة السداد بأنها القروض التي مضى على موعد تسديد مبالغها الأصلية أو فوائدها مدة تزيد عن ٩٠ يوماً. وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، فإن الفائدة على القروض ضعيفة الأداء يجب احتسابها في الإيرادات استناداً إلى القيمة الدفترية للقروض وسعر الفائدة الذي استخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية وذلك بغرض قياس المبلغ الذي يمكن سداها. لكن بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، فإن الفوائد على القروض متأخرة السداد يجب تضمينها في الإيرادات على أساس نقدي فقط. وفي ضوء التغطية المرتفعة لمخصصات القروض ضعيفة الأداء التي وضعها البنك فإن الفرق بين طريقتي المحاسبة لا يعتبر ذا أهمية.

فئات الأصول الأخرى

ورد تحليل للأصول النقدية والسائلة الأخرى التي بلغت ١٠٤٣,٩ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠ في الإيضاح رقم ٥ من البيانات

التوزيع الجغرافي للودائع



ملايين الدولارات الأمريكية %

المنطقة	القيمة (ملايين الدولارات الأمريكية)
دول مجلس التعاون الخليجي	77,6
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال أفريقيا	7,5
دول أخرى	14,9
المجموع	87,0

وبلغ حجم الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٩٤٥,٥ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. ويواصل البنك استخدام محفظة الأوراق المالية ذات الجودة العالية لتعزيز قدرته على التمويل بضمان الأوراق المالية حين تكون الكلفة ومدة الاستحقاق مواتية، إضافة الى تأكيد قدرته على استخدام هذه الطريقة كجزء من خطة التمويل الطارئة للبنك.

وبلغ حجم التمويل الأولي لأجل ٣١٧٦,٦ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠. وتم الحصول على مبلغ ١٠٣٣,٣ مليون دولار من التمويل لأجل أول، ويشمل هذا المبلغ اصدار سندات بالريال السعودي قيمتها ٣,٥ مليار ريال سعودي ومدتها خمس سنوات. وتم الحصول على هذا التمويل الجديد قبل موعد استحقاق تمويلات يبلغ مجموعها ٨٦٤,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وسوف يستحق مبلغ ٢٨١٦,٦ مليون دولار، أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أرباع التمويل الأولي للبنك، في عام ٢٠١٢. وورد مزيد من التحليل بشأن السيولة والتمويل في تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ من هذا التقرير السنوي.

المحتملة. وقد أشير إلى مخاطر الأصول والالتزامات حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٧ من البيانات المالية. وكما هو مبين في هذا الإيضاح، فإن ما مجموعه ١١٥٨٩,٧ مليون دولار أو ما يعادل ٦٧ بالمائة من مجموع مخاطر الأصول والالتزامات تمثل مخاطر لدى الشركاء التجاريين والمؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي. وما تبقى من هذه المخاطر يمثل بشكل عام إيداعات قصيرة الأجل لدى بنوك أوروبية رئيسية. وقد ورد تحليل لأدوات المشتقات المالية والصراف الأجنبي في الإيضاح رقم ٣٠ وتفصيل لعناصر الائتمان المحتملة والمخاطر الموزونة المعادلة لها في الإيضاح رقم ٣١.

التمويل

وصل حجم ودائع البنوك والعملاء إلى ٨٧٠٣,٦ مليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وكانت ودائع العملاء، التي بلغت ٦٤٧٩,٢ مليون دولار بنهاية العام، تمثل نسبة ٧٤ بالمائة من إجمالي الودائع. ونتج عن مبادرات تخفيض المخاطر وتقليص المديونية بالنسبة لرأس المال التي نفذت عام ٢٠٠٩، بما في ذلك بيع الأوراق المالية الاستثمارية غير الرئيسية وخفض حجم محفظة القروض، وتقليل تركيز الودائع من العملاء مما أدى الى تقليل الاحتياجات التمويلية للبنك بشكل ملحوظ ومن ثم انخفاض ودائع البنوك والعملاء. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغ حجم الودائع من البنوك ٢٢٢٤,٤ مليون دولار، أي ما نسبته فقط ٢٦ بالمائة من إجمالي الودائع.

”بلغت نسبة المصاريف الى الدخل (بعد استثناء المصروف الاستثنائي المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية) ٤٤ بالمائة عام ٢٠١٠، وهي نسبة تعكس الكفاءة العالية مقارنة بنفس النسبة لدى البنوك الأخرى المشابهة“.

تم تفصيل إجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ١٢. وقد بلغ حجم الودائع من دول مجلس التعاون الخليجي ٦٧٤٩,٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٧٨ بالمائة من إجمالي الودائع. أما الودائع من الدول الأخرى خارج الشرق الأوسط وخصوصاً من أوروبا فقد بلغت ١٢٩٩,٢ مليون دولار أو ما نسبته ١٥ بالمائة من إجمالي الودائع. وفي المقابل بلغت إيداعات البنك لدى مصارف من خارج منطقة الخليج ٣٣٥٥,٥ مليون دولار، وهذا المبلغ يتجاوز حجم ودائع البنوك لدى بنك الخليج الدولي مما يقلل اعتماده على التمويل من السوق المصرفية الدولية.

تقرير الحوكمة

ويعكس هذا الأمر التزام البنك بتعزيز الحوكمة والشفافية المالية والعدالة في الإفصاح عن المعلومات المالية لخدمة كل من يستخدم هذه المعلومات، بما في ذلك الهيئات الرقابية والعملاء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من أصحاب العلاقة.

”يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول إلى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك وتحليلاً مفصلاً لإدارة المخاطر والبيانات المالية“.

أبرز التطورات خلال عام ٢٠١٠

تمت مراجعة ودراسة آثار تطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات التي أعلنتها وزارة الصناعة والتجارة في البحرين في شهر مارس ٢٠١٠.

في شهر أكتوبر ٢٠١٠، بعد قيام مصرف البحرين المركزي بتبني قواعد الحوكمة الجديدة وإيرادها ضمن مجلد التوجيهات، أجرى البنك دراسة شاملة للمتطلبات الجديدة لتقييم نتائج تطبيقها على ممارسات البنك الحالية.

الحوكمة السليمة

أسس بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم ٣٠ لعام ١٩٧٥ واتفاقية تأسيس البنك التي وقعت عليها حكومات الدول المساهمة في ذلك الوقت وهي البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتعتبر أحكام اتفاقية تأسيس البنك والنظام الأساسي (دستور البنك) نافذة حتى لو تعارضت مع القانون الداخلي لدولة المقر (البحرين).

يعطي البنك أهمية كبيرة للحوكمة السليمة كعنصر حيوي للتعامل بعدالة مع كافة الأطراف ذات العلاقة ولتحقيق الكفاءة والمصداقية المؤسسية. ومنذ عام ٢٠٠٣ يقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي. كما أن مجلس الإدارة وإدارة البنك يلتزمان باتباع أفضل ممارسات الحوكمة المتبعة على المستوى الدولي بهدف إبقاء البنك في مقدمة المؤسسات المالية التي تلتزم بأعلى معايير الحوكمة ونشر ثقافة الحوكمة السليمة على كافة المستويات في البنك.

ونظراً لطبيعة عمله على النطاق الاقليمي والدولي، فإن بنك الخليج الدولي يطبق القواعد التي تقرضها الجهات الرقابية والتنظيمية في البلدان الأخرى التي يتواجد فيها.

خلال عام ٢٠١٠، واصل البنك اتخاذ الخطوات والإجراءات الكفيلة بتعزيز أطر الحوكمة وركز بشكل خاص على زيادة الوعي والتفهم لموضوع الحوكمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

- يتميز مجلس الإدارة بفعاليته ويتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله، ويتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته وتمكين اللجان المنبثقة عنه من القيام بالمهام المناطة بها على أكمل وجه. كذلك فإن المجلس يفوض إدارة البنك السلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ أعمال البنك اليومية.

- الهيكل التنظيمي لإدارة البنك مناسب وفعال، مما يمكنها من تولي مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك وتنفيذ استراتيجيته وسياسته وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.

- تم الفصل بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.

- تم تحديد وتوثيق السلطات والمسؤوليات، بما في ذلك الصلاحيات المفوضة، لكل من:

- مجلس الإدارة.

- رئيس مجلس الإدارة.

- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- الرئيس التنفيذي.

- اللجان المنبثقة عن الإدارة.

وقد ورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ١١٣ من التقرير السنوي.

في شهر نوفمبر ٢٠١٠، قام البنك بمراجعة شاملة لوثائق سياساته (بما في ذلك صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه) بهدف مواءمتها مع المتطلبات الجديدة الخاصة بحوكمة الشركات بشكل لا يتعارض مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

في شهر ديسمبر ٢٠١٠، صاغ البنك خطة التقييم والعمل الخاصة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي الجديدة الخاصة بحوكمة الشركات.

المساهمون

يظهر الجدول التالي الجهات المساهمة في البنك ونسبة ملكيتها فيه:

صندوق الاستثمارات العامة - المملكة العربية السعودية	٩٧,٢٢٦٪
الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت	٠,٧٣٠٪
شركة قطر القابضة - دولة قطر	٠,٧٣٠٪
شركة ممتلكات البحرين القابضة - مملكة البحرين	٠,٤٣٨٪
وزارة المالية - سلطنة عمان	٠,٤٣٨٪
جهاز الإمارات للاستثمار - دولة الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٣٨٪

الهيكل التنظيمي

إن الهيكل التنظيمي للحوكمة في بنك الخليج الدولي يحدد ويفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى:

تقرير الحوكمة (تمة)

- أولاً، تذكير الأعضاء بأنه تقع على عاتقهم مسؤولية المساهمة في الإشراف العام على أعمال البنك بأسلوب مهني ونزيه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمالية التي تبناها مجلس الإدارة.

”لضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إيجاد قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين في البحرين ومسؤول التبليغ عن تبييض الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين“.

- ثانياً، التأكيد بأن من بين المسؤوليات الرئيسية للمجلس العمل كحلقة وصل بين كل من لهم علاقة بالبنك (المساهمين والدائنين والموظفين والعملاء وغيرهم) الذين يرمى المجلس مصالحهم من جهة وبين الإدارة التنفيذية من جهة أخرى وذلك عن طريق الإشراف الدقيق على أعمالها.

- ثالثاً، لفت الانتباه الى أنه تم تفصيل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة في لوائح صلاحيات مجلس الإدارة والأعضاء التي تبناها المجلس سابقاً وأن على الأعضاء تنفيذ صلاحياتهم وفق قواعد السلوك المهني التي اقرها المجلس.

عندما يجري التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكافة المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، بالإضافة إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية المنتظمة التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية حسب الأهداف المرسومة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً، ويجوز له أن يعقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ويوضح الجدول في الصفحة ٢٥ تفصيلاً لأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتفصيل حضور الأعضاء للاجتماعات خلال عام ٢٠١٠.

مجلس الإدارة

يقوم مساهمو البنك بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وذلك وفقاً للنظام الأساسي للبنك.

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء غير تنفيذيين، من ضمنهم الرئيس ونائبه، يتمتعون بخبرات إدارية واسعة وقدرات مهنية متنوعة. يمكن الحصول على المزيد من التفاصيل حول خبرات أعضاء مجلس الإدارة من سيرهم الذاتية الواردة في الصفحة رقم ١١٤ من التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وضع البنك معايير مفصلة لتحديد مدى استقلالية عضو مجلس الإدارة. وبينت هذه المعايير العديد من الجوانب التي من شأنها أن تمنع تصنيف عضو مجلس الإدارة كعضو مستقل وبالتالي اعتباره غير مستقل. ويتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ ضم مجلس الإدارة فقط عضوين غير مستقلين وفقاً للمعايير التي وافق عليها المجلس، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين (أنظر صفحة ٢٥).

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك، بما في ذلك ضمان وجود الهيكل التنظيمي الملائم، إقرار السياسات الرئيسية، مراقبة الأداء والعمليات المساندة وضمان نزاهة الرقابة الداخلية، العمل على تعزيز السلوك المهني النزيه في البنك، القيام بالمهام الإشرافية المختلفة وتطبيق معايير الحوكمة بشفافية عالية.

”نظراً لطبيعة عمله على النطاق الاقليمي والدولي، فإن بنك الخليج الدولي يطبق القواعد التي تفرضها الجهات الرقابية والتنظيمية في البلدان الأخرى التي يتواجد فيها“.

يمارس مجلس الإدارة مسؤولياته كهيئة إشرافية ويفوض إلى إدارة البنك مسؤولية القيام بالمهام اليومية المطلوبة منها حسب السياسات والقواعد التي يحددها المجلس.

وتنفيذاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن قواعد الحوكمة، توجه خطابات تكليف لأعضاء المجلس الجدد يوضح فيها ما يلي:

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من يناير - ديسمبر ٢٠١٠

أعضاء مجلس الإدارة	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة الموارد البشرية والمكافآت	اجتماعات لجنة سياسات المخاطر	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل
معالي السيد جماز بن عبدالله السحيمي رئيس مجلس الإدارة	١ (٦)	١ (٦)*				غير تنفيذي	مستقل
السيد منصور بن صالح الميمان نائب رئيس مجلس الإدارة	٦ (٦)	٦ (٦)		٢ (٢)*		غير تنفيذي	غير مستقل
معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي	٦ (٦)	٦ (٦)		٣ (٣)*		غير تنفيذي	غير مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	٦ (٦)		٦ (٦)*	٢ (٢)		غير تنفيذي	مستقل
السيد سليمان بن عبدالله الحمدان	٦ (٦)	٦ (٦)		٣ (٣)		غير تنفيذي	مستقل
السيد عبدالله بن محمد الزامل	٦ (٦)		٦ (٦)	٣ (٣)		غير تنفيذي	مستقل
السيد خالد بن صالح المديفر	٦ (٦)		٦ (٦)	٢ (٢)		غير تنفيذي	مستقل

*رئيس اللجنة

(خلال عام ٢٠١٠، تغيب رئيس مجلس الإدارة لمدة من الزمن لأسباب صحية، ولكنه حافظ على اتصاله الدائم بأعضاء مجلس الإدارة وإدارة البنك. وقد قام بتفويض صلاحياته أثناء غيابه إلى نائب رئيس مجلس الإدارة عندما دعت الحاجة لذلك).

لجان مجلس الإدارة

تستمد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة سلطاتها وصلاحياتها من مجلس الإدارة. وقد وردت تفاصيل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في الجدول أعلاه.

لجان مجلس الإدارة	اسم العضو	المسمى الوظيفي
اللجنة التنفيذية	معالي السيد جماز السحيمي السيد منصور الميمان معالي الدكتور حمد البازعي السيد سليمان الحمدان	رئيس عضو عضو عضو
لجنة التدقيق	الدكتور عبدالله العبدالقادر السيد عبدالله الزامل السيد خالد المديفر	رئيس عضو عضو
لجنة الموارد البشرية والمكافآت	السيد منصور الميمان الدكتور عبدالله العبدالقادر السيد خالد المديفر	رئيس عضو عضو
لجنة سياسات المخاطر	معالي الدكتور حمد البازعي السيد عبدالله الزامل السيد سليمان الحمدان	رئيس عضو عضو

تقرير الحوكمة (تمة)

”أقر مجلس الإدارة أطر الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تؤكد السعي الجاد لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في كل أعمال البنك وتعكس التزام البنك بتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين المعمول بها“.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

تشمل صلاحيات لجنة الموارد البشرية والمكافآت ما يلي:

- تقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة للقيام بمسئوليته بشأن الأمور المتعلقة بسياسات الموارد البشرية ورواتب الموظفين.
- مراجعة سياسات تعويضات الموظفين وتقديم التوصيات الضرورية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- العمل على أن يبقى مستوى الرواتب التي يقدمها البنك تنافسية بهدف الحفاظ على واجتذاب الموظفين من أصحاب الكفاءات وتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.
- مراجعة خطة الإحلال الوظيفي لتقديمها إلى الجهات الرقابية.

لجنة سياسات المخاطر

تشمل صلاحيات لجنة سياسات المخاطر ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك.
- ضمان وجود أطر فعالة لإدارة المخاطر بحيث تلتزم العمليات المختلفة للبنك بضوابط وحدود إدارة المخاطر وفقاً لما تقرره الجهات الرقابية والمعايير المهنية المتبعة في إدارة مخاطر البنوك.
- ضمان قيام البنك بتدوين الموافقة على سياسات واقعية لإدارة المخاطر.
- مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته.
- اقرار سياسات المخاطر والحدود المسموح بها بالتنسيق مع إدارة البنك.
- استلام، مراجعة، بحث وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في صياغة السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.
- تقديم المساعدة لمجلس الإدارة من خلال مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن القضايا الاستراتيجية للبنك، مثل عمليات الاندماج والاستحواذ والخصخصة، أو بشأن التطورات الهامة في توجه وأهداف البنك الاستراتيجية.
- الموافقة على مبالغ الأثمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك وذلك في نطاق الحدود المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.
- تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.
- وفي الظروف الطارئة التي يصعب فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، تتولى اللجنة التنفيذية القيام بصلاحيات مجلس الإدارة لمعالجة وفقاً للقوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ويمكن لمجلس الإدارة أن يقوم بالاجتماع بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية.
- وفي كافة الأحوال فإن على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم واتخاذ القرارات بشكل يضمن مصالح البنك ومساهميه.

لجنة التدقيق

تشمل صلاحيات لجنة التدقيق ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته القانونية المؤتمن عليها والمتعلقة بالرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والتدقيق والممارسات المتبعة في إعداد التقارير المالية.
- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على: دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك، الالتزام بالأنظمة والقوانين، وضمان استقلالية وحسن أداء المدققين الداخليين والخارجيين.
- مراجعة أنشطة ومستوى كفاءة التدقيق الداخلي.
- وتوفر وثيقة صلاحيات اللجنة التفاصيل الضرورية بشأن عمليات إعداد التقارير المالية وطرق تطويرها، إضافة إلى المسؤوليات بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية.
- يقدم رئيس دائرة التدقيق الداخلي تقاريره عملياً إلى لجنة التدقيق وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي وفقاً
للسلطات والحدود التي يقرها له مجلس الإدارة.

”في شهر ديسمبر ٢٠١٠، صاغ البنك خطة التقييم والعمل الخاصة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي الجديدة الخاصة بحوكمة الشركات“.

كذلك فإن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإدارة اليومية لأنشطة
البنك وعن تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي
يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي
يضعها المجلس.

وقد أصدرت خطابات التعيين إلى فريق الإدارة التنفيذية حددت
فيها مسؤولياتهم وواجباتهم للمساعدة والمساهمة في الأمور
التالية:

- تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
- وضع الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
- ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال
البنك.
- وضع الأطر الخاصة بإدارة المخاطر والعوائد المستهدفة في
نطاق السياسة المسموح بها.
- تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى
المخاطر المرسوم.
- المراجعة الدورية لأداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات
اللازمة عند الحاجة.
- التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير
الأخلاقية ويلتزم بروح ونص القوانين ويقاعد السلوك المهني.
- العمل على جعل البنك مثلاً يحتذى به في الالتزام بأفضل
الممارسات المهنية وفي تقديم الخدمة للعملاء.
- كما أشارت خطابات التعيين إلى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة
إلى مسؤولياتهم الرئيسية والأهداف التي وضعت لهم حسب ما
جاء في دليل سياسات البنك.

- التأكد من وضوح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر
واستقلال هذه المسؤوليات عن أنشطة البنك التجارية.
- التأكد من قيام الإدارة بإطلاع اللجنة دورياً على كافة المخاطر
الهامة التي قد تواجه أعمال البنك والاطلاع على الاجراءات
المتخذة لمعالجتها بشكل فعال.
- ضمان قيام الإدارة بإطلاع اللجنة على أي استثناء أو تجاوز
ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها لمراجعتها.
- مراقبة سعي الإدارة إلى إيجاد بيئة تشجع وتكافئ مناقشة
المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفعالية.

”إن الهيكل التنظيمي للحوكمة في بنك الخليج الدولي يحدد ويفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة ومسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى“.

الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإدارة اليومية لأعمال البنك
المفوضة إليها من قبل مجلس الإدارة، ويتولى الرئيس
التنفيذي رئاسة هذه الإدارة ويساعده المدير التنفيذي-رئيس
الشؤون المالية ورئيس الموارد البشرية للمجموعة ورئيس العمليات
ورئيس الخزينة والمدير التنفيذي-رئيس إدارة المخاطر والمدير
التنفيذي للأعمال المصرفية الاستثمارية. وقد وردت تفاصيل
السير الذاتية للمدراء التنفيذيين في الصفحة رقم ١١٥ من
التقرير السنوي.

ولمساعدة الرئيس التنفيذي تم تشكيل اللجان الإدارية السبعة
التالية:

- لجنة الإدارة.
- لجنة المخاطر للمجموعة.
- لجنة الأصول والخصوم.
- لجنة الموارد البشرية.
- لجنة توجيه تقنية المعلومات.
- لجنة إدارة أمن نظم المعلومات.
- لجنة مخاطر التشغيل.

تقرير الحوكمة (تمة)

أجور الموظفين

لقد اعتمد البنك سياسة شاملة بشأن أجور الموظفين وذلك وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة وبالتعاون مع استشاريين مستقلين في هذا الموضوع.

وتشتمل خطة الأجور لجميع الموظفين، باستثناء الرئيس التنفيذي، على مايلي:

- أجر ثابت يتمثل في الراتب الأساسي وعلاوات وبدلات تتم مراجعتها ومقارنتها مع المستويات السائدة في السوق بشكل سنوي وذلك استناداً إلى مسح مستقل للسوق، ويتم تعديل هذا التعويض حسب الحاجة.
- أجر متغير يمثل مكافأة الأداء وهي مرتبطة بأداء البنك ووحدة الأعمال التي يعمل فيها الموظف وأداء الموظف. وتعتمد هذه المكافأة على معايير كمية ونوعية.
- استناداً إلى معايير محددة، يقوم الرئيس التنفيذي بتقديم التوصيات بشأن مكافأة الأداء للمدراء التنفيذيين إلى لجنة الموارد البشرية والمكافآت لمراجعتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة.

أجر الرئيس التنفيذي

- يقوم مجلس الإدارة بتعيين الرئيس التنفيذي لفترة ثلاث سنوات وتتم دراسة امكانية تجديد عقده قبل نهاية كل فترة.
- يتم التفاوض حول الأجر الثابت للرئيس التنفيذي وتحديدته عندما يتم تجديد العقد وذلك بمساعدة خبراء مستقلين.

”في شهر أكتوبر ٢٠١٠، بعد قيام مصرف البحرين المركزي بتبني قواعد الحوكمة الجديدة وإيرادها ضمن مجلد التوجيهات، أجرى البنك دراسة شاملة للمتطلبات الجديدة لتقييم نتائج تطبيقها على ممارسات البنك الحالية“.

- تقوم لجنة الموارد البشرية والمكافآت بتقديم توصية بشأن المكافأة السنوية للرئيس التنفيذي ليوافق عليها مجلس الإدارة وذلك وفقاً لآلية تحديد المكافآت التي وضعها المجلس.

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

يتم التنسيق مع استشاريين تعويضات مستقلين للمساعدة في وضع الهيكل المناسب لمستوى تعويضات أعضاء مجلس الإدارة وتقديم الارشادات بشأن الممارسات المتبعة في السوق وتقديم المقترحات. وبشكل عام ترتبط التعويضات بعدد مرات حضور اجتماعات مجلس الإدارة.

إن هيكل ومستوى أجور أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة وتتألف مما يلي:

- أتعاب حضور الاجتماعات وتدفع لمن يحضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه.
- علاوة لتغطية نفقات السفر والإقامة عند المشاركة في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- مبلغ ثابت ومحدد يمثل المكافأة السنوية لأعضاء المجلس.

الاستراتيجية والأهداف

نتيجة للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي ساد خلال عام ٢٠٠٩، قام مجلس الإدارة بتعيين المكتب الاستشاري بوسطن كونسلتنج جروب لمساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تطوير نموذج عمل جديد ومناسب للبنك ووضع استراتيجية لتنفيذ هذا النموذج. وقد وافق مجلس الإدارة على هذه الاستراتيجية في ٢٣ يوليو ٢٠١٠. وتتطوي هذه الاستراتيجية على تحويل البنك إلى مصرف للخدمات المالية الشاملة التي ستقدم إلى العملاء في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد هذه الاستراتيجية على أربعة أركان رئيسية هي: الأعمال المصرفية للشركات، الأعمال المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول والأعمال المصرفية للأفراد.

وسوف يستفيد البنك بعد تنفيذ هذه الاستراتيجية من قاعدة تمويل أكثر تنوعاً واستقراراً وموارد دخل إضافية، مما سيقبل بشكل كبير آثار الهزات المالية الخارجية على أعمال البنك. ومن بين أهم أهداف استراتيجية البنك الجديدة تحقيق عائد للمساهمين بحلول عام ٢٠١٥ يتماشى مع العوائد التي تحققها البنوك المشابهة. وقد قامت اللجنة التنفيذية بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٠ بتعيين المكتب الاستشاري ”رولاند بيرجر ستراتيغي كونسلتنس“ لمساعدة ادارة البنك في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي ستستكمل المرحلة الأولى منها في نهاية عام ٢٠١١.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

أقر مجلس الإدارة أطر الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تؤكد

المعاملات المثيرة للريبة. كما أن هذه النظم تحث على توفير تدريب مستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك التي ليس لها مقرات حقيقية.

ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إيجاد قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين في البحرين ومسؤول التبليغ عن تبييض الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين.

الإعلام

يلتزم البنك بسياسة إعلامية تتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وتضمن الإفصاح والتواصل مع كل من لهم علاقة بالبنك بشفافية وشمولية وتبويت مناسب لتعكس بشكل صحيح طبيعة أعمال ومخاطر البنك. وتشمل وسائل الإفصاح التقرير السنوي وكتيبات البنك والنشرة الدورية والبيانات التي توزع على وسائل الاعلام.

كذلك يتسم الموقع الإلكتروني للبنك (www.gibonline.com). بالشفافية ويوفر معلومات شاملة عن البنك وانجازاته ورؤيته ورسالته واستراتيجيته وأهدافه وقواعد السلوك المهني وبياناته الصحافية، بالإضافة الى بياناته المالية.

الافصاح وتوفير المعلومات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول إلى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الادارة حول أعمال البنك وتحليلاً مفصلاً لإدارة المخاطر والبيانات المالية. وتعكس التقارير المالية أحدث معايير ومتطلبات المحاسبة الدولية، بما في ذلك رفع مستوى الإفصاح والذي يتطلبه تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والخاص بالافصاح عن الأدوات المالية، مثل الإفصاح عن صفقات ذوي العلاقة بالبنك الوارد في الإفصاح رقم ٣٥ في البيانات المالية.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثانية وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وهدف هذه السياسة هو ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك مع كل من لهم علاقة به.

قواعد السلوك المهني

يوفر الموقع الإلكتروني للبنك معلومات عن قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري

السعي الجاد لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في كل أعمال البنك وتعكس التزام البنك بتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين المعمول بها. وبناء على ذلك فإن من مهام قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين مساعدة الإدارة العليا في ضمان التزام كافة أعمال البنك وموظفيه بالقوانين والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية. ويمكن لرئيس قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين (البحرين)، الذي يرفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي، الاتصال بمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق إذا استدعى الأمر ذلك.

وتأكيداً لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بإصدار خطاب إلى كافة الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكل القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي للموظفين.

”يعكس هذا الأمر التزام البنك بتعزيز الحوكمة والشفافية المالية والعدالة في الإفصاح عن المعلومات المالية لخدمة كل من يستخدم هذه المعلومات، بما في ذلك الهيئات الرقابية والعملاء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من أصحاب العلاقة“.

مكافحة تبييض الأموال

إن أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب تتطابق مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وهذه المتطلبات القانونية والتنظيمية تعكس إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إن إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يتم تطبيقها في كافة مكاتب البنك وفروعه وشركته التابعة. وتلتزم فروع ومكاتب البنك الخارجية بقوانين وأنظمة الدول التي تتواجد فيها، ويتم تطبيق الإجراءات الأشد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إذا تفاوتت القوانين المحلية.

إن النظم والإجراءات المتبعة تهدف إلى إيجاد علاقات عمل قوية مع عملاء معروفين للبنك لهم نشاطاتهم التجارية القانونية، وإلى الحصول على والاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عنهم، والتبليغ عن

تقرير الحوكمة (تتمة)

على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح.

”تهدف لائحة القواعد السلوكية إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك والالتزام بكافة القوانين والأنظمة المطبقة.“

وتهدف لائحة القواعد السلوكية إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك والالتزام بكافة القوانين والأنظمة المطبقة.

وتفصّل القواعد السلوكية مجموعة من الشئون المتعلقة بتطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية مثل: تحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، تجنب تضارب المصالح، المحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء، الالتزام بقوانين عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، الحيلولة دون حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مكافحة الرشوة والفساد، عدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

كذلك يستطيع الموظفون الاطلاع على لائحة السلوك المهني، المتوفرة باللغتين العربية والانجليزية، في موقع شبكة المعلومات الالكتروني الداخلي.

السياسة بشأن التعامل مع الأطراف ذات الصلة

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات الصلة بالبنك التي وافق عليها مجلس الإدارة تحدد كيفية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر ذات صلة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي وتفرض حدوداً للتعامل مع هذه الأطراف متوافقة أو أكثر تشدداً من معايير المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي بمخاطر البنك لدى الأطراف ذات الصلة بالبنك والمخاطر التي ستسجل في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

البيانات المالية الموحدة

المحتويات

٣٢	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٣٣	بيان المركز المالي الموحد
٣٤	بيان الدخل الموحد
٣٥	بيان الدخل الشامل الموحد
٣٦	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٣٧	بيان التدفقات النقدية الموحد
	ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٣٨	١ التأسيس والتسجيل
٣٩	٢ السياسات المحاسبية
٤٥	٣ التقديرات والفرصيات المحاسبية
٤٦	٤ تصنيف الأصول والخصوم
٤٧	٥ النقد والأصول السائلة الأخرى
٤٧	٦ الودائع لدى البنوك
٤٧	٧ أوراق مالية متداولة
٤٧	٨ أوراق مالية استثمارية
٤٩	٩ القروض والسلفيات
٥٢	١٠ الأصول الأخرى
٥٢	١١ منافع ما بعد التقاعد
٥٤	١٢ الودائع
٥٥	١٣ أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقية إعادة الشراء
٥٥	١٤ الخصوم الأخرى
٥٥	١٥ تمويلات أولية لأجل
٥٦	١٦ تمويلات ثانوية لأجل
٥٦	١٧ رأس المال
٥٦	١٨ الاحتياطات
٥٧	١٩ الأرباح الموزعة
٥٧	٢٠ صافي إيرادات الفوائد
٥٧	٢١ إيرادات الرسوم والعمولات
٥٨	٢٢ صافي أرباح المتاجرة
٥٨	٢٣ الإيرادات الأخرى
٥٨	٢٤ مصروفات تشغيلية أخرى
٥٨	٢٥ معلومات حسب القطاعات
٦٠	٢٦ إدارة المخاطر
٦٦	٢٧ التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول
٦٧	٢٨ توزيع إستحقاق الأصول والخصوم
٦٩	٢٩ مخاطر معدلات الفائدة
٧٠	٣٠ الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي
٧٢	٣١ الأدوات المالية المرتبطة بالائتمان
٧٢	٣٢ الالتزامات المحتملة
٧٢	٣٣ ملاءة رأس المال
٧٥	٣٤ أموال تحت الإدارة
٧٥	٣٥ معاملات مع أطراف ذات علاقة
٧٥	٣٦ القيمة العادلة للأدوات المالية
٧٧	٣٧ عائد السهم الواحد
٧٧	٣٨ الشركات التابعة الرئيسة
٧٧	٣٩ متوسط المركز المالي الموحد
٧٨	٤٠ الشركة الأم

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الخليج الدولي (ش.م.ب) (البنك) والشركات التابعة له (المجموعة) والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن اختلاس أو خطأ.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي معلومات جوهرية خاطئة.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها، وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع البيانات المالية الموحدة، وأنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، قانون مصرف البحرين المركزي أو بنود ترخيص البنك أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها اثر جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي

كي بي ام جي
محاسبون قانونيون
المنامة- مملكة البحرين
١٢ فبراير ٢٠١١

بيان المركز المالي الموحد

في ٢٠٠٩/١٢/٣١	في ٢٠١٠/١٢/٣١	إيضاح	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
			الأصول
٥٠٨,٢	١٠٤٣,٩	٥	نقد وأصول سائلة أخرى
٤١٠١,١	٣٥٧٦,٣	٦	ودائع لدى البنوك
٥٠,٢	٧٩,٧	٧	أوراق مالية متداولة
٢٠١٨,١	٣٠٦٧,٨	٨	أوراق مالية استثمارية
٩٢٩٨,١	٧٥١٠,١	٩	قروض وسلفيات
٢٣٢,٠	٢٤٩,٩	١٠	أصول أخرى
١٦٢٠٧,٧	١٥٥٢٧,٧		مجموع الأصول
			الخصوم
٢٥٥٤,٢	٢٢٢٤,٤	١٢	ودائع من البنوك
٧٤٩٥,٣	٦٤٧٩,٢	١٢	ودائع من العملاء
٥٦٥,٠	٩٤٥,٥	١٣	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء
٢٩٤,٩	٢٧٣,٠	١٤	خصوم أخرى
٢٠٠٧,٩	٣١٧٦,٦	١٥	تمويلات أولية لأجل
٥١١,٠	٥١١,٠	١٦	تمويلات ثانوية لأجل
١٤٤٢٨,٣	١٣٦٠٩,٧		مجموع الخصوم
			حقوق الملكية
٢٥٠٠,٠	٢٥٠٠,٠	١٧	رأس المال
٢٣٠,١	٢٨٨,٧	١٨	إحتياطيات
(٩٥٠,٧)	(٨٧٠,٧)		أرباح مستبقة
١٧٧٩,٤	١٩١٨,٠		مجموع حقوق الملكية
١٦٢٠٧,٧	١٥٥٢٧,٧		مجموع الخصوم وحقوق الملكية

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١١ ووقع عليها بالنيابة عنهم:

يحيى بن عبدالله اليحيى
الرئيس التنفيذي

منصور بن صالح الميمان
نائب رئيس مجلس الإدارة

جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٢٨ إلى ٧٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	إيضاح	
٤٦٢,٨	٢٧٢,٤	٢٠	فوائد مكتسبة
٢٥٦,٣	١١٦,٢	٢٠	فوائد مدفوعة
٢٠٦,٥	١٥٦,٢		صافي الفوائد المكتسبة
٤٠,٧	٤٢,٢	٢١	ايراد الرسوم والعمولات
٢٨,٢	١٢,٧	٢٢	صافي أرباح المتاجرة
١٠,٦	١٢,٧	٢٣	إيرادات اخرى
٢٨٦,٠	٢٢٣,٨		مجموع الإيرادات
٧٧,٢	٦١,٤		مصروفات الموظفين
١٢,٣	١٠,٠		مصروفات المباني
٣٣,٣	٤١,٩	٢٤	مصروفات تشغيلية أخرى
١٢٢,٨	١١٣,٣		مجموع مصروفات التشغيل
١٦٣,٢	١١٠,٥		صافي الإيرادات قبل المخصصات والضرائب
٤٨,٠	٥,٠	١	مخصص الأوراق المالية الاستثمارية
(٣٦١,٧)	(٩,٠)	٩	مخصص القروض والسلفيات
(١٥٠,٥)	١٠٦,٥		صافي الدخل / (الخسارة) قبل الضرائب
(٢,١)	(٦,١)		ضرائب محتسبة على الأنشطة الخارجية
(١٥٢,٦)	١٠٠,٤		صافي الدخل / (الخسارة)
(٠,٠٦) دولار أمريكي	٠,٠٤ دولار أمريكي	٣٧	العائد على السهم

يحيى بن عبدالله اليحيى
الرئيس التنفيذي

منصور بن صالح الميمان
نائب رئيس مجلس الإدارة

جماز بن عبدالله السحيمي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٢٨ إلى ٧٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	
(١٥٢,٦)	١٠٠,٤	صافي الدخل / (الخسارة)
		الدخل الشامل الآخر
		تغطيات التدفق النقدي:
٩,٩	٠,٩	- صافي مكاسب القيمة العادلة
(٦,٠)	(٥,٧)	- صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل الموحد
٢,٦	٣٨,٦	أوراق مالية متوفرة للبيع:
-	٤,٤	- صافي مكاسب القيمة العادلة
		- صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل الموحد
٦,٥	٣٨,٢	مجموع الدخل الشامل الآخر
(١٤٦,١)	١٣٨,٦	مجموع الدخل الشامل

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٣٨ إلى ٧٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

أرباح	احتياطيات	رأس المال	
المجموع	مستبقاة	مليون دولار	مليون دولار
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٩٢٥,٥	(٧٩٨,١)	٢٢٣,٦	٢,٥٠٠,٠
(١٥٢,٦)	(١٥٢,٦)	-	-
٩,٩	-	٩,٩	-
٢,٦	-	٢,٦	-
(٦,٠)	-	(٦,٠)	-
٦,٥	-	٦,٥	-
(١٤٦,١)	(١٥٢,٦)	٦,٥	-
١٧٧٩,٤	(٩٥٠,٧)	٢٣٠,١	٢,٥٠٠,٠
١٠٠,٤	١٠٠,٤	-	-
٠,٩	-	٠,٩	-
٣٨,٦	-	٣٨,٦	-
(١,٣)	-	(١,٣)	-
٣٨,٢	-	٣٨,٢	-
١٣٨,٦	١٠٠,٤	٢٨,٢	-
-	(٢٠,٤)	٢٠,٤	-
١٩١٨,٠	(٨٧٠,٧)	٢٨٨,٧	٢,٥٠٠,٠

في ١ يناير ٢٠٠٩

صافي خسارة السنة

الدخل الشامل الآخر:

- تغطيات التدفق النقدي:

صافي مكاسب القيمة العادلة

- أوراق مالية متوفرة للبيع:

صافي مكاسب القيمة العادلة

المحول للسنة:

- المحول إلى بيان الدخل الموحد

مجموع الدخل الشامل الآخر

مجموع الدخل الشامل

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

صافي الدخل للسنة

الدخل الشامل الآخر:

- تغطيات التدفق النقدي:

صافي مكاسب القيمة العادلة

- أوراق مالية متوفرة للبيع:

صافي مكاسب القيمة العادلة

المحول للسنة:

- المحول إلى بيان الدخل الموحد

مجموع الدخل الشامل الآخر

مجموع الدخل الشامل

المحول من الأرباح المستبقاة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٢٨ إلى ٧٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في	السنة المنتهية في
٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي

(١٥٢,٦)	١٠٠,٤
(٤٨,٠)	(٥,٠)
٣٦١,٧	٩,٠
(١,٢)	(٥,٩)
٠,٣	٧,٧
١٧٧,٦	(١٩,٣)
(١٤٣,٥)	٨,٨
(٤٠,٣)	(١٩,٣)
١٥٦,٩	(٢٩,٥)
٣١٠,٩	٤٦,٩

أنشطة التشغيل

صافي الدخل / (الخسارة) بعد الضرائب

تسويات لمطابقة صافي الدخل / (الخسارة) مع صافي التدفق النقدي للداخل من أنشطة التشغيل:

مخصصات الأوراق المالية الاستثمارية	
مخصصات القروض والسلفيات	
أرباح محققة من أوراق مالية استثمارية	
اطفاء أوراق مالية استثمارية	
(الزيادة) / النقص في الفوائد المستحقة المدينة	
الزيادة / (النقص) في الفوائد المستحقة الدائنة	
صافي الزيادة في الأصول الأخرى	
صافي (الزيادة) / النقص في الأوراق المالية المتداولة	
صافي التدفق النقدي للداخل من أنشطة التشغيل	

أنشطة الاستثمار

صافي النقص / (الزيادة) في الودائع لدى البنوك

نقص في المبالغ المستحقة من مساهمين

صافي النقص في القروض والسلفيات

شراء أوراق مالية استثمارية

بيع واستحقاق أوراق مالية استثمارية

صافي التدفق النقدي للداخل من أنشطة الاستثمار

(٦٣,٧)	٥٢٤,٨
٤٨٣٢,٠	-
٣٣١٢,٤	١٧٧٩,٠
(٤٧,٧)	(١٨٠٠,٩)
٣٤٩,٢	٧٨٢,٦
٨٣٨٢,٢	١٢٨٥,٥

أنشطة التمويل

صافي النقص في الودائع من البنوك

صافي النقص في الودائع من العملاء

صافي الزيادة / (النقص) في أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شراء

صافي الزيادة في تمويل أولي لأجل

النقص في تمويل ثانوي لأجل

صافي التدفق النقدي للخارج من أنشطة التمويل

الزيادة في النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه في ١ يناير

النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

(٨٣١,٧)	(٣٢٩,٨)
(٧٥١٣,٨)	(١٠١٦,١)
(٦٧٩,٨)	٣٨٠,٥
٥٧٦,٤	١٦٨,٧
(٣٩,٠)	-
(٨٤٨٧,٩)	(٧٩٦,٧)
٢٠٥,٢	٥٣٥,٧
٣٠٣,٠	٥٠٨,٢
٥٠٨,٢	١٠٤٣,٩

تشكل الايضاحات على الصفحات من ٢٨ إلى ٧٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١. التأسيس والتسجيل

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (البنك) هو الشركة الأم للمجموعة (المجموعة) وهو شركة مساهمة بحرينية أسست بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم (٣٠) الصادر في ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥، ومسجلة كبنك اعتيادي بالجملة لدى مصرف البحرين المركزي. تقع مكاتب البنك في بناية الدولي، ٣ شارع القصر، المنامة، مملكة البحرين.

تعمل المجموعة بالدرجة الأولى في توفير الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية للمؤسسات. وتعمل المجموعة من خلال شركات تابعة ومكاتب فروع ومكاتب تمثيلية متواجدة في ست دول حول العالم. بلغ عدد موظفي المجموعة في نهاية السنة المالية ٤٤٠ موظفاً.

٢. السياسات المحاسبية

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية التي اتبعت عند إعداد البيانات المالية الموحدة:

١.٢ أساس العرض

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتمشياً مع قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بإعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة والأوراق المالية المتوفرة للبيع وأدوات المشتقات المالية كما هو مشروح بتفصيل أكثر في السياسات المحاسبية التالية. كذلك تظهر الأصول والخصوم المحتسبة والمغطاة بأدوات المشتقات المالية بالقيمة العادلة الخاصة بالخطر موضع التغطية. تم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل البنك وشركاته التابعة بثبات كما كانت مطبقة في السنة السابقة.

٢.٢ أساس التوحيد

تشمل البيانات المالية الموحدة كلاً من حسابات بنك الخليج الدولي ش.م.ب. والشركات التابعة له. الشركة التابعة هي شركة ومؤسسات أخرى بما فيها شركات ذات أغراض محددة يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو التي يمارس البنك سيطرة فعالة على سياساتها المالية والتشغيلية. تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات التي بين المجموعة، بما فيها الأرباح والخسائر غير المحققة على معاملات بين شركات المجموعة.

٣.٢ العملات الأجنبية

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له باستعمال عملة البيئية الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدة (العملة الوظيفية). البيانات المالية الموحدة معروضة بالدولارات الأمريكية والتي تمثل العملة الوظيفية وعملة العرض. تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تحول الأصول والخصوم النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ الميزانية العمومية. ضمنت الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من العملات الأجنبية في إيرادات المتاجرة.

٤.٢ الأصول والخصوم المالية

تتكون الأصول والخصوم المالية من كل الأصول والخصوم المنعكسة في بيان المركز المالي على الرغم من استبعاد الاستثمار في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وخطط منافع الموظفين والعقارات والأجهزة والضرائب المؤجلة والضرائب المستحقة.

أ) الإحتساب المبدئي والقياس

يتم تصنيف الاستثمارات مبدئياً حسب التصنيفات الثلاثة الآتية:

- محتفظ بها لغرض المتاجرة.
- القروض والسلفيات.
- الأوراق المالية المتوفرة للبيع.

عدا الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة، تحسب الأصول المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بما فيها من تكاليف الصفقة المتعلقة مباشرة بشراء الأصل المالي.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ الأصول والخصوم المالية (تتمة)

(أ) الإحتساب المبدئي والقياس (تتمة)

تحتسب الخصوم المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل المبالغ المستلمة بعد العلاوات والتخفيضات وتكاليف الصفقة المتعلقة مباشرة بالخصوم المالية.

تم إحتساب شراء وبيع الأصول والخصوم المالية المنتظمة والمحتفظ بها لغرض المتاجرة في تاريخ المتاجرة، أي في التاريخ الذي تقوم بها بالتعهد بشراء أو بيع الأصول والخصوم المالية. ويتم احتساب شراء وبيع الأصول والخصوم المالية المنتظمة الأخرى في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام أو تسليم الأصل أو الخصم من أو إلى الطرف الآخر. طريقة الشراء والبيع المتبعة لشراء وبيع الأصول المالية التي تتطلب تسليمها خلال وقت محدد مشرعة بالأنظمة أو عرف السوق.

(ب) القياسات اللاحقة

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الأصول والخصوم المالية إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة حسب التصنيف.

المحتفظ بها لغرض المتاجرة

الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة هي أصول تم شراؤها أو خصوم تم تكبدها بهدف الحصول على أرباح من تقلبات أسعار السوق في المدى القريب أو مدرجة ضمن محفظة يوجد بها نمط في الحصول على أرباح في المدى القريب.

يتم قياس الأصول والخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة. القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية المتداولة في السوق النشطة مبنية على الأسعار المدرجة بما فيها التسعيرات المحصلة من المراء الرائدین والوسطاء والمتعاملين. يتم استخدام سعر الطلب لقياس الأصول المالية وسعر العرض لقياس الخصوم المالية. يتم استخدام متوسط أسعار السوق لقياس القيمة العادلة للحد الذي يكون عند المجموعة أصول وخصوم مالية مع معادلة مراكز المخاطر.

يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة والفوائد المكتسبة أو المتكبدة والأرباح المستلمة على الأصول والخصوم المحتفظ بها لغرض المتاجرة في إيرادات المتاجرة.

السلفيات والقروض

القروض والذمم المدينة هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو محددة مسبقاً وليست مدرجة في سوق نشط وهي تختلف عن الأصول المالية المصنفة والمحتفظ بها لغرض المتاجرة. غالبية القروض والذمم المدينة للمجموعة مضمّنة تحت القروض والسلفيات.

الأصول المالية المصنفة كقروض وذمم مدينة مسجلة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المشروحة في الإيضاح ٧-٢ (أ) ناقصاً مخصص انخفاض القيمة مع إيرادات الفوائد المحتسبة في بيان الدخل الموحد.

الأصول المتوفرة للبيع

الأصول المتوفرة للبيع هي الأصول التي ينوي البنك الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت ويمكن بيعها تجاوباً لاحتياجات البنك للسيولة أو تغيرات أسعار الفائدة أو الخوف من حصول تدهور ائتماني. تقاس الأصول المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة. القيمة العادلة للأصول المالية في السوق النشط هي السعر المعلن بما فيها تسعيرات المراء الرائدین والوسطاء والمتعاملين بالسوق.

تحدد القيمة العادلة للأصول المالية المتوفرة للبيع في السوق غير النشط باستخدام تقنيات التقييم المناسبة. تقنيات التقييم المناسبة تشمل المقارنة بالأدوات المشابهة التي لها أسعار واضحة وتقنية التدفق النقدي المخصوم. الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة وغير السائلة والتي ليس لها قيمة عادلة يعتمد عليها فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص هبوط القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٤.٢ الأصول والخصوم المالية (تتمة)

(ب) القياسات اللاحقة (تتمة)

الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من تغير القيمة العادلة للخصوم المالية المتوفرة للبيع تحتسب في الدخل الشامل الآخر. تحول تسويات القيمة العادلة المتراكمة على الأصول المالية المتوفرة للبيع المباعه أو التي تم التخلص منها أو أصبحت ضعيفة الأداء والتي احتسبت سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد.

الخصوم المالية غير المتداولة

تصنف كل الخصوم المالية الأخرى غير التي تم تصنيفها لغرض المتاجرة كأصول مالية غير متداولة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هو موضح في إيضاح ٢-٧ (أ).

(ج) حذف الاصول والخصوم المالية من الحسابات

تحذف الاصول المالية من بيان المركز المالي الموحد عندما تنتهي أحقية المجموعة في استلام العائدات المالية الخاصة بهذا الاصل، أو ان المجموعة نقلت حقها التعاقدية لاستلام العائدات المالية، أو بصفة اساسية أن المجموعة نقلت المخاطر والعائدات الخاصة بالاصل او عندما تفقد المجموعة التحكم في الاصل. اما الخصوم المالية فإنها تحذف من بيان المركز المالي الموحد عند أدائها أو إلغائها أو إنتهاؤها.

٥.٢ مخصصات انخفاض قيمة الأصول

يحدد مخصص لمواجهة انخفاض قيمة الأصول عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تحصل جميع المبالغ المستحقة وتشمل أصل الدين والفوائد وفقاً للبنود التعاقدية للتسهيلات الائتمانية. قد يشمل الدليل الموضوعي وجود انخفاض في قيمة الأصل المالي نتيجة نقض الاتفاقية كالتخلف أو التأخر في دفع الفوائد أو المبلغ الرئيسي، منح التنازلات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض والتي تعتبر علامة واضحة أن المقترض سوف يدخل في إفلاس أو إعادة ترتيب مالية، واقتفاء السوق النشط أو المعلومات الأخرى الممكن مراقبتها المتعلقة بمجموعة الأصول مثل التغيرات العكسية في وضع سداد المقترضين أو المصدرين في المجموعة أو الوضع الاقتصادي والتي لها علاقة مباشرة بالعجز عن السداد بالمجموعة. بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتوفرة للبيع فإن الهبوط الجوهرى والطويل الأجل في القيمة العادلة الأقل من التكلفة يعتبر في تحديد انخفاض قيمة الاستثمارات. عند تواجد هذا الدليل فإن صافي الخسارة المتراكمة التي تم احتسابها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر تنقل من الدخل الشامل الآخر وتسجل في بيان الدخل الموحد. مبلغ الخسارة المتراكم المنقول في الدخل الشامل الآخر والمحتسب في بيان الدخل الموحد هو الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة المالية ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة المحتسبة مسبقاً في بيان الدخل الموحد.

باستثناء مخصصات انخفاض قيمة الأصول المالية المتوفرة للبيع، يتم تحديد مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول المالية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة التي يمكن استردادها لهذه الأصول. وتقاس القيمة التي يمكن استردادها كالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتشمل مبالغ يمكن استردادها من خطابات ائتمانية وضمانات مضمومة بسعر الفائدة السائد وقت توفير التسهيلات الائتمانية أو لأدوات دين أعيد قياسها على أساس القيمة العادلة باستخدام سعر السوق الحالي للفائدة لأصل مالي مشابه. يتم تحديد مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول المالية المتوفرة للبيع على أساس الفرق بين تكلفة الشراء، صافي من تسديدات الأصل وتسويات الإطفاء، والقيمة العادلة للأصل المالي، مطروحاً منها أي خسائر انخفاض في القيمة احتسبت سابقاً في بيان الدخل الموحد. الخسائر المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان الدخل الشامل يتم إعادة تصنيفها من احتياطي إعادة تقييم الأوراق المالية المتوفرة للبيع في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

يتم قياس واحتساب مخصصات لمواجهة انخفاض قيمة الأصول بشكل إجمالي في تاريخ نهاية السنة ولكن سوف يتم تحديدها بشكل فردي في المستقبل. التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية التي تم تقييم انخفاض قيمتها بشكل جماعي يتم تقييمها على أساس التدفق النقدي التعاقدية وخبرة الخسارة التاريخية للأصول المشابهة بالخصائص الاستثمارية. تعدل خبرة احتساب الخسارة التاريخية بناء على المعلومات المتوفرة لتعكس تأمين الأوضاع الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي استندت عليها خبرة الخسارة التاريخية.

تحتسب مخصصات الانخفاض في بيان الدخل الموحد وتعكس في حساب المخصص ضد القروض والسلفيات والاستثمارات المتوفرة للبيع.

يتم شطب الأصول المالية بعد كل إعادة هيكلة وأنشطة التحصيل وبعد اعتبار احتمال الاسترداد ضعيفاً. الاسترداد اللاحقة تسجل ضمن الإيرادات الأخرى.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٥.٢ مخصصات انخفاض قيمة الأصول (تتمة)

باستثناء مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم والمصنفة كاستثمارات متوفرة للبيع، يتم الاستغناء عن مخصصات انخفاض قيمة الأصول وتحول إلى بيان الدخل الموحد عندما تكون الزيادة لاحقاً في المبالغ القابلة للاسترداد متعلقة بحدث موضوعي ظهر بعد تحديد المخصص لمواجهة انخفاض قيمة الأصول. يتم الاستغناء عن خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتوفرة للبيع وتحول إلى بيان الدخل الموحد فقط عند استرداد أو بيع الاستثمار.

الأصول المالية والتي يجري عليها مفاوضات لا تعتبر متأخرة ويتم إعادة تصنيفها ضمن الأصول الجيدة عند سداد المبلغ الأساسي والفوائد بانتظام وعندما تعتبر المدفوعات المستقبلية مضمونة السداد بمعقولية. الأصول المالية خاضعة لتقييم فردي للانخفاض في القيمة وتلك الأصول التي تم إعادة مفاوضات شروطها خاضعة إلى مراجعة مستمرة لتحديد إذا ما زالت منخفضة القيمة أو متأخرة الدفع.

٦.٢ مقاصة الأصول والخصوم

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٧.٢ تسجيل الإيرادات

أ) الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة

تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة لجميع الأدوات المالية المحسوب عليها فوائد ما عدا التي تصنف كأدوات محتفظ بها للمتاجرة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. طريقة معدل الفائدة الفعال هي الطريقة التي يتم بموجبها احتساب تكلفة اطفاء قيمة الأصول أو الخصوم المالية وتوزيع إيراد أو مصروف الفوائد على العمر المتوقع للأصل أو الخصم. معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي لو استخدمناه لخصم التدفقات المالية الخاصة بأصل أو خصم مالي على العمر المتوقع للأصل أو الخصم فأننا نحصل على صافي القيمة الدفترية للأصل أو الخصم. ان نتيجة استخدام معدل الفائدة الفعال هي احتساب إيراد ومصروف الفوائد بالتساوي على العمر المتوقع للأصل أو الخصم المالي بطريقة تناسبية مع المبلغ المتبقي على الفترة حتى الاستحقاق أو تاريخ السداد. عند حساب معدل الفائدة الفعال تقدر التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار كل شروط عقود الأدوات المالية ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية. يتم الأخذ في الاعتبار الرسوم بما فيها رسوم إصدار القروض ورسوم الاسترجاع المبكر والتي تعتبر جزءاً مكملًا عند احتساب معدل الفائدة الفعال.

يتم تعليق إيرادات الفائدة عندما تكون استحقاقات الفائدة أو المبلغ الأصلي للقروض قد تجاوز تاريخ سدادها ٩٠ يوماً حيث يتم خصم جميع الفوائد غير المدفوعة والمستحقة من الإيرادات ان الفائدة على التسهيلات التي لا تستحق فوائد يتم تضمينها في الإيرادات عند استلامها فقط. يتم إعادة التسهيلات الائتمانية إلى وضع الاستحقاق فقط بعد أن تصبح جميع الفوائد والمدفوعات الأصلية المتأخرة السداد جارية وتم التأكد من المدفوعات المستقبلية.

ب) الرسوم والعمولات

الرسوم والعمولات التي تعتبر مكملة لمعدل الفائدة الفعال للأصول والخصوم المالية يتم اعتبارها ضمن عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي.

الرسوم والعمولات الأخرى يتم تسجيلها عند أداء أو تسليم الخدمة وتدرج ضمن إيرادات الرسوم والعمولات.

ج) صافي إيرادات المتاجرة

إيرادات المتاجرة تحتوي على إيرادات التعامل مع العملاء وصانعي السوق والتغير في القيمة العادلة الناشئة من التغير في سعر الصرف ومعدل الفائدة، وأسعار الأوراق المالية ومتغيرات السوق الأخرى. الحركة الناتجة من التغير في القيمة العادلة والربح أو الخسارة الناتجة من شراء وبيع الأدوات المالية المتداولة يتم تضمينها في صافي إيرادات المتاجرة مع إيرادات ومصروفات الفوائد ذات العلاقة وإيرادات الأرباح الموزعة.

د) إيرادات الأرباح الموزعة

تسجل إيرادات الأرباح الموزعة كالتالي:

تحتسب إيرادات الأرباح الموزعة من أدوات حقوق الملكية المصنفة كمحفظة لغرض المتاجرة، تسجل عند التأكد من وجود حق الاستلام وتدرج ضمن صافي إيرادات التداول.

تحتسب الأرباح الموزعة من أدوات حقوق الملكية المصنفة كأوراق مالية متوفرة للبيع عند التأكد من وجود حق الاستلام وتدرج ضمن إيرادات أخرى.

وفي البيانات المالية المنفصلة للبنك تحتسب الأرباح الموزعة من الشركات التابعة عند استلامها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

٨.٢ ترتيبات تمويل الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (عكس ترتيبات إعادة الشراء) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء صفقات إقراض وإقراض مرهونة. ويتم إدراج القيمة في بيان المركز المالي الموحد على أساس المبالغ الأصلية التي اشترت أو بيعت بها هذه الأوراق المالية. وتدرج الفوائد المكتسبة من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع والفوائد المدفوعة على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ضمن الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة على التوالي. الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع مدرجة ضمن النقد والأصول السائلة الأخرى.

٩.٢ المباني والمعدات

تظهر الأرض بسعر التكلفة. واحتسبت المباني والمعدات الأخرى بسعر التكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للمباني والمعدات في تاريخ نهاية كل سنة وتعديل كلما كان مناسباً. عندما تكون القيمة الدفترية للمباني أو المعدات أكبر من المبلغ المتوقع استردادها، يتم تخفيض قيمة الأصل في السجلات إلى القيمة المتوقع استردادها لهذا الأصل.

يتم عادة احتساب تكاليف صيانة أنظمة الحاسوب الحالية كمصروفات جارية عند تكبدها. أما المصروفات التي من شأنها ان تعزز وتمدد منافع برامج الحاسوب إلى ما بعد مواصفاتها وأعمارها الأصلية فتعتبر تحسباً رأسمالياً وترسمل كجزء من التكلفة الأصلية للبرنامج.

١٠.٢ مخصصات أخرى

يتم احتساب المخصصات الأخرى عندما ينشأ على المجموعة التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

١١.٢ مشتقات الأدوات المالية وحساب التغطية

مشتقات الأدوات المالية هي عقود تستمد قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات أو المؤشرات المالية، وتشتمل على عقود مستقبلية وعقود آجلة وعقود المقايضات وحقوق الخيار في أسواق أسعار الفائدة والصرف الأجنبي والأسهم والائتمان.

يتم بداية احتساب جميع أدوات المشتقات المالية في بيان المركز المالي الموحد على أساس القيمة العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأسعار المعروضة في السوق أو نماذج التدفق النقدي المخصص أو نماذج تسعير الخيارات وذلك حسب نوعية المشتقات. تظهر مشتقات الأدوات المالية في المركز المالي الموحد ضمن الأصول الأخرى إذا كانت قيمتها العادلة موجبة (أرباح غير محققة) وضمن الخصوم الأخرى إذا كانت قيمتها العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

تدرج التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المبرمة لأغراض المتاجرة أو لتغطية مخاطر مراكز المتاجرة الأخرى ضمن صافي دخل المتاجرة.

يتم تحديد احتساب التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المبرمة لأغراض تغطية المخاطر بحسب طبيعة علاقة التغطية. لأغراض احتساب تغطية المخاطر، يتم تسمية مشتقات الأدوات المالية (١) كغطاء لمخاطر القيمة العادلة لأصل أو التزام محتمل (تغطية مخاطر القيمة العادلة) أو (٢) كغطاء لمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية المنسوبة إلى أصل أو التزام محتمل أو التزام ثابت (تغطية مخاطر التدفق النقدي).

تشتمل المعايير التي تحتسب المجموعة على أساسها مشتقات الأدوات المالية كغطاء لمخاطر على ما يلي:

- يجب وبشكل رسمي عند إبتداء التغطية توثيق أداة تغطية المخاطر، البند المغطى المتعلق بالأداة، طبيعة الخطر المغطى، واستراتيجية وغرض إدارة المخاطر.
- يجب وبوضوح إثبات بأنه من المتوقع ان تكون التغطية بالغة الفعالية في موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى الخطر موضع التغطية في البند المغطى.
- يجب ان تكون فعالية التغطية قابلة للتقييم الموثوق.
- يجب تقييم التغطية على أساس مستمر وان تحدد بأنها كانت بالغة الفعالية خلال الفترة المالية المعروضة.

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

١١.٢ مشتقات الأدوات المالية وحساب التغطية (تتمة)

ترد التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المصنفة والمؤهلة كتغطية لمخاطر القيمة العادلة والتي تثبت بأنها بالغة الفعالية بالنسبة إلى الخطر موضع التغطية ضمن صافي دخل المتاجرة في بيان الدخل الموحد حيث يتم أخذ التغير المماثل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى أو المنسوب إلى الخطر موضع التغطية. تعدل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات المغطاة بالأرباح والخسائر غير المحققة على الأصول أو الالتزامات المغطاة والمنسوبة إلى الخطر موضع التغطية في بيان المركز المالي الموحد. إذا لم يعد الغطاء قادراً على الإيفاء بمعايير محاسبة تغطية المخاطر، يتم إطفاء أي تسويات إلى القيمة الدفترية لأداة مالية محسوبة عليها فوائد مغطاة في الإيرادات على الفترة المتبقية إلى تاريخ استحقاق الأداة.

تحتسب التغيرات في القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية المصنفة والمؤهلة كتغطية لمخاطر التدفق النقدي والتي تثبت بأنها بالغة الفعالية بالنسبة للخطر موضع التغطية كبند منفصل في الدخل الشامل الآخر. تحول الأرباح والخسائر غير المحققة المحسوبة ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد في الوقت الذي يتم فيه احتساب الإيرادات والمصروفات التابعة للتغطية ضمن بيان الدخل وتصنف في نفس بند الإيرادات أو المصروفات التابعة للتغطية. تحتسب الأرباح والخسائر غير المحققة على الجزء غير الفعال من صفقات تغطية مخاطر التدفق النقدي ضمن صافي دخل المتاجرة.

تحتسب الفوائد للمشتقات المصنفة والمؤهلة كغطاء لمخاطر القيمة العادلة أو التدفق النقدي ضمن الفوائد المكتسبة أو الفوائد المدفوعة موزعة على عمر الأداة المشتقة.

يتوقف استخدام محاسبة تغطية المخاطر متى ما انتهت مدة أداة تغطية المخاطر للمشتقات أو متى ما بيعت أو انتهت أو تم ممارسة حق الاختيار أو لم تعد الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر. الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء المشتقات المصنفة كتغطية للتدفقات النقدية يتم احتسابها ضمن الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة على مدى الفترة الأصلية لمعاملة التغطية الملغية.

بعض الأدوات الهجينة تحتوي على عناصر مشتقة وغير مشتقة. وفي هذه الحالات، يتم تصنيف المشتقات كمشتقات متضمنة إذا كانت الخصائص الاقتصادية والمخاطر للمشتق المتضمن ليست قريبة من العقد الأصلي، وإذا كان العقد نفسه غير مسجل بالقيمة العادلة فعندها يتم توزيع المشتق المتضمن ويقاس بالقيمة العادلة. في حالة عدم التمكن من توزيع المشتق المتضمن فإن الصفقات الهجينة تصنف كمحفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس بالقيمة العادلة. التغيرات في القيمة العادلة تسجل في صافي إيرادات المتاجرة.

١٢.٢ الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تدفع المجموعة بموجبها مبالغ محددة لتعويض حامل الضمان ازاء الخسائر المتكبدة بسبب اخفاق مدين معين في الدفع عند موعد الاستحقاق طبقاً لبنود اداة الدين المالية. الضمانات المالية تصدر للمؤسسات المالية وأطراف أخرى نيابة عن العملاء لضمان قروض، أو للسحب على المكشوف، أو التسهيلات البنكية الأخرى. كذلك تصدر لاطراف أخرى فيما يتعلق بأداء عميل معين لالتزامات عقد أو مقابل دفعات مقدمة من اطراف اخرى أو تقديم عروض مناقصات او ازاء المبالغ المحتجزة.

تحتسب الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة للضمان يوم الاصدار. تقاس قيمة التزامات الضمانات المالية لاحقاً بقيمة الضمان مبدئياً ناقصاً قيمة الاطفاء لاحساب ايرادات الرسوم المستحقة للفترة أو القيمة الحالية لأي التزام مالي متوقع من جراء عدم استرجاع دفعات متوقعة بموجب الضمان، أيهما أكبر. أية زيادة في الخصوم متعلقة بالضمانات يتم تضمينها بالمخصص المحمل على بيان الدخل الموحد. الضمانات المالية يتم إدراجها ضمن الخصوم الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

١٣.٢ منافع ما بعد التقاعد

أن غالبية العاملين بالمجموعة مؤهلون للحصول على منافع ما بعد التقاعد إما تحت مظلة خطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة أو ذات المساهمات المحددة والمتوفرة من خلال صناديق منفصلة مدارة من قبل أمناء أو برامج تأمين. كما تدفع المجموعة مساهمات في خطط الرواتب التقاعدية الحكومية ذات المساهمات المحددة طبقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد.

تحمل مساهمات المجموعة في خطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة على ايرادات السنة المتعلقة بها.

يتم تحديد التكلفة المتعلقة بخطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة باستخدام الوحدة الاضافية المقدرة. تحمل تكلفة توفير الرواتب التقاعدية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢. السياسات المحاسبية (تتمة)

١٣.٢ منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

على الإيرادات بواسطة توزيع تكلفة الرواتب التقاعدية على سنوات خدمة العاملين وفقاً لتوجيهات خبير اكتواري مؤهل يقوم بتقييم شامل للخطة كل ثلاث سنوات. تحتسب التزامات الرواتب التقاعدية كالتقديرات النقدية المستقبلية باستخدام أسعار فائدة على أوراق مالية حكومية لها فترة استحقاق مقاربة لفترة الخصوم المرتبطة بها.

تسجل الأرباح والخسائر الاكتوارية ضمن الإيرادات عندما يكون صافي الأرباح أو الخسائر الاكتوارية المتراكمة غير المحتسبة في نهاية السنة السابقة أكثر من ١٠٪ من القيمة الأكبر من: (١) القيمة العادلة لأصول الخطة أو (٢) القيمة الحالية لالتزامات صندوق الخطة. يتم احتساب صافي الأرباح أو الخسائر الاكتوارية المتراكمة غير المحتسبة بعد ضمن الإيرادات على متوسط أعمار الموظفين المشاركين في الخطة. وخلاف ذلك لا يسجل ربح أو خسارة اكتوارية.

١٤.٢ الضرائب

(أ) الضرائب الحالية

الضرائب الحالية هي الضرائب المستحقة الدفع على الإيراد الخاضع للضرائب باستخدام معدل الضرائب المعمول بها في تاريخ نهاية السنة بما يحتويه من تعديلات على الضرائب المستحقة الدفع للسنوات السابقة.

(ب) الضرائب المؤجلة

لقد تم عمل مخصص لضريبة الدخل المؤجلة وذلك باستخدام طريقة الخصوم للفرق المؤقت الناتج بين أسس الضريبة للأصول والخصوم والقيمة الدفترية لها المدد لغرض التقارير المالية. يتم احتساب الأصول الضريبية المؤجلة فقط إلى الحد بأن الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيكون متوفراً لمقابلة الخسائر الضريبية غير المستغلة والأرصدة الدائنة. تستخدم نسب الضريبة المعمول بها حالياً لتحديد الضرائب المؤجلة.

١٥.٢ النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأصول السائلة الأخرى.

١٦.٢ تقارير القطاع

يمثل القطاع عنصراً مهماً للمجموعة يقوم بأنشطة كسب الإيرادات وتكبد مصروفات بما فيها الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع قطاعات المجموعة الأخرى. توجد معلومات مالية منفردة لكل القطاعات والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل لجنة إدارة المجموعة التي تمثل صانع القرار الرئيسي للمجموعة والتي تتخذ القرارات الخاصة بتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أداءها.

١٧.٢ أموال تحت الإدارة

تدير المجموعة أصولاً مملوكة لعملاء ولم تدرج هذه الأصول ضمن البيانات المالية الموحدة. تكتسب رسوم على إدارة الأصول نظير تقديم خدمات إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية. تكتسب رسوم إدارية نظير تقديم خدمات الوصاية. تتحقق الرسوم عند تقديم الخدمات ويتم إدراجها ضمن إيرادات الرسوم والعمولات.

١٨.٢ الأرباح الموزعة

تحتسب الأرباح الموزعة على الأسهم الصادرة كالتزام وتطرح من حقوق الملكية عندما تعتمد من مساهمي البنك.

١٩.٢ أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة كلما تطلب ذلك لتتناسب مع التغيير في عرض البيانات المالية للسنة الحالية.

٢٠.٢ التطورات المحاسبية المستقبلية

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية عدداً من المعايير الجديدة وتعديلات على المعايير القديمة وتفسيرات لا تزال غير سارية المفعول ولم تطبق بعد عند إعداد الحسابات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. المعايير الدولية والتعديلات والتفسيرات الجديدة ذات الصلة مدرجة أدناه:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية - ساري المفعول للسنة المالية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٣. يعدل المعيار الجديد تصنيف القياس المعرف حالياً تحت معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وبالأخص استبعاد الأوراق المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتوفرة للبيع، ويعدل المعيار أيضاً محاسبة المشتقات المضمنة. تقوم المجموعة حالياً بدراسة الأثر المحتمل من تطبيق هذا المعيار والذي يتوقع منه أن يتطلب بعض التغييرات الخاصة بالتقييم وما يصاحبه من عرض.

٣. التقديرات والفرضيات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات لها أثر على مبالغ الأصول والخصوم المالية والإيرادات والمصروفات المعلنة. إن استخدام التقديرات والفرضيات مقتصر في الأساس على تحديد مخصصات الانخفاض وتقييم الأدوات المالية وتقييم خطة التقاعد المحددة المنافع للمجموعة كما هو مفصل أدناه:

مخصص الانخفاض في القيمة

يتم تقييم الأصول المالية لتحديد انخفاض القيمة على الأساس المبين في إيضاح ٢-٥.

عند تحديد مخصص انخفاض القيمة، يجب الاجتهاد في تحديد مبالغ وتوقيت التدفق النقدي المستقبلي.

بالإضافة لمخصصات الانخفاض للأصول المحددة، تقوم المجموعة بالمحافظة على مخصصات يتم قياسها واحتسابها على أساس إجمالي. تم تضمين افتراضات أساسية في قياس محفظة المخصصات منها المعلومات لاحتمال التخلف واحتمال الاسترداد في حالة البيع الإجباري أو الشطب. إن هذه الافتراضات مبنية على المعلومات التاريخية وتم تحديثها لعكس الأوضاع الحالية. دقة محفظة المخصصات ستتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في هذه الفرضيات.

تعتبر الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتوفرة للبيع منخفضة القيمة عندما يوجد انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة الى أقل من سعر الكلفة. ويتطلب تحديد الانخفاض الجوهري أو الفترة الطويلة الاجتهاد. عند الاجتهاد يؤخذ الكثير من العوامل في الاعتبار منها تقلبات التقييم العادية، ودليل تدهور الحالة المادية للمستثمر وأداء القطاع، وتدفقات النقد التشغيلية والمالية.

القيمة العادلة للأصول والخصوم المالية

عند عدم التمكن من اشتقاق القيمة العادلة من السوق النشط يتم استخدام مختلف تقنيات التقييم منها النماذج الرياضية. تشتق معطيات هذه النماذج من الأسواق المرصودة عند توفرها ولكن عندما تكون هذه غير عملية يتم استخدام درجة من الاجتهاد تستخدم درجة من الفرضيات في هذه النماذج. التغيرات في الفرضيات المستخدمة قد تؤثر على القيمة العادلة المعلنة للأصول والخصوم المالية.

التزامات منافع التقاعد

يتطلب من الإدارة وبالتنسيق مع إكتواري مؤهل مستقل القيام بفرضيات تخص خطة التقاعد محددة المنافع والتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على الخصوم المسجلة وتكلفة الخدمات والعائد المتوقع على أصول خطة التقاعد. الفرضية الإكتوارية الرئيسية لخطة التقاعد محددة المنافع مبنية في الإيضاح ١١ وتشمل معدل الخصم، العائد المتوقع على أصول خطة التقاعد، معدل الأعمار، الزيادات المستقبلية في الرواتب، والتضخم. التغيرات في الفرضيات قد تؤثر على القيمة العادلة المستخدمة للخصوم المسجلة وتكلفة الخدمة والعائد المتوقع على أصول خطة التقاعد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٤. تصنيف الأصول والخصوم

تصنيف الأصول والخصوم حسب الفئة المحاسبية كان كالآتي:

محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	محتفظ بها قروض وادم مدينة	محتفظ بها لغرض المتاجرة	متوفرة للبيع	خصوم مالية بالتكلفة المطفاة	أصول وخصوم مالية	المجموع	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٩٢٧,٦	١١٦,٣	-	-	-	-	١٠٤٣,٩	نقد وأصول سائلة أخرى
٣٥٧٦,٣	-	-	-	-	-	٣٥٧٦,٣	ودائع لدى البنوك
-	-	٧٩,٧	-	-	-	٧٩,٧	أوراق مالية متداولة
-	-	-	٣٠٦٧,٨	-	-	٣٠٦٧,٨	أوراق مالية استثمارية
-	٧٥١٠,١	-	-	-	-	٧٥١٠,١	قروض وسلفيات
-	١٤٥,٧	٦٧,١	-	-	٣٧,١	٢٤٩,٩	أصول أخرى
٤٥٠٣,٩	٧٧٧٢,١	١٤٦,٨	٣٠٦٧,٨	-	٣٧,١	١٥٥٢٧,٧	مجموع الأصول
-	-	-	-	٢٢٢٤,٤	-	٢٢٢٤,٤	ودائع من البنوك
-	-	-	-	٦٤٧٩,٢	-	٦٤٧٩,٢	ودائع من العملاء
-	-	-	-	٩٤٥,٥	-	٩٤٥,٥	أوراق مالية مبيعة بموجب
-	-	٨٦,٢	-	-	١٨٦,٨	٢٧٣,٠	اتفاقيات إعادة الشراء
-	-	-	-	-	-	٣١٧٦,٦	خصوم أخرى
-	-	-	-	٥١١,٠	-	٥١١,٠	تمويلات أولية لأجل
-	-	-	-	-	-	١٩١٨,٠	تمويلات ثانوية لأجل
-	-	-	-	-	١٩١٨,٠	١٩١٨,٠	حقوق الملكية
-	-	٨٦,٢	-	١٣٣٣٦,٧	٢١٠٤,٨	١٥٥٢٧,٧	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
٢٧٧,٦	٢٣٠,٦	-	-	-	-	٥٠٨,٢	نقد وأصول سائلة أخرى
٤١٠١,١	-	-	-	-	-	٤١٠١,١	ودائع لدى البنوك
-	-	٥٠,٢	-	-	-	٥٠,٢	أوراق مالية متداولة
-	-	-	٢٠١٨,١	-	-	٢٠١٨,١	أوراق مالية استثمارية
-	٩٢٩٨,١	-	-	-	-	٩٢٩٨,١	قروض وسلفيات
-	١٠٤,٩	٦٠,٥	-	-	٦٦,٦	٢٣٢,٠	أصول أخرى
٤٣٧٨,٧	٩٦٣٣,٦	١١٠,٧	٢٠١٨,١	-	٦٦,٦	١٦٢٠٧,٧	مجموع الأصول
-	-	-	-	٢٥٥٤,٢	-	٢٥٥٤,٢	ودائع من البنوك
-	-	-	-	٧٤٩٥,٣	-	٧٤٩٥,٣	ودائع من العملاء
-	-	-	-	٥٦٥,٠	-	٥٦٥,٠	أوراق مالية مبيعة بموجب
-	-	١٣٧,٥	-	-	١٥٧,٤	٢٩٤,٩	اتفاقيات إعادة الشراء
-	-	-	-	-	-	٣٠٠٧,٩	خصوم أخرى
-	-	-	-	٥١١,٠	-	٥١١,٠	تمويلات أولية لأجل
-	-	-	-	-	-	١٧٧٩,٤	تمويلات ثانوية لأجل
-	-	-	-	-	١٧٧٩,٤	١٧٧٩,٤	حقوق الملكية
-	-	١٣٧,٥	-	١٤١٣٣,٤	١٩٣٦,٨	١٦٢٠٧,٧	مجموع الخصوم وحقوق الملكية

تشتمل فئة الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كقيمة عادلة عبر تحوطات التدفق النقدي.

لا يوجد للمجموعة أي أصول أو خصوم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل غير تلك المحتفظ بها لغرض المتاجرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٥. نقد وأصول سائلة أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٣٠,٦	١١٦,٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٢٥١,٠	٧٢١,٠	شهادات إيداع
-	١٨٠,٠	اتفاقيات إعادة الشراء العكسية
٢٦,٦	٢٦,٦	سندات حكومية
٥٠٨,٢	١٠٤٣,٩	

٦. ودائع لدى البنوك

اشتملت الودائع لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ على ودائع في مصارف مركزية بلغت ٦٢٣,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١٢٥١,٢ مليون دولار أمريكي). الودائع لدى المصارف المركزية تمثل الأموال النقدية الفائضة.

٧. أوراق مالية متداولة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
-	٥٠,٥	سندات دين
٥٠,٢	٢٩,٤	صناديق مدارة
-	٠,٣	أسهم مدرجة
٥٠,٢	٧٩,٧	

تمثل أدوات الدين استثمارات في أوراق دين أصدرتها الحكومات أو هيئات شبه حكومية أو شركات مملوكة من قبل الحكومات.

تمثل الصناديق المدارة صناديق استثمار يديرها مدراء أصول متخصصين.

٨. أوراق مالية استثمارية

(أ) التكوين

التصنيف الائتماني للأوراق المالية الاستثمارية مبني على أقل تصنيف ممنوح من قبل وكالات التصنيف الدولية كما يلي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١		أوراق مالية غير منخفضة القيمة
%	مليون دولار أمريكي	%	مليون دولار أمريكي
٧٦,١	١٤٠٤,٨	٨٩,٤	٢٤٣٥,٨
١٩,٨	٣٦٥,١	٧,٦	٢٠٧,٦
٤,١	٧٦,٦	٣,٠	٨١,٥
١٠٠,٠	١٨٤٦,٥	١٠٠,٠	٢٧٢٤,٩
	١٧١,٦		٣٤٢,٩
	٢٠١٨,١		٣٠٦٧,٨

تتكون الأوراق المالية المتوفرة للبيع بالأساس من سندات دين ذات تصنيف استثماري صادرة من مؤسسات مالية عالمية ومؤسسات مرتبطة بحكومات.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان ٨٩,٤٪ من نسبة سندات الدين ذات التصنيف الاستثماري من فئة A- / A3 أو أكثر (٢٠٠٩: ٧٦,١٪).

استثمارات الأسهم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تضمنت أسهم مدرجة بمبلغ ١٩٠,٠ مليون دولار أمريكي مستلمة من سداد فرض مضمون مضي موعد استحقاقه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٨. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

(ب) مخصصات انخفاض القيمة

كانت الحركة في مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية على النحو التالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٧٧٦,٥	٩٧,٥	في ١ يناير
(٠,٨)	(٠,٥)	تقلبات أسعار الصرف
(٦٣٠,٢)	(٢٤,٢)	مبالغ مستخدمة
(٤٨,٠)	(٥,٠)	إطلاق السنة
٩٧,٥	٦٧,٨	في ٣١ ديسمبر

تمثل المبالغ المستخدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بشكل أساسي المبالغ المشطوبة من استحقاق صناديق مدارة خارجياً. نتج عن هذه الاستحقاقات إطلاق مخصصات انخفاض قيمة غير مستخدمة، ولم ينتج عنها أي خسائر إضافية نتيجة الاستبعاد.

اشتملت المبالغ المستخدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بشكل أساسي على ٥٦٣,٥ مليون دولار أمريكي لشطب استثمارات المجموعة في أدوات استثمار مهيكلة، وشطب مبلغ ٤٩,٥ مليون دولار أمريكي من سداد اتفاقيات معاوضة ائتمانية. تم تغطية عمليات الشطب أعلاه بالكامل من خلال مخصصات انخفاض قيمة محددة. لم ينتج أي خسائر إضافية نتيجة لعمليات الشطب هذه.

(ج) انخفاض قيمة الأوراق المالية

تمثل الأوراق المالية المنخفضة القيمة الأوراق التي يوجد عليها دليل موضوعي بأن المجموعة لن تستطع تحصيل المبالغ المستحقة بالكامل بما فيها المبلغ الأساسي والفوائد وفقاً للشروط التعاقدية للورقة المالية.

الأوراق المالية منخفضة القيمة ومخصص الانخفاض المحدد المتعلق بها كانت كما يلي:

٢٠٠٩/١٢/٣١			٢٠١٠/١٢/٣١			
مخصص	انخفاض	القيمة	مخصص	انخفاض	القيمة	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٦,٩	٦٧,٢	٨٤,١	١٣,٥	٤٤,٢	٥٧,٧	استثمارات في أسهم
	٣٠,٣			٢٣,٦		مخصص غير محدد / مخصص المحفظة
	٩٧,٥			٦٧,٨		مجموع مخصص انخفاض القيمة

يمثل مجموع مخصص انخفاض القيمة المحدد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ نسبة ٧٦,٦٪ من إجمالي الأوراق المالية منخفضة القيمة (٢٠٠٩: ٧٩,٩٪). ولم يكن هناك أي سندات دين مضي موعد استحقاقها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٨. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

(د) الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

اشتملت الأوراق المالية الاستثمارية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ على استثمارات بمبلغ ١٠٦,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١٢٥,٢ مليون دولار أمريكي) في أسهم غير مدرجة والتي لا تتوفر لها قيم عادلة يمكن قياسها بدرجة موثوقة. تم احتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصص لمواجهة انخفاض قيمتها. تتكون هذه الاستثمارات بصورة أساسية من استثمارات في حصص خاصة واستثمارات مدارة من قبل الغير وأن الاستثمارات الأساسية هي بشكل أساسي إما ذات طبيعة سندات دين صادرة من شركات أو حصص أسهم، وتدار من قبل مدراء خارجيين متخصصين وبنوك استثمارية عالمية. لا توجد أسواق مشابهة أو طرق أخرى مناسبة ليستمد منها قيم عادلة لهذه الاستثمارات. تنوي المجموعة التخلص من هذه الاستثمارات بالأساس من خلال الطرح العام أو الخاص للأسهم.

(هـ) إعادة تصنيف الأوراق المالية

في ١ أكتوبر ٢٠٠٨، ووفقاً لتعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ - الأدوات المالية: الاحتمال والقياس، تم إعادة تصنيف عدد من الصناديق المدارة خارجياً والتي توقفت الاحتفاظ بها لغرض البيع على المدى القصير من محتفظ بها للمتاجرة إلى متوفرة للبيع. نتيجة للأثر السلبي لأوضاع السوق الصعبة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، والتي تم أخذها بالاعتبار للوفاء بتعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الخاصة بتعريف حدث نادر، تم إغلاق الصناديق المدارة لتستحق خلال المستقبل المنظور. تم إعادة تصنيف الصناديق بصافي قيمة الأصول بتاريخ التحويل في ١ أكتوبر ٢٠٠٨.

الحركة في القيم الدفترية للصناديق التي تم إعادة تصنيفها كانت كما يلي:

القيمة الدفترية مليون دولار أمريكي	
٦٠,٨	في ١ أكتوبر ٢٠٠٨
(٣٧,٧)	مخصصات انخفاض القيمة
٤,٢	صافي الحركة
٢٧,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
(٨,٣)	صافي الحركة
١٩,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
(٢,١)	صافي الحركة
١٦,٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

خلال عام ٢٠٠٨، وبعد تاريخ التحويل، لم تحتسب أية مبالغ في الدخل ما عدا مخصصات خسائر انخفاض القيمة. خلال عام ٢٠١٠، تم احتساب أرباح محققة قيمتها ٧,٠ مليون دولار (٢٠٠٩: ٥,٥ مليون دولار) من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ضمن الإيرادات الأخرى في بيان الدخل الموحد. وهذه الأرباح كانت سوف تحتسب كأرباح متاجرة لو لم تتم إعادة تصنيف هذه الأصول.

٩. قروض وسلفيات

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٩٩٣٢,٢	٨١٥٢,٤	إجمالي القروض والسلفيات
(٦٣٤,١)	(٦٤٢,٣)	مخصص انخفاض قيمة القروض
٩٢٩٨,١	٧٥١٠,١	صافي القروض والسلفيات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٩. قروض وسلفيات (تتمة)

أ) التصنيف الصناعي

التصنيف الصناعي للقروض والسلفيات كان كالتالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٣١٣٥,٥	٣٠١٠,٨	الطاقة والنفط والبتروكيماويات
١٣٤٩,٦	١١٩٢,٥	التجارة والخدمات
١٦٢٠,٤	١١٠٣,٧	الخدمات المالية
٨٢٧,٨	٨١٢,٩	النقل
٦٩١,٩	٥٩٥,٧	الصناعة
٦٤١,٠	٥٣٣,٣	البناء
٧٦٨,٠	٣٦١,٥	العقارات
٤٤٦,٤	٢٦٦,٨	الاتصالات
٣٢٠,١	١٨٥,٩	الحكومات
١٣١,٥	٨٩,٣	أخرى
٩٩٣٢,٢	٨١٥٢,٤	
(٦٣٤,١)	(٦٤٢,٣)	مخصص انخفاض القيمة
٩٢٩٨,١	٧٥١٠,١	

تصنيف القروض والسلف طبقاً لقطاع الصناعة يعكس استراتيجية المجموعة التي تركز على تمويل المشاريع وهيكل التمويل والاقتراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي.

إجمالي القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان يشمل معاملات إسلامية بمبلغ ١٥٨٢,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٢٠٤٣,٤ مليون دولار أمريكي).

ب) مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات

كانت الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات على النحو التالي:

٢٠٠٩			٢٠١٠			
المجموع	غير محدد	محدد	المجموع	غير محدد	محدد	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٧٤,٢	١٨٠,٠	٩٤,٢	٦٣٤,١	٢٤٠,٠	٣٩٤,١	في ١ يناير
(١,٨)	-	(١,٨)	(٠,٨)	-	(٠,٨)	المبالغ المستخدمة
٣٦١,٧	٦٠,٠	٣٠١,٧	٩,٠	٥,٠	٤,٠	مخصصات محسوبة خلال السنة
٦٣٤,١	٢٤٠,٠	٣٩٤,١	٦٤٢,٣	٢٤٥,٠	٣٩٧,٣	في ٣١ ديسمبر

عكست الزيادة في مخصصات القروض غير المحددة الزيادة في احتمالات عدم السداد المستخدمة في احتساب مخصصات الانخفاض بشكل جماعي. تم توقع زيادة احتمالات عدم السداد وذلك نتيجة لتأثير الركود العالمي على محيط المنطقة الاقتصادية. احتمالات عدم السداد المطبقة في احتساب مخصص الانخفاض الجماعي معادلة بدرجة مضاربة بنسبة معدل عجز ١٣,٩٪ وبذلك يفوق معدل عدم السداد التاريخي للشركات المسجل في يوليو ١٩٩١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت المخصصات غير المحددة ٣,٣٪ من قروض غير مخصصة تحديداً (٢٠٠٩: ٢,٦٪).

تمثل المبالغ المستخدمة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ استخدام المخصصات في عملية سداد القروض ذات العلاقة.

٩. قروض وسلفيات (تتمة)

ج) القروض متأخرة السداد

كانت القيم الدفترية الإجمالية والصافية للقروض التي تأخر سداد أصلها أو فوائدها لأكثر من ٩٠ يوماً على النحو التالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١				٢٠١٠/١٢/٣١				
القيمة الدفترية		إجمالي		القيمة الدفترية		إجمالي		
المؤسسات المالية	الشركات	المؤسسات المالية	الشركات	المؤسسات المالية	الشركات	المؤسسات المالية	الشركات	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
-	١٩٨,١	-	١٩٨,١	-	٨٤,٣	-	٨٤,٣	مضمونة
-	٣٠,٥	-	٦١,٠	-	٣٨١,٦	-	٤٧٧,٢	غير مضمونة
٢٥,٤	٣٥,٣	١٥٥,٤	١٤٧,٨	٢٣,٧	٤١,٣	١٦٩,٤	١٥٤,٧	يتم إعادة هيكلتها وأخرى جارية وأخرى
٢٥,٤	٦٥,٨	١٥٥,٤	٢٠٨,٨	٢٣,٧	٤٢٢,٩	١٦٩,٤	٦٣١,٩	إجمالي القروض غير المضمونة

تشتمل الشركات على قروض ممنوحة لأغراض استثمارية.

صايف القروض المستحقة غير المضمونة البالغة ٤٤٦,٦ مليون دولار أمريكي تشمل قروضاً بمبلغ ٣٨١,٦ مليون دولار أمريكي خاضعة لبرامج إعادة هيكلة، وتتحمل فوائد يتم دفعها عند حلول أجلها. يتوقع الانتهاء من عمليات إعادة الهيكلة خلال الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١، وعندها ستعود القروض لوضع الأداء. لا يتوقع أن تتكبد المجموعة أي خسائر اقتصادية نتيجة لعمليات إعادة الهيكلة هذه.

كان وضع القروض متأخرة السداد غير منخفضة القيمة استناداً إلى تواريخ استحقاقها الأصلية على النحو التالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
-	٢٣٥,٧	أقل من سنة واحدة
١٩٨,١	٢٦,٧	سنتان إلى ٥ سنوات
١٩٨,١	٢٦٢,٤	

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت الفوائد في الحساب المعلق على القروض متأخرة السداد ٥٩,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي).

د) القروض المعاد مفاوضتها

لم يتم تفاوض بشأن أي قرض في كل من السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. القروض المعاد مفاوضتها هي قروض تم إعادة هيكلتها بسبب تدهور الوضع المالي للمقترضين والتي قد يتم التنازل عنها من قبل المجموعة لو لم يتم إعادة هيكلتها.

هـ) الضمانات

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، قامت المجموعة بالاستحواذ على أسهم مدرجة استلمت من سداد قرض مضمون تأخر موعد سداد. صنفت الأسهم كاستثمارات أوراق مالية. تم الإفصاح عن القيمة الدفترية لهذه الأسهم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ضمن إيضاح رقم ٨ (أ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١٠. أصول أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٥٧,٨	٧٧,١	فوائد ورسوم وعمولات مستحقة
٦٠,٦	٦٧,١	مشتقات الأدوات المالية
٤٠,٤	٣٧,١	المباني والمعدات
١٧,٦	١٦,٥	مدفوعات تكاليف التقاعد مقدمة
١٠,٠	٨,٠	مصاريف مدفوعة مقدماً
٤,٠	٤,٨	بنود مؤجلة
٤١,٦	٣٩,٣	أخرى تتضمن حسابات مدينة
٢٣٢,٠	٢٤٩,٩	

تمثل مشتقات الأدوات المالية القيم الايجابية العادلة للمشتقات المالية المتعامل بها لأغراض المتاجرة أو التي صنفت كغطاء لحماية مخاطر القيمة العادلة أو التدفق النقدي. ايضاح رقم ٣٠ (د) يقدم تحليلاً للقيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية.

تحليل مدفوعات تكلفة التقاعد المقدمة مبينة في ايضاح رقم ١١.

١١. منافع ما بعد التقاعد

تساهم المجموعة في خطط الرواتب التقاعدية ذات المنافع المحددة وذات المساهمات المحددة والتي تغطي معظم الموظفين.

يحفظ البنك بخطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة لغالبية موظفيه. وتحسب المساهمات على أساس نسبة مئوية من الراتب. تحدد المبالغ التي سوف تدفع كمنافع تقاعدية استناداً إلى مبالغ المساهمات وأرباح استثمار تلك المساهمات. بلغ مجموع تكلفة المساهمات إلى خطط الرواتب التقاعدية ذات المساهمات المحددة ٥,١ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (٢٠٠٩: ٣,٣ مليون دولار أمريكي).

تحتفظ الشركة الرئيسية التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة رواتب تقاعدية ذات منافع محددة لمعظم موظفيها. يتم الاحتفاظ بأصول الخطة بشكل مستقل عن أصول الشركة التابعة في صندوق ائتمان منفصل مدار من قبل مؤتمنين مستقلين. تحمل التكلفة المتعلقة بخطط الرواتب التقاعدية على الإيرادات بهدف توزيع تكلفة الرواتب التقاعدية على سنوات خدمة الموظفين وفقاً لتوجيهات خبير اكتواري مؤهل محايد يقوم بتقييم شامل للخطة كل ثلاث سنوات باستخدام طريقة الوحدة الاضافية المقدرة. يتم تحديث الاحساب في السنوات التي تتخلل التقييم على أساس المعلومات المستلمة من الخبير الاكتواري. تم اجراء آخر تقييم اكتواري شامل في ١ يناير ٢٠٠٨.

(أ) فيما يلي تفصيل للمبلغ الظاهر في بيان المركز المالي الموحد:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٤٤,٨	١٤٨,٠	القيمة العادلة لأصول الخطة
١٤٩,٨	١٥٢,٥	القيمة الحالية لالتزامات الصندوق
(٥,٠)	(٤,٥)	عجز الخطة
٢٢,٦	٢١,٠	خسارة اكتوارية غير محتسبة
١٧,٦	١٦,٥	صافي الأصول في بيان المركز المالي الموحد

١١. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

(ب) فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لأصول الخطة:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١١٧,٥	١٤٤,٨	في ١ يناير
٧,١	٧,٣	العائد المتوقع من أصول الخطة
١,٥	٠,٨	مساهمات المجموعة المدفوعة
(٣,١)	(٣,٦)	الفوائد المدفوعة بواسطة الخطة
٧,٠	٥,٣	أرباح ائتمانية
١٤,٨	(٦,٦)	التغير في سعر الصرف
١٤٤,٨	١٤٨,٠	في ٣١ ديسمبر

أصول خطة الرواتب التقاعدية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تشمل أسهم وسندات دين بنسبة ٣٤٪ و ٦٦٪ على التوالي (٢٠٠٩: ٣٠٪ و ٧٠٪ على التوالي). الموجودات النقدية الخاصة بالخطة متضمنة في أدوات مالية مدينة.

العائد المتوقع والفعلي على أصول الخطة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغ ٧,٣ مليون دولار أمريكي و ١٢,٩ مليون دولار أمريكي على التوالي (٢٠٠٩: ٧,١ مليون دولار أمريكي و ١٠,٥ مليون دولار أمريكي على التوالي). يحدد معدل العائد العام على أصول الخطة بناءً على أسعار السوق فترة سداد التزامات الخطة. يحدد العائد المتوقع من الأسهم وسندات الدين كلاً على حده.

(ج) فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لالتزامات الخطة:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٠١,٥	١٤٩,٨	في ١ يناير
١,١	٠,٩	تكاليف الخدمة الحالية
٧,٧	٨,١	مصروف الفوائد
٢٧,٣	٤,١	الخسائر الائتمانية
(٣,١)	(٣,٦)	منافع مدفوعة من قبل الخطة
١٥,٣	(٦,٨)	أثر التغير في سعر الصرف
١٤٩,٨	١٥٢,٥	في ٣١ ديسمبر

(د) كانت الحركة في صافي الأصل المحتسب في بيان المركز المالي الموحد كالتالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٦,٢	١٧,٦	في ١ يناير
(٠,٥)	(٣,٠)	صافي المصروف المدرج في مصروفات الموظفين
١,٥	٠,٨	اشترابات مدفوعة من قبل المجموعة
٠,٤	١,١	تغيرات سعر الصرف
١٧,٦	١٦,٥	في ٣١ ديسمبر

دفعت المجموعة مبلغ ٠,٨ مليون دولار أمريكي مساهمة في الخطة في عام ٢٠١٠ وتتوقع ان تدفع مبلغ ٠,٨ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١١. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

هـ) كانت المبالغ المحسوبة في بيان الدخل الموحد كالتالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١,١	٠,٩	تكلفة الخدمة الحالية
٧,٧	٨,١	تكلفة الفائدة
(٧,١)	(٧,٣)	المردود المتوقع على أصول الخطة
-	١,٣	إطفاء الخسارة الاكتوارية
(١,٢)	-	أرباح القطع والتسوية
٠,٥	٣,٠	صافي المصروف المدرج في مصروفات الموظفين

و) الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة للأغراض المحاسبية كانت كالتالي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
%٥,٧	%٥,٦	معدل الخصم
%٧,٣	%٧,٧	المردود المتوقع على أصول الخطة - أسهم
%٥,١	%٥,٤	المردود المتوقع على أصول الخطة - سندات دين
%٤,٨	%٤,٨	الزيادات المستقبلية للرواتب
%٣,٤	%٣,٦	الزيادات المستقبلية مدفوعات الرواتب التقاعدية

ز) معلومات تاريخية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٣٢,٥	١٦٩,٩	١١٧,٥	١٤٤,٨	١٤٨,٠	القيمة العادلة لاصول الخطة
١٦١,٧	١٦٢,٥	١٠١,٥	١٤٩,٨	١٥٢,٥	القيمة الحالية للالتزامات الخطة
(٢٩,٢)	٧,٤	١٦,٠	(٥,٠)	(٤,٥)	(العجز) / الفائض في الخطة
٣,٥	٤,٢	٣,٢	١٠,٠	٤,٨	أرباح أصول الخطة
٠,٣	(١,٢)	(١٤,٦)	(٢,٦)	(٣,٥)	(خسائر) / أرباح مطلوبات الخطة

١٢. الودائع

تشمل الودائع الواردة من العملاء وودائع من البنوك المركزية.

كان التوزيع الجغرافي لمجموع الودائع على النحو التالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٦٦٠٩,١	٦٧٤٩,٦	دول مجلس التعاون الخليجي
٢٥٤٠,٥	٦٥٤,٨	دول الشرق الأوسط الأخرى ودول شمال أفريقيا
٨٩٩,٩	١٢٩٩,٢	دول أخرى
١٠٠٤٩,٥	٨٧٠٣,٦	

تشتمل الودائع الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي على وودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها.

١٢. الودائع (تتمة)

ودائع دول مجلس التعاون الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تمثل ٧٧,٥ بالمئة (٢٠٠٩: ٨,٨ بالمئة) من مجموع الودائع.

تناقص الودائع من دول الشرق الأوسط الأخرى ودول شمال أفريقيا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ يعكس خطوات فعالة اتخذتها المجموعة لتقليل تمركز المودعين، كجزء من برنامج لتحسين وتقوية محفظة التمويل وإدارة السيولة للمجموعة.

مجموع الودائع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بما فيها الصفقات الإسلامية بلغت ٢٠٢٢,٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٢,٢ ١٤٥٩,٢ مليون دولار أمريكي). تمثل الصفقات الإسلامية عقود مرابحة.

١٣. أوراق مالية مباحة بموجب اتفاقية إعادة الشراء

تدخل المجموعة في عدد من عمليات الاقتراض بضمانات (اتفاقيات إعادة الشراء) في النطاق الاعتيادي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم هذه الضمانات في شكل أوراق مالية ضمن محفظة الأوراق المالية. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المرهونة كضمان لاتفاقيات إعادة الشراء مبلغ ١٠٠٢,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٨٥٨,٢ مليون دولار أمريكي). تمت عمليات الاقتراض المضمونة تحت بنود معيارية وهي غالباً متعارف عليها مثل هذه الصفقات.

بالإضافة لاتفاقيات إعادة الشراء المذكورة أعلاه، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ فإن ترتيب تسهيلات ائتمانية بديلة يوفر للمجموعة ٥٠٠,٠ مليون دولار أمريكي من تمويل مضمون بناءً على شروط محددة مسبقاً. هذا التسهيل متوفر للسحب، بالكامل أو جزئياً، حسب اختيار المجموعة في الفترة من ١ فبراير ٢٠١١ إلى ٣١ يناير ٢٠١٢.

١٤. خصوم أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٣٧,٥	٨٦,٢	مشتقات الأدوات المالية
٥٣,٢	٦٢,١	بنود مؤجلة
٣٩,٦	٤٨,٤	فوائد مستحقة
٦٤,٦	٧٦,٣	أخرى تتضمن حسابات دائنة ومصاريف مستحقة
٢٩٤,٩	٢٧٣,٠	

تمثل مشتقات الأدوات المالية القيمة العادلة السلبية لمشتقات الأدوات المالية المتعامل بها لأغراض المتاجرة أو التي صنفت كغطاء لحماية مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفق النقدي. الايضاح رقم ٣٠ (د) يقدم تحليلاً للقيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية.

١٥. تمويلات أولية لأجل

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	الاستحقاق	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
٣٦٠,٠	٣٦٠,٠	٢٠١١	قروض بسعر فائدة عائم
١٢٠٠,٠	١٢٠٠,٠	٢٠١٢	قروض بسعر فائدة عائم
٥٣٣,٣	٥٣٣,٣	٢٠١٢	سند بسعر فائدة عائم
٥٠,٠	٥٠,٠	٢٠١٢	تمويل مرابحة اسلامية لأجل
-	١٠٠,٠	٢٠١٣	تمويل مرابحة اسلامية لأجل
-	٩٣٣,٣	٢٠١٥	سند بسعر فائدة عائم
٨٥٠,٠	-	٢٠١٠	قروض بسعر فائدة عائم
١٤,٦	-	٢٠١٠	تمويل مرابحة اسلامية لأجل
٢٠٠٧,٩	٣١٧٦,٦		

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، كانت التمويلات الأولية لأجل والبالغة ٣٦٠,٠ مليون دولار أمريكي ستستحق تعاقدياً خلال الإثني عشر شهراً اللاحقة (٢٠٠٩: ٨٦٤,٦ مليون دولار أمريكي). خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، جمعت المجموعة تمويلات أولية لأجل جديدة بقيمة ١٠٣٣,٣ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٨٨٣,٣ مليون دولار أمريكي)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

١٦. تمويلات ثانوية لأجل

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	الاستحقاق	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي		
٣٦١,٠	٣٦١,٠	٢٠١٥	سند بسعر عائم
١٥٠,٠	١٥٠,٠	٢٠١٦	قروض بسعر عائم
٥١١,٠	٥١١,٠		

تمثل القروض الثانوية لأجل قروض التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي ثانوية في حق الاسترداد مقارنة مع المودعين والدائنين الآخرين للمجموعة والتي لا تصنف كخصوم ثانوية. وقد حصلت المجموعة على موافقة السلطات الرقابية الخاصة في دولة المقر - مصرف البحرين المركزي - باحتساب هذه القروض ضمن الفئة الثانية لأغراض احتساب ملاءة رأس المال.

١٧. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ من ٢,٠ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد (٢٠٠٩: ٣,٠ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد). يتكون رأس المال الصادر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ من ٢,٥ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد (٢٠٠٩: ٢,٥ بليون سهم بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد). جميع الأسهم الصادرة مدفوعة بالكامل.

١٨. الاحتياطات

احتياطي التغطية مخاطر التدفق النقدي	احتياطي القيمة العادلة لأوراق مالية متوفرة للبيع	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	علاوة إصدار	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٧,٢	(٦٧,١)	١٠٦,٧	١٦٩,٢	٧,٦	في ١ يناير ٢٠٠٩
٩,٩	-	-	-	-	الحركة خلال السنة:
٩,٩	-	-	-	-	- تغطية مخاطر التدفق النقدي
-	-	-	-	-	صافي أرباح القيمة العادلة
-	-	-	-	-	- أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	-	صافي أرباح القيمة العادلة
(٦,٠)	-	-	-	-	التحويلات خلال السنة:
-	-	-	-	-	- تحويل إلى بيان الدخل الموحد
٣,٩	٢,٦	-	-	-	صافي الأرباح
١١,١	(٦٤,٥)	١٠٦,٧	١٦٩,٢	٧,٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٠,٩	-	-	-	-	الحركة خلال السنة:
٠,٩	-	-	-	-	- تغطية مخاطر التدفق النقدي:
-	-	-	-	-	صافي أرباح القيمة العادلة
-	-	-	-	-	- أوراق مالية متوفرة للبيع
-	-	-	-	-	صافي أرباح القيمة العادلة
(٥,٧)	٤,٤	-	-	-	التحويلات خلال السنة:
-	-	-	-	-	- تحويل إلى بيان الدخل الموحد
(٤,٨)	٤٣,٠	-	-	-	صافي الأرباح
-	-	١٠,٢	١٠,٢	-	تحويل إلى الأرباح المستتابة
٦,٣	(٢١,٥)	١١٦,٩	١٧٩,٤	٧,٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

وفق النظام الأساسي للبنك، فإنه يتطلب تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح إلى كل من الإحتياطي الإجباري والإحتياري. يتطلب النظام القيام بالتحويل إلى الإحتياطي الاجباري غير القابل للتوزيع إلى أن يبلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأسمال البنك الصادر. يمكن استخدام الإحتياطي الاختياري حسب ما يقرره مجلس الإدارة.

١٩. الأرباح الموزعة

ليس هناك اقتراح بتوزيع أرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

٢٠. صافي إيرادات الفوائد

٢٠٠٩	٢٠١٠
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٥٦,٥	٢٨,١
٧٧,١	٣٦,٩
٣٢٩,٢	٢٠٧,٤
٤٦٢,٨	٢٧٢,٤
١٩٣,٤	٦١,٥
٢٤,٠	٣,٤
٣٨,٩	٥١,٣
٢٥٦,٣	١١٦,٢
٢٠٦,٥	١٥٦,٢

إيرادات الفوائد

ودائع وأصول سائلة أخرى
أوراق مالية استثمارية
قروض وسلفيات
مجموع إيرادات الفوائد

مصروف الفوائد

ودائع من البنوك والعملاء
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
تمويل لأجل
مجموع مصروف الفوائد

صافي إيرادات الفوائد

تحتوي إيرادات فوائد القروض والسلف على رسوم ادارية على القروض والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال على القرض.

الفوائد المستحقة غير المحصلة على القروض والقروض المنخفضة القيمة المتضمنة في إيرادات الفوائد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغت ٠,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ٣,٣ مليون دولار أمريكي). لم يكن هناك أي فوائد مستحقة وغير محصلة في إيرادات الفوائد خاصة بقروض مستحقة أو أوراق مالية استثمارية مستحقة لأي من السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢١. إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠٠٩	٢٠١٠
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٤,٦	٢٤,٤
١٤,٧	١٦,٠
١,٥	١,٢
١,٦	١,٥
٤٢,٤	٤٣,١
(١,٧)	(٠,٩)
٤٠,٧	٤٢,٢

إيرادات الرسوم والعمولات

رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة
عمولات على خطابات أئتمان وضمانات
رسوم التزامات قروض
إيراد رسوم وعمولات أخرى
مجموع إيرادات الرسوم والعمولات

مصروف الرسوم والعمولات

صافي إيرادات الرسوم والعمولات

تتكون أتعاب الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة من أتعاب متعلقة بتوفير خدمات الإدارة الاستثمارية والمالية بما فيها إدارة الأصول والصناديق ونشاطات التعهد وخدمات متعلقة بالتمويلات الهيكلية والخصخصة والإصدارات الأولية والدمج والاستحواذ.

تشمل أتعاب الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ إيرادات رسوم متعلقة بأنشطة الأموال تحت الإدارة للمجموعة تبلغ ١٥,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١٧,٧ مليون دولار أمريكي).

يحتوي مصروف الرسوم والعمولات بالأساس على رسوم خدمات الاحتفاظ بالسندات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٢. صافي أرباح المتاجرة

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١١,٢	٨,٧	الصرف الاجنبي
١٣,٠	٣,٥	إدارة الصناديق الاستثمارية
١,٣	٠,٥	معدل فائدة المشتقات
٢,٧	-	سندات دين
٢٨,٢	١٢,٧	

إيراد المتاجرة يشمل أرباح وخسائر كل من البيع والشراء ومن التغير في القيم العادلة لأدوات التداول إضافة إلى إيراد ومصروف الفوائد والارباح الموزعة. وعليه، فإن إيراد المتاجرة يشمل على كل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأنشطة المتاجرة للمجموعة.

يشتمل الصرف الاجنبي على عقود الصرف الحاضر والمؤجل وعقود الصرف المستقبلية والخيارات.

يشتمل معدل فائدة المشتقات على معدل فائدة عقود المقايضات ومعدل العقود الآجلة ومعدل عقود الخيارات ومعدل العقود المستقبلية والائتمان.

تحليل الأساس المستخدم في تحديد القيمة العادلة للخصوم والخصوم المحتفظ بها لغرض المتاجرة مبين في إيضاح رقم ٣٦.

٢٣. الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات الأخرى أساساً من أرباح موزعة على استثمارات أسهم متوفرة للبيع وأرباح محققة من بيع استثمارات أوراق مالية. كما تشتمل الإيرادات الأخرى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ على أرباح بقيمة ٨,٣ مليون دولار أمريكي ناتجة من إعادة شراء تمويل ثانوية لأجل.

٢٤. مصروفات تشغيلية أخرى

المصروفات التشغيلية الأخرى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ اشتملت على تكاليف غير متكررة بمبلغ ١٥,٠ مليون دولار أمريكي، تتعلق بتطبيق استراتيجية العمل الجديدة للمجموعة (٢٠٠٩: لا شيء).

٢٥. معلومات حسب القطاعات

معلومات القطاعات معروضة حسب أعمال المجموعة والقطاعات الجغرافية. إن شكل العرض الأساسي، ويمثل قطاعات الأعمال، مبني على أساس المنتجات والخدمات المقدمة أو نوعية العميل وهو يعكس الأسلوب الذي يتم به تقييم المعلومات المالية من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة إدارة المجموعة.

(أ) قطاعات الأعمال

تم تنظيم المجموعة في أربع قطاعات رئيسية لأغراض التقارير المالية:

- الشركات والمؤسسات المصرفية: توفير التمويل التجاري بالجملة والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من شركات ومؤسسات وتقديم خدمات الاستشارات المالية المتعلقة بهيكل التمويل والخصخصة والطرح الأولي والدمج والاستحوادات.

- الخزينة: توفير مجموعة واسعة من منتجات وخدمات الخزينة وأسواق المال للعملاء من الشركات والمؤسسات المالية، وأنشطة الاستثمار الخاصة بالمجموعة، وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة بما في ذلك التمويل.

- أسواق المال: توفير خدمات إدارة الأصول والصناديق.

- وحدات المؤسسة والدعم: الإيرادات الناتجة عن استثمارات المجموعة لصافي الأموال الحرة من رأس المال والمصروفات المتكبدة من وحدات الدعم.

النتائج المعلنة لقطاعات الأعمال تعتمد على نظام التقارير المالية الداخلي للمجموعة. السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة المبينة في إيضاح رقم ٢. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً للشروط التجارية الاعتيادية. تسعيرة التحويل بين وحدات الأعمال تعتمد على التكلفة السوقية للتمويل.

نتائج القطاعات والأصول والخصوم تتضمن بنوداً منسوبة بصورة مباشرة إلى قطاعات الأعمال. تتضمن الخصوم في فئة زوحدات المؤسسة والدعم تمويل أولية وثانوية وفوائد مستحقة، ويتم تسجيل كلفة هذه الخصوم على وحدات الأعمال ذات الصلة.

٢٥. معلومات حسب القطاعات (تتمة)

(أ) قطاعات الأعمال (تتمة)

تم تحليل قطاعات الأعمال كما يلي:

المجموع مليون دولار أمريكي	الوحدات المساندة مليون دولار أمريكي	الأعمال			
		أسواق المال مليون دولار أمريكي	الخبزينة مليون دولار أمريكي	المصرفية التجارية مليون دولار أمريكي	
١٥٦,٢	٢٨,٥	-	٢٠,١	١٠٧,٦	٢٠١٠
٢٢٣,٨	٣٤,٦	١٨,١	٣٥,٣	١٣٥,٨	صافي دخل الفوائد
١٠٦,٥	(٤٩,٤)	١٠,٥	٣٨,٩	١٠٦,٥	مجموع الإيرادات
(٦,١)					نتيجة القطاع
١٠٠,٤					ضرائب على الأنشطة الخارجية
١٥٥٢٧,٧	٦٩,١	٩,٦	٧٤٨٨,٠	٧٩٦١,٠	صافي الدخل بعد الضرائب
١٣٦٠٩,٧	٣٢٤٣,٦	٨,٨	١٠٣٥٧,٣	-	أصول القطاع
١٩١٨,٠					خصوم القطاع
١٥٥٢٧,٧					حقوق الملكية
					مجموع الخصوم وحقوق الملكية
٢٠٦,٥	٣٤,١	-	٢٦,٩	١٤٥,٥	٢٠٠٩
٢٨٦,٠	٤٢,٤	٢١,٨	٥١,٤	١٧٠,٤	صافي دخل الفوائد
(١٥٠,٥)	٢١,٢	٩,٨	٢٧,٩	(٢٠٩,٤)	مجموع الإيرادات
(٢,١)					نتيجة القطاع
(١٥٢,٦)					ضرائب على الأنشطة الخارجية
١٦٢٠٧,٧	٧٧,٥	٦,٥	٦٣٩٢,١	٩٧٢١,٦	صافي الخسائر بعد الضرائب
١٤٤٢٨,٣	٣٠٦٠,٧	١٤,٤	١١٣٥٣,٢	-	أصول القطاع
١٧٧٩,٤					خصوم القطاع
١٦٢٠٧,٧					حقوق الملكية
					مجموع الخصوم وحقوق الملكية

(ب) القطاعات الجغرافية

رغم ان قطاعات أعمال المجموعة الثلاثة تدار على أساس عالمي، إلا انها تعتبر كأنها تعمل في موقعين جغرافيين: دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم.

التوزيع الجغرافي لمجموع الإيرادات والموجودات الأخرى حسب الموقع الذي سجلت فيه المعاملات والإيرادات كان كما يلي:

٢٠٠٩		٢٠١٠		
مجموع الموجودات مليون دولار أمريكي	مجموع الإيرادات مليون دولار أمريكي	مجموع الموجودات مليون دولار أمريكي	مجموع الإيرادات مليون دولار أمريكي	
١٠٩٣٢,٤	١٩٥,٩	١١٢٣٨,٨	١٥٣,٤	البحرين
٣٠١٣,٩	٤٢,٦	٢٢٣١,٤	٣٥,٠	المملكة العربية السعودية
١٣٩٤٦,٣	٢٢٨,٥	١٣٤٧٠,٢	١٨٨,٤	مجموع دول الخليج
٢٢٦١,٤	٤٧,٥	٢٠٥٧,٥	٣٥,٤	الدول الأخرى
١٦٢٠٧,٧	٢٨٦,٠	١٥٥٢٧,٧	٢٢٣,٨	

التحليل الجغرافي للودائع ومخاطر الأصول تم تفصيله في الإيضاحين رقم ١٢ و ٢٧ على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٦. إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة هي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تمتلك المجموعة نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر بغرض إدارة هذه المخاطر التي تتطور بشكل دائم كلما تغيرت أنشطة الأعمال استجابة لتطور الائتمان والسوق والمنتج والتطورات الأخرى. يستند إطار إدارة المخاطر إلى عدة مبادئ منها التعريف الرسمي المحكم لإدارة المخاطر، وتقدير ميل الخطر المعبر عنه في شكل حدود رسمية للخطر، والمراقبة للخطر بصورة مستقلة عن وحدات العمل، ونظام محكم لتقييم وقياس الخطر المفروض الذي يشمل طرق القيمة المعرضة للمخاطر واختبارات الضغط القصوى للمحفظة وتوزيع الخطر. يقوم مجلس الإدارة بوجه عام بوضع حدود ومدى قابلية المجموعة للتعرض للمخاطر وسياسات إدارة المخاطر الهامة. تقوم لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة ورفع التقارير إلى المجلس بخصوص توزيع مخاطر المجموعة وأنشطة المجموعة ذات الطابع الخطر. يرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة اللجنة الإدارية التي يناط بها المسؤولية الرئيسية في الموافقة على الأنشطة ذات الطابع الخطر وسياسات إدارة المخاطر الهامة في ضوء الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة. يرأس رئيس إدارة المخاطر لجنة المخاطر للمجموعة التي تتكون من موظفين مؤهلين في إدارة المخاطر، وتوفر هذه اللجنة منتدى للمراجعة والموافقة على طرق احتساب الخطر وإجراءات مراقبة المخاطر والموافقة على الإجراءات الجديدة. تقوم لجنة المخاطر للمجموعة أيضاً بمراجعة جميع سياسات وحدود المخاطر التي تتطلب اعتماد اللجنة الإدارية. وتستند إدارة المخاطر إلى السياسات الدقيقة والمفصلة، والإجراءات والحدود، وعملية القياس الشاملة، وأنظمة المعلومات الإدارية لأغراض الرقابة والمتابعة ورفع التقارير. إن المراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين والسلطات الرقابية تؤدي إلى فحوص إضافية تساعد المجموعة على تعزيز بيئة إدارة المخاطر.

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال المجموعة وعمليات إدارة المخاطر المتعلقة موضحة بالتفصيل في جزء مراجعة إدارة المخاطر في التقرير السنوي، وتقرير إفصاحات بازل ٢ المرتكز ٣ ملخصة أدناه مع إضافة التحليل الكمي:

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة من عدم قدرة الأطراف الآخرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجموعة. مخاطر الائتمان تنتج أساساً من قيام المجموعة بأنشطة الأقرض والاستثمار والعمليات الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. تسعى الإجراءات المتبعة في كل من وحدة العمل وعلى مستوى العام للتأكد من أن المخاطر قيمت بشكل صحيح وتم مراجعتها والمصادقة عليها بصورة صحيحة. وتطبق حدود الائتمان الرسمية على العمليات منفردة وعلى العملاء وعلى الدول والمحافظ. التعرضات بوجه عام يتم تقييمها لضمان الحصول على تنوع واسع للمخاطر الائتمانية. تتضمن إجراءات إدارة الائتمان مراقبة التركيزات حسب المنتج والقطاع والمقترض ودرجة الخطر والمنطقة الجغرافية، إضافة إلى التقييم الدائم لمستوى الائتمان للتعامل عن طريق تحليل المعلومات النوعية والكمية.

تدار مخاطر الائتمان وتراقب بصورة حازمة حسب سياسات وإجراءات الائتمان المعرفة جيداً. قبل اعتماد اقتراح الائتمان، تجري عملية تقييم مخاطر الائتمان بالتفصيل وتشمل تحليل وضع المقترض الحالي ووضع السوق وبيئة العمل وجودة الإدارة. الموافقة على تقييم المخاطر يتم بوضع تصنيف مخاطر ائتمان داخلي لكل تعرض يؤثر على قرارات اعتماد الائتمان والبنود والشروط للصفحة. تجري دراسة مخاطر البلد للصفقات التي تعقد خارج الحدود. تدرس المجموعة قرار الائتمان للطرف مقارنة بمجموع تعرض المجموعة لهذا الطرف وكل منشأته ذات العلاقة. وضع متطلبات وصلاحيات الاعتماد لحدود الائتمان على مستوى المجموعة تجري في حدود الخطوط المعتمدة في مجلس الإدارة. أما القياس والمراقبة والتحكم في تعرض الائتمان فأنها تجري على مستوى المجموعة على نحو مشابه. تخفف المجموعة أيضاً من مخاطر ائتمانها من عقود الصرف الأجنبي وأدوات المشتقات المالية عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية واتفاقيات الضمان.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر الائتمان (تتمة) التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان

التعرض الأقصى الإجمالي لمخاطر الائتمان قبل تطبيق الرهونات والضمانات وتعزيزات الائتمان الأخرى كان كالتالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
		بنود المركز المالي
٥٠٨,٢	١٠٤٣,٩	النقد والأصول السائلة الأخرى
٤١٠١,١	٣٥٧٦,٣	ودائع
٥٠,٢	٧٩,٧	أوراق مالية تجارية
٢٠١٨,١	٣٠٦٧,٨	استثمارات أوراق مالية
٩٢٩٨,١	٧٥١٠,١	القروض والسلفيات
٥٧,٨	٧٧,١	الأصول الأخرى باستثناء البنود المشتقة
١٦٠٣٣,٥	١٥٣٥٤,٩	مجموع مخاطر الائتمان داخل المركز المالي
		بنود خارج المركز المالي
٢١٦٠,٤	٢١٤٩,٩	بنود الائتمان المحتملة
٩,٥	١١,٩	بنود الصرف الأجنبي
٦٩,٠	٩٠,١	بنود المشتقات
٢٢٣٨,٩	٢٢٥١,٩	مجموع تعرض الائتمان خارج المركز المالي
١٨٢٧٢,٤	١٧٦٠٦,٨	مجموع تعرض الائتمان الإجمالي

نبذة عن مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة وتدير وتسيطر على التعرض لمخاطر الائتمان على أساس نظام التصنيف الداخلي للمتعهد الفرد أو على أساس مقياس من ١ إلى ١٠ وتعديل إيجابي (+) أو سلبي (-) للتصنيف من ٢ إلى ٦. التصنيف الائتماني الداخلي هو مقياس لاستحقاق الائتمان للمتعهد الفرد، مبني على تقييم لمخاطر الائتمان المتعلقة بغير المضمون والمدى الأوسط وتعرض ائتمان العملة الأجنبية. الأهداف الرئيسية من نظام تصنيف الائتمان الداخلي هي الحفاظ على مقياس واحد متمائل لقياس نوعية الائتمان ولجعله كأساس رئيسي لمعايير المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وتفويض صلاحيات حدود الائتمان.

يشكل نظام تصنيف الائتمان الداخلي بيانات رئيسية في نظام قياس أداء العائد على رأس المال المعدل لمخاطر المجموعة. تعطى التصنيفات للمتعهد وليس التسهيلات لعكس أفق الوقت في المدى المتوسط بالتصنيف خلال دورة الاقتصاد. التصنيف الداخلي يحول مباشرة إلى مرتبات التصنيف المستخدمة بواسطة وكلاء تصنيف الائتمان العالميين كما يلي:

التصنيف الخارجي	التصنيف الداخلي	معدل مجال التخلف التاريخي	التصنيف الداخلي	درجات التصنيف الداخلي
فيتش وستاندر	أند بورز	%		
Aaa	AAA	٠,٠٠ - ٠,٠٠	معياري	درجة استثمارية ١
Aa	AA	٠,٠٤ - ٠,٠٠	معياري	درجة تصنيف ٢
A	A	٠,٠٩ - ٠,٠٧	معياري	درجة تصنيف ٣
Baa	BBB	٠,٤١ - ٠,١٧	معياري	درجة تصنيف ٤
				تصنيف استثماري أقل
Ba	BB	١,٣٤ - ٠,٥٣	معياري	درجة تصنيف ٥
B	B	٩,٨٦ - ٢,٧٠	معياري	درجة تصنيف ٦
Caa	CCC	٢٧,٩٨	معياري	درجة تصنيف ٧
				مصنف
Ca	CC	٢٧,٩٨	شبه معياري	درجة تصنيف ٨
C	C	٢٧,٩٨	مشكوك فيه	درجة تصنيف ٩
-	D	-	خسارة	درجة تصنيف ١٠

تمثل معدلات التخلف التاريخية مدى احتمالية التخلف بين المعدل الموجب والسالب لكل رتبة تصنيف على أساس معدلات التخلف لستاندر أند بورز لفترة ٢٩ سنة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٩ للالتزامات الأولية غير المضمونة. تمثل معدلات التخلف المعدل المتوسط على فترة ٢٩ سنة ولهذا تعكس المدى الكامل للأوضاع الاقتصادية خلال تلك الفترة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

ما يلي نبذة عن مخاطر الائتمان على أساس التصنيف الداخلي كان كما يلي:

٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠١٠/١٢/٣١			
القروض والسلفيات مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الودائع والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلفيات مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الودائع والأصول السائلة مليون دولار أمريكي
٦١٣٢,٨	١٧٦٩,٩	٤٥٧٣,٣	٤٦٦٨,٣	٢٦٤٦,٤	٤٥٧٠,٢
١٨٥٨,٦	٢٩,٥	٣٦,٠	١٥١٤,٠	١٠١,٥	٥٠,٠
٥٧٠,١	٣٠,٢	-	٦٥٤,٤	٣٠,٠	-
١٢٨,٥	١٦,٩	-	٨٤,٧	-	-
-	٢٠٤,٩	-	-	٣٥٦,١	-
٨٦٩٠,٠	٢٠٥١,٤	٤٦٠٩,٣	٦٩٢١,٤	٣١٣٤,٠	٤٦٢٠,٢
غير متأخرة ولا منخفضة القيمة					
درجات التصنيف ١ إلى ٤ -					
درجات التصنيف ٥ إلى ٥ -					
درجات التصنيف ٦ إلى ٦ -					
درجة التصنيف ٧					
استثمارات الأسهم					
القيمة الدفترية					
متأخرة وغير منخفضة القيمة					
درجات التصنيف ١ إلى ٧					
درجة التصنيف ٨					
القيمة الدفترية					
٢٦,٧	-	-	٢٦٢,٤	-	-
١٧١,٤	-	-	-	-	-
١٩٨,١	-	-	٢٦٢,٤	-	-
متأخرة ومنخفضة القيمة الفردية					
درجة التصنيف ٧					
درجة التصنيف ٨					
درجة التصنيف ٩					
القيمة الدفترية					
-	-	-	٦٧,٤	-	-
٩,٣	-	-	٧٩,٩	-	-
٨١,٩	-	-	١٢١,٢	-	-
٩١,٢	-	-	٢٦٨,٥	-	-
غير متأخرة ومنخفضة القيمة الفردية					
درجات التصنيف ١ إلى ٧					
درجة التصنيف ٨					
درجة التصنيف ٩					
استثمارات الأسهم					
القيمة الدفترية					
٢٥٧,٢	-	-	٤٥,٣	-	-
٣٦,٣	-	-	١٢,٥	-	-
٢٥,٣	-	-	-	-	-
-	١٦,٩	-	-	١٣,٥	-
٣١٨,٨	١٦,٩	-	٥٧,٨	١٣,٥	-
٩٢٩٨,١	٢٠٦٨,٣	٤٦٠٩,٣	٧٥١٠,١	٣١٤٧,٥	٤٦٢٠,٢
المجموع					
التحليل أعلاه أعد صافياً من مخصصات انخفاض القيمة الآتية:					
(٦٣٤,١)	(٩٧,٥)	-	(٦٤٢,٣)	(٦٧,٨)	-
مخصص انخفاض القيمة					

تمثل الأصول المالية الفردية المنخفضة القيمة الأصول التي لها دليل موضوعي بأن المجموعة لن تحصل على المبالغ المستحقة بما فيها المبلغ الأصلي والفوائد حسب الشروط التعاقدية للالتزام.

تقوم المجموعة بمسك ضمانات مقابل القروض والسلفيات على شكل الأصول المادية والودائع النقدية والضمانات. مبلغ ونوعية الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. تتم مراقبة القيمة العادلة والسوقية للضمان بشكل منتظم ويتم طلب ضمان إضافي حسب بنود الاتفاقية المعنية. غالباً لا يتم الاحتفاظ بالضمان على الأوراق المالية والودائع ولم يكن هناك أي ضمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

تحليل مخاطر الائتمان الخاصة بسعر الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة مبينة في إيضاح رقم ٣٠ بينما تحليل التعرضات الوهمية لمخاطر الائتمان للأدوات المالية الموزونة خارج الميزانية العمومية مبين في إيضاح رقم ٣١.

تمركز مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان بالقطاع وبالمناطق الجغرافية. التصنيف القطاعي للقروض والسلفيات مبين في إيضاح رقم ٩. التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول مبين في إيضاح رقم ٢٧. تحليل مخاطر الائتمان بخصوص صرف العملة الأجنبية والأدوات المالية المشتقة مبين في إيضاح رقم ٣٠.

مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة من إخفاق الطرف الآخر من تنفيذ التزاماته بتسليم النقد والأوراق المالية والأصول المالية كما تعاقده عليه.

تقوم المجموعة بتخفيف مخاطر التسوية لبعض أنواع الصفقات المحددة بإجراء التسوية من خلال وكيل تسوية أو مبادلة للتأكد من أن المتاجرة تمت تسويتها عندما يحقق كل من الطرفين التزامات التسوية التعاقدية. حدود التسوية تشكل جزءاً من اعتماد الائتمان وعمليات مراقبة الحد.

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة نتيجة التغيرات السلبية في معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم، وأوضاع السوق كالسيولة على سبيل المثال. مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم المرتبطة بأنشطة المتاجرة والاستثمار وإدارة الأصول والخصوم. الاحتفاظ بمحفظة لأدوات مالية موزعة على أنشطة ومناطق جغرافية متنوعة يؤدي إلى انخفاض التأثير السلبى المحتمل على الإيرادات من مخاطر السوق.

- **مخاطر السوق المرتبطة بالمتاجرة:** تتكون أنشطة المجموعة من المتاجرة أساساً من سندات دين وأسهم، وعقود الصرف الأجنبي، وأدوات المشتقات المالية. وتشمل أدوات المشتقات المالية عقوداً مستقبلية وأجلة ومقايضات وخيارات الأسهم في أسواق أسعار الفائدة وأسواق صرف العملات وأسواق الأسهم. تدير وتراقب المجموعة مخاطر السوق على محافظ المتاجرة لديها عن طريق هيكل الحدود لكل من القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة غير المعرضة للمخاطر. قيود القيمة غير المعرضة للمخاطر ترتبط، ضمن أمور أخرى، بالمراكز والأحجام والتركيزات والحد الأقصى للخسائر المسموح بها وأجال الاستحقاق. القيمة المعرضة للمخاطر هي مفهوم قياس الخطر الذي يستخدم نماذج الاحصائيات بمستوى معين من الثقة وأقصى احتمال سلبي للتغير في القيمة السوقية للمحفظة لفترة زمنية محددة المدى والذي ينتج من التغيرات السلبية في المعدلات والأسعار. تصنف المجموعة إلى الحسابات اليومية للقيمة المعرضة للمخاطر اختبارات الضغط القصوى على المحفظة، التي تقيس تأثير التغيرات الشاذة الزائفة لمعدلات وأسعار السوق على قيم المحافظ السوقية. وجددير بالذكر ان القيمة المعرضة للمخاطر ليست قياساً تاماً لحدود مخاطر السوق، وان هناك خسائر زائدة على مبالغ القيمة المعرضة للمخاطر سوف تحصل من فترة لأخرى. وتم تبيان تركيبة سندات الدين والأسهم في إيضاح رقم ٧ وتحليل أدوات المشتقات المالية للقيمة المعرضة للمخاطر بعقود الصرف الأجنبي وعقود المتاجرة للمشتقات في إيضاح رقم ٣٠.

القيمة المعرضة للمخاطر لكل نوع من الخطر لمراكز المتاجرة للمجموعة كما حسبت تمثيلاً مع الأسس المبينة في إيضاح رقم ٣٣ كانت كما يلي:

		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١٠/١٢/٣١		
الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	٢٠٠٩/١٢/٣١	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	٢٠١٠/١٢/٣١	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٠,١	١,٤	٠,٤	٠,١	٠,١	١,٣	٠,٢	١,٣	خطر معدل الفائدة
-	٠,٢	٠,١	-	-	٠,٢	٠,١	٠,١	خطر الصرف الأجنبي
٠,٦	٤,٠	٢,٣	٠,٦	٠,١	٠,٧	٠,٣	٠,١	خطر السهم
٠,٦	٤,٩	٢,٥	٠,٦	٠,٢	١,٤	٠,٥	١,٣	إجمالي المخاطر الموزعة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر السوق (تتمة)

- **مخاطر السوق غير المرتبطة بالمتاجرة:** ينشأ خطر معدلات الفائدة في الميزانية العمومية للمجموعة نتيجة لعدم التوافق في إعادة تسعير الأصول والخصوم ذات الحساسية لمعدلات الفائدة. يدار خطر معدلات الفائدة المتعلقة بهذه الأصول والخصوم من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وباستخدام نماذج لتقييم حساسية الإيرادات للتغيرات في معدلات الفائدة. يبين الإيضاح ٢٩ عرض إعادة تسعير أصول وخصوم المجموعة. إن المجموعة معرضة لتأثير التغيرات في هامش الربح للائتمان على القيم العادلة لسندات الدين المتوفرة للبيع. تسجل الحركات في القيمة العادلة لسندات الدين المتوفرة للبيع في حقوق الملكية. تتم إدارة مخاطر هامش الربح للائتمان ضمن حدود القيمة المعرضة وباستخدام نماذج لتقييم حساسية التغيرات في حقوق الملكية إلى الحركات في هامش الربح للائتمان. وفقاً لسندات الدين المتوفرة للبيع المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، أي زيادة بمقدار نقطة واحدة في هامش الربح للائتمان قد يولد نقصان بمقدار ٠,٨ مليون دولار أمريكي في القيمة العادلة (٢٠٠٩: ٠,٥ مليون دولار أمريكي). لا تحتفظ المجموعة بمراكز مالية مهمة مفتوحة للصرف الأجنبي. بوجه عام، إن سياسة المجموعة هي التوفيق ما بين الأصول والخصوم المالية في نفس العملة أو تخفيف مخاطر العملة من خلال استخدام مقايضات العملة. تفاصيل المراكز المالية الهامة المفتوحة لعقود الصرف الأجنبي مبينة في الإيضاح ٣٠ (هـ).

إن مخاطر السوق الرئيسية المتعلقة بالأنشطة غير المرتبطة بالمتاجرة التي تولت المجموعة تنفيذها والمخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة وأنواع الأدوات والمشتقات المالية المستخدمة لإدارة وتخفيف هذه المخاطر ملخصة كما يلي:

النشاط	الخطر	طرق تخفيف الخطر
إدارة العوائد من الأصول ذات المعدلات المتغيرة الممولة بواسطة رأسمال المساهمين	تقلل من الربحية نتيجة انخفاض في معدلات الفائدة القصيرة الأجل	استلام مقايضات معدلات فائدة ثابتة
الأصول ذات المعدلات الثابتة الممولة من قبل الخصوم ذات المعدلات العائمة	تأثير زيادة معدلات الفائدة القصيرة الأجل	دفع فائدة بمعدل ثابت مقايض
الاستثمار في أصول مقيمة بعملات أجنبية	تأثير زيادة قوة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى	مقايضات العملة
الأرباح المحصلة من عقود الصرف الأجنبي	تأثير زيادة قوة الدولار الأمريكي على العملات الأخرى	عقود العملات الأجنبية الآجلة وشراء عقود خيارات العملات

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم القدرة على الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات المجموعة عند حلول أجلها.

صممت سياسات إدارة مخاطر السيولة لتتكفل بتوفير الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل اللازمة لعمليات المجموعة حتى في الظروف الصعبة. أما في الأوضاع العادية فتهدف هذه السياسات إلى ضمان توفير الأموال الكافية ليس لمقابلة الالتزامات الجارية فحسب بل إلى تسهيل فرص التوسع في الأعمال. ويجري تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام مجموعة من الضوابط التي تكفل للمجموعة تدبير التمويل دون التعرض لالتزامات من شأنها زيادة التكاليف الناتجة عن تسييل الأموال أو تقديم أسعار أعلى من أجل الحصول على الودائع. تطبق المجموعة عدداً من الضوابط تهدف في الأمد القصير إلى تحقيق التوازن المطلوب في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة باستحقاق الأصول والخصوم. وتوفر ضوابط السيولة كذلك فرصة الاحتفاظ بقدر كافٍ من الأصول السائلة والجاهزة للتسييل علاوة على قاعدة من الودائع المتنوعة من حيث آجال الاستحقاق والجهات المودعة.

تتم إدارة السيولة وتوفير الأموال بالأساس في مؤسسات موزعة في عدة مناطق جغرافية للمجموعة ضمن الحدود الموضوعية والمقررة من قبل مجلس الإدارة. إن هذه الحدود تأخذ في الاعتبار عمق وسيولة السوق الذي تعمل فيه المؤسسات. إن السياسة العامة للمجموعة هي أن تكون كل مؤسسة جغرافية مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بتمويل عملياتها الخاصة.

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

سياسات المجموعة لإدارة السيولة تتضمن الآتي:

- مراقبة (١) التدفقات النقدية التعاقدية مقابل الحدود المقررة، و (٢) مستوى الأصول السائلة والمتوفرة في الظروف الصعبة.
 - مراقبة معدلات سيولة الميزانية العمومية.
 - مراقبة مصادر التمويل وذلك للتأكد من أن هذا التمويل مستمد من مصدر موارد متنوع.
 - مراقبة تركيزات المودعين لكي يتم تجنب الاعتماد المفرط على مودعين أفراد.
 - المحافظة على مستوى مرضٍ لتمويلات الأجل.
 - المحافظة على خطط السيولة وخطط التمويل الطارئة. تتعرف هذه الخطط على مؤشرات الظروف الصعبة وتصف الحلول التي يجب ان تؤخذ في الحالات الاعتيادية والأزمات الأخرى بينما تقلل من الأثر العكسي على عمليات المجموعة في المدى الطويل.
- قامت المجموعة بوضع حدود تقييد حجم الأصول المستحقة في المدى القصير. يتم مراقبة مواعيد استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية مقابل الحدود المقررة بشكل يومي عن طريق عملية مستقلة لإدارة المخاطر.
- يتم مراقبة التدفقات النقدية مقابل الحدود المطبقة على كل من التدفقات النقدية اليومية والمتراكمة التي حدثت في مدة ٣٠ يوماً. إن تحليل التدفقات النقدية يتم مراقبته بشكل أسبوعي من قبل لجنة الأصول والخصوم.
- تشكل ودائع العملاء جزءاً هاماً من تمويل المجموعة. تعطي المجموعة اهتماماً كبيراً للمحافظة على استقرار كل من ودائع العملاء وودائع البنوك. إن استقرار الودائع يعتمد على المحافظة على الثقة في القوة المالية والشفافية الحالية للمجموعة.
- مواعيد الاستحقاق للأصول وللخصوم مبينة في الإيضاح ٢٨. يتم تحليل سندات الدين المتوفرة للبيع حسب درجات التصنيف في إيضاح رقم ٢٦ (أ).

د) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة غير المتوقعة الناتجة عن عدم كفاءة أو اخفاق أنظمة الرقابة الداخلية أو الاجراءات، وتعطل الأجهزة، والاحتيايل، والاضطراب في سير الأعمال، وعدم الالتزام بالارشادات، والأخطاء البشرية، والأخطاء الإدارية أو عدم كفاية الموظفين.

تم تطوير هيكل وطريقة لتحديد وضبط مخاطر التشغيل المتعددة. في الوقت الذي لا يمكن فيه الحيلولة دون وقوع مخاطر التشغيل كلية، إلا انه يمكن إدارتها وتخفيفها عن طريق وجود بنية تحتية مناسبة وضوابط وأنظمة واجراءات وأشخاص أكفاء متدربين في جميع أقسام وإدارات المجموعة. وهناك إدارة قوية للتدقيق الداخلي تقوم بتقييم مستقل ومنظم للبيئة الرقابية لجميع مناطق المخاطر التي تم تحديدها. وتتوفر أيضاً ترتيبات مختبرة جيداً لسيناريوهات الطوارئ لدعم العمليات في حالات الطوارئ المختلفة.

هـ) إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي، الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة، بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل إجمالي. الشركة الأم وعملياتها المصرفية المستقلة تراقب من قبل الجهات التنظيمية المحلية. كما يشار إليه بالتفصيل في إيضاح رقم ٢٣، تبنت المجموعة إطار ملاءة رأس المال حسب بازل ٢ بدءاً من ١ يناير ٢٠٠٨.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الحفاظ على حد أدنى من نسبة رأس المال الى إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر. يفرض مصرف البحرين المركزي نسبة ١٢٪ فيما يخص نسبة مخاطر الأصول مقارنة مع ٨٪ كحد أدنى المفروضة من قبل لجنة بازل لمراقبة البنوك. تقوم المجموعة بحساب متطلبات رأس المال لاغراض مخاطر السوق العامة في محافظها التجارية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر وتستخدم كذلك النموذج الموصى به من قبل مصرف البحرين المركزي لتحديد المخاطر الموزونة للائتمان والسوق المحددة. تقوم المجموعة باحتساب مخاطر التشغيل بتطبيق معامل الفا حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي على معدل إجمالي إيرادات المجموعة للثلاث سنوات المالية الماضية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٦. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) إدارة رأس المال (تتمة)

يمكن أن يحلل رأس المال التنظيمي للمجموعة الى فئتين:

الفئة الأولى: تشمل رأس المال الصادر وعلاوة رأس المال والأرباح المستقبلية والاحتياطيات بعد التعديل ليستثنى منه أرباح وخسائر إعادة القياس بالقيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع ومعاملات مشتقات تحوط التدفق النقدي باستثناء الخسائر غير المحققة الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة لأوراق مالية رأسمالية متداولة ومصنفة كأوراق مالية متوفرة للبيع.

الفئة الثانية: تشمل قروضاً ثانوية لأجل مؤهلة ومخصصات انخفاض القيمة و٤٥٪ من الأرباح غير المحققة من إعادة القياس بالقيمة العادلة لأوراق مالية متداولة صنفت كأوراق مالية متوفرة للبيع.

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود لعناصر قاعدة رأس المال. لا يجوز أن يتجاوز مبلغ الأوراق المالية من الفئة الأولى ١٥٪ من مجموع الفئة الأولى لرأس المال. ولا يجوز أن يتجاوز رأس المال المؤهل من الفئة الثانية رأسمال الفئة الأولى ولا يتجاوز مبلغ التمويلات الثانوية لأجل ٥٠٪ من رأسمال الفئة الأولى. هناك قيود على احتياطي الهبوط في القيمة الجماعي الذي يمكن أن يحتسب ضمن الفئة الثانية. يجب أن لا يتجاوز احتياطي الهبوط في القيمة الجماعي ٢٥، ١٪ من مجموع مخاطر الأصول الموزونة.

يتم تصنيف مخاطر المجموعة إما كمخاطر المتاجرة أو كمخاطر العمليات البنكية، وتحدد مخاطر الأصول الموزونة حسب متطلبات محددة لتعكس مستويات مخاطر مختلفة مرتبطة بالأصول وبنود غير مضمنة في الميزانية العمومية.

تقوم سياسة المجموعة على أساس الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لحماية المستثمرين والدائنين، ولتعزيز ثقة السوق ومساندة التطورات التجارية المستقبلية. لم يغفل البنك اثر مستوى رأس المال على مردود المستثمرين وكذلك الحفاظ على توازن بين المردود العالي الممكن تحقيقه مع زيادة نسبة الخصوم لرأس المال والمزايا والامان من جراء الحفاظ على رأسمال قوي. تدير المجموعة تركيبة رأس المال بإجراء تعديلات عليه مع الاخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية وخطتها الاستراتيجية. يمكن تعديل تركيبة رأس المال من خلال نسبة توزيع أرباح وإصدار اسهم جديدة وتمويلات ثانوية لأجل.

قامت المجموعة وكل من وحداتها المستقلة بالالتزام بكل متطلبات رأس المال الخارجية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

لا يوجد تغير كبير في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

تم احتساب الملاءة المالية وفقاً لإرشادات لجنة بازل كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢٣.

٢٧. التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول

٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠١٠/١٢/٣١		الإيداعات والأصول السائلة الأخرى	
المجموع	المجموع	إئتمان	القروض والسلفيات	الأوراق المالية	الأخرى
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٣٥١١,٩	١١٥٨٩,٧	١٦٧٧,٤	٧١٤٠,٩	١٥٠٦,٧	١٢٦٤,٧
٤٥٢,٨	٣٠٥,٥	٦٢,٨	١٩٧,٣	٤٥,٤	-
٢٥٧١,١	٣٩٤٠,٢	٢٠٥,٨	١٦٧,٠	٧١٨,١	٢٨٤٩,٣
١٢٩٩,٥	٨٠٧,٢	١٨٣,٩	٠,٢	٥٩٨,٩	٢٤,٢
٣٠٠,٨	٧٥٦,٢	٢٠,٠	٤,٧	٢٤٩,٥	٤٨٢,٠
-	٢٨,٩	-	-	٢٨,٩	-
١٨١٣٦,١	١٧٤٢٧,٧	٢١٤٩,٩	٧٥١٠,١	٣١٤٧,٥	٤٦٢٠,٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغ تمركز المخاطر على عملاء وأطراف في دول مجلس التعاون الخليجي ٦٦,٥٪ (٥٠,٢٠٠٩٪) من إجمالي المخاطر. تعكس محافظة مخاطر الأصول تركيز استراتيجية المجموعة على الأنشطة البنكية التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

يوضح الإيضاح ٣٠ تحليلاً للمشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي.

٢٨ . توزيع استحقاق الأصول والخصوم

كان توزيع استحقاق الأصول والخصوم المبني على الفترة المتبقية لتواريخ الاستحقاق التعاقدية على النحو التالي:

المجموع	أكثر من ٥ سنوات وأخرى	السنين ٥ و ٤	السنين ٣ و ٢	٤ شهور إلى سنة	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٠٤٣,٩	-	-	-	٢٢٧,٦	٨١٦,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٣٥٧٦,٣	-	-	-	-	٣٥٧٦,٣	نقد وأصول سائلة أخرى
٧٩,٧	٢٦,٧	-	-	-	٥٣,٠	ودائع
٣٠٦٧,٨	٦٦٦,٠	١٠٤٨,٩	٨٨١,٦	٤٧١,٣	-	أوراق مالية متداولة
٧٥١٠,١	٢٢٣١,٣	٩٣٩,٠	١٨١٧,١	١١٤٤,٤	١٣٧٨,٣	أوراق مالية استثمارية
٢٤٩,٩	١٦١,٧	-	٦,٠	٢٤,٢	٥٨,٠	قروض وسلفيات
١٥٥٢٧,٧	٣٠٨٥,٧	١٩٨٧,٩	٢٧٠٤,٧	١٨٦٧,٥	٥٨٨١,٩	أصول أخرى
٨٧٠٣,٦	-	-	٨,٨	١٩٧٧,٩	٦٧١٦,٩	مجموع الأصول
٩٤٥,٥	-	-	-	١٦٧,٩	٧٧٧,٦	ودائع من الغير
٢٧٣,٠	١٤٧,٢	١,٢	٦,١	١٦,٠	١٠٢,٥	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٣٦٨٧,٦	١٥٠,٠	١٢٩٤,٣	١٨٨٣,٣	٣٦٠,٠	-	خصوم أخرى
١٩١٨,٠	١٩١٨,٠	-	-	-	-	تمويل لأجل
١٥٥٢٧,٧	٢٢١٥,٢	١٢٩٥,٥	١٨٩٨,٢	٢٥٢١,٨	٧٥٩٧,٠	حقوق الملكية
١٦٢٠٧,٧	٢٩٤٢,٩	١٣٩٦,٢	٣٠٣١,٧	١٨٢٤,٨	٧٠١٢,١	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية
١٦٢٠٧,٧	٢٣٠٩,٣	٩,٥	٢١٨٤,٢	٢١٤٠,٣	٩٥٦٤,٤	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
						مجموع الأصول
						الخصوم وحقوق الملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٨. توزيع استحقاق الأصول والخصوم (تتمة)

إن توزيع استحقاق الأصول والخصوم مبني على ترتيبات السداد التعاقدية، ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار الإستهقاق الفعلي للودائع المشار إليه في سجلات الودائع المحتفظ بها لدى المجموعة. مراقبة السيولة الرسمية تقوم على تواريخ إستهقاق الأصل والالتزام المتفق عليها تعاقدياً.

إجمالي التدفقات النقدية للالتزامات للخصوم المالية للمجموعة المبنية على الفترة المتبقية لتواريخ الإستهقاق التعاقدية كانت على النحو التالي:

أكثر من ٥ سنوات	الستين ٤ و ٥	الستين ٣ و ٢	٤ شهور إلى سنة	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
-	-	٩,٦	١٩٩٤,٩	٦٧٢٨,٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
-	-	-	١٦٩,٤	٧٧٩,١	ودائع من الغير
١٥٧,٠	١٤٠١,٩	١٩٩١,٢	٤٠١,٥	٢,١	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
١١٢,٨	١٦٩,١	٢٠٣,٨	٩٤,٨	٣٥,٤	تمويل لأجل الأدوات المالية المشتقة:
(١٠٠,٩)	(١٤٢,٩)	(١٦٧,٩)	(٦٣,٣)	(١٥,١)	- مطلوبات تعاقدية مستحقة
١٦٨,٩	١٤٢٨,١	٢٠٣٦,٧	٢٥٩٧,٣	٧٥٢٩,٥	- مبالغ الذمم الدائنة التعاقدية
					إجمالي الخصوم المالية غير المخصومة
-	-	٩,٢	١٢٣٦,٢	٨٨٥٤,١	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
-	-	-	-	٥٧٣,٥	ودائع من الغير
٥٤٤,٧	٥٥,٠	٢٢٥٦,٠	٨٨٦,٣	٢١,٦	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٢١٠,٤	١٤٥,٦	١٨٩,٥	٨٨,٤	٦٦,١	تمويل لأجل الأدوات المالية المشتقة:
(٢١٢,٨)	(١٤٦,٨)	(١٦٧,٩)	(٥٧,٦)	(١٠,٥)	- مطلوبات تعاقدية مستحقة
٥٤٢,٣	٥٣,٨	٢٢٨٦,٨	٢١٥٣,٣	٩٥٠٤,٨	- مبالغ الذمم الدائنة التعاقدية
					إجمالي الخصوم المالية غير المخصومة

معلومات الشروط التعاقدية لارتباطات القروض الإجمالية المسحوبة مبينة في الإيضاح ٣١.

الأرقام في الجدول أعلاه لا تتفق مباشرة مع المبالغ المسجلة في الميزانية العمومية الموحدة لأنها تتضمن التدفقات النقدية على أساس غير مخصص لكل من أصل المبلغ وتلك المرتبطة بكيوبن المستقبل ومدفوعات الفوائد. الكيوبن ومدفوعات الفوائد للفترة التي لم يتم تعيين معدل الفائدة لها تم احتسابها على أساس المعدلات الأجلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية.

تحليل استحقاق الأدوات المشتقة والصرف الأجنبي المبني على القيمة النظرية مبينة في إيضاح رقم ٣٠ (ج).

٢٩. مخاطر معدلات الفائدة

كان توزيع إعادة التسعير ومعدلات الفائدة الفعلية لمختلف فئات الأصول والخصوم على النحو التالي:

المجموع	حسابات ليس عليها فوائد	أكثر من سنة	الشهور ٧ إلى ١٢	الشهور ٤ إلى ٦	خلال ٣ شهور	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٠٤٣,٩	-	-	-	٢٢٧,٦	٨١٦,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٣٥٧٦,٣	-	-	-	-	٣٥٧٦,٣	نقد وأصول سائلة أخرى
٧٩,٧	٢٦,٧	-	-	-	٥٣,٠	ودائع
١٠٠٤,٤	-	٨٠١,٠	١٧٨,٠	٢٥,٤	-	أوراق مالية متداولة
١٧٢٠,٥	(٢٣,٦)	-	-	٤٩,٦	١٦٩٤,٥	أوراق مالية متوفرة للبيع:
٣٤٢,٩	٣٤٢,٩	-	-	-	-	- المعدل الثابت
٧٥١٠,١	(٢٤٥,٠)	١٣,٢	٩٦,٨	١٦٤٣,٤	٦٠٠١,٧	- المعدل العائم
٢٤٩,٩	٢٤٩,٩	-	-	-	-	- أسهم ومساهمات في صناديق
١٥٥٢٧,٧	٣٥٠,٩	٨١٤,٢	٢٧٤,٨	١٩٤٦,٠	١٢١٤١,٨	قروض وسلفيات
٨٧٠٣,٦	-	٤,٦	٨٦,٩	٨٦١,٦	٧٧٥٠,٥	أصول أخرى
٩٤٥,٥	-	-	-	١٦٧,٩	٧٧٧,٦	مجموع الأصول
٢٧٣,٠	٢٧٣,٠	-	-	-	-	ودائع من الغير
٣٦٨٧,٦	-	-	-	٦٠,٠	٣٦٢٧,٦	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
١٩١٨,٠	١٩١٨,٠	-	-	-	-	خصوم أخرى
١٥٥٢٧,٧	٢١٩١,٠	٤,٦	٨٦,٩	١٠٨٩,٥	١٢١٥٥,٧	تمويل لأجل
-	(١٨٤٠,١)	٨٠٩,٦	١٨٧,٩	٨٥٦,٥	(١٣,٩)	حقوق الملكية
-	-	١٨٤٠,١	١٠٣٠,٥	٨٤٢,٦	(١٣,٩)	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
-	-	١٨٤٠,١	١٠٣٠,٥	٨٤٢,٦	(١٣,٩)	فجوة الاستجابة لمعدلات الفائدة
-	-	١٨٤٠,١	١٠٣٠,٥	٨٤٢,٦	(١٣,٩)	الفجوة المتراكمة للاستجابة لمعدلات الفائدة
-	-	١٨٩٠,٨	١٧٢٨,١	٢٢٧٦,٩	٢٤١٣,٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
-	-	١٨٩٠,٨	١٧٢٨,١	٢٢٧٦,٩	٢٤١٣,٧	الفجوة المتراكمة للاستجابة لمعدلات الفائدة

إن توزيع إعادة التسعير مبني على الفترة المتبقية حتى التاريخ التالي لإعادة تسعير الفوائد. ويشتمل توزيع إعادة تسعير الودائع على أثر مقايضات معدلات الفائدة المستخدمة لتثبيت عائد على استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة. ضُمنت مشتقات الأدوات المالية التي استخدمت لأغراض إدارة الأصول والخصوم لتغطية مخاطر التزامات معدلات الفائدة في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم المتعلقة بها. يتم خصم مخصص القروض غير المحدد من الأصول التي لا يحتسب عليها فوائد.

يعاد تسعير معظم أصول وخصوم المجموعة خلال سنة واحدة، لذلك يظل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة محدوداً. إن خطر معدلات الفائدة الرئيسي لفترة ما بعد سنة واحدة كما هو مبين في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم، يمثل استثمار صافي رأس المال المتاح للمجموعة في أوراق مالية حكومية ذات أسعار فائدة ثابتة وعقود مبادلة أسعار الفائدة الثابتة المستلمة. وقد بلغ الأجل المعدل لهذه الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة وعقود مبادلة أسعار الفائدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ نسبة ٤٤,٤٤٪. يمثل الأجل المعدل التغير النسبي المئوي التقريبي في قيمة المحفظة الناتج عن التغير في العائد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، وبشكل أكثر تحديداً فإن قيمة السعر لنقطة الأساس الواحدة من عقود مبادلة أسعار الفائدة ولسندات ذات فائدة ثابتة كان ١٩٧,٠٠٠ دولار أمريكي.

وفقاً لوضع إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وعلى افتراض بأن الأصول والخصوم المالية تم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها أو سدادها من غير أن تتخذ المجموعة إجراءات لتغيير التزامات معدلات الفائدة، فإنه سينتج عن نقص فوري ومتواصل بنسبة ١ في أسعار الفائدة انخفاض في صافي الإيرادات قبل الضرائب للسنة التالية وفي حقوق الملكية للمجموعة بقيمة ١,١ مليون دولار أمريكي و ٢٢,٢ مليون دولار أمريكي على التوالي (٢٠٠٩: ٦,٥ مليون دولار أمريكي و ٩,١ مليون دولار أمريكي على التوالي). يمثل الأثر على حقوق الملكية للمجموعة الأثر التراكمي للزيادة في أسعار الفائدة على المدة الكاملة لعدم التوافق في توزيع إعادة تسعير الأصول والخصوم المالية المستجابة لمعدلات الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٩. مخاطر معدلات الفائدة (تتمة)

القيمة المعرضة للمخاطر حسب تصنيف الخطر للمراكز التجارية للمجموعة مبينة في إيضاح رقم ٢٦. مخاطر السوق المتعلقة بالصراف الأجنبي وأدوات المشتقات التجارية مبينة في الإيضاح ٣٠.

٣٠. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصراف الأجنبي

تستخدم المجموعة عقود الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصراف الأجنبي للوفاء بإحتياجات عملاتها ولتحقيق إيرادات من المتاجرة ولتغطية إلتزاماتها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وصراف العملات وذلك كجزء من نشاط إدارة الأصول والخصوم. إن أدوات المشتقات المالية هي عقود تستمد قيمتها من قيمة أو قيم أدوات أو مؤشرات مالية. وتشتمل هذه الأدوات على عقود مستقبلية وأجلة ومقايضات وحقوق خيار في أسواق أسعار الفائدة وصراف العملات والأسهم. تتعرض المشتقات المالية والصراف الأجنبي لنفس أنواع مخاطر الائتمان والسوق التي تتعرض لها الأدوات المالية الأخرى. لدى المجموعة إجراءات مناسبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة للرقابة على إلتزاماتها من التعرض لكل من مخاطر السوق والإئتمان التي قد تنشأ عن معاملاتها بالمشتقات المالية وصراف العملات.

إن الأصل الافتراضي المتفق عليه لصفقات المشتقات المالية لا ينتقل بين الأطراف المتعاقدة، إنما هو معيار يستخدم لإحساب المدفوعات المترتبة على هذه الصفقات. في حين أن الأصل الافتراضي عبارة عن المقياس المستخدم لحجم الصفقات في أسواق المشتقات المالية والصراف الأجنبي إلا أنه لا يعتبر مقياساً للسوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس الإلتزامات الائتمانية للمجموعة عبارة عن تكلفة إستبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر للصفقة عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من الصفقات غير المغطاة نقداً قبل الأخذ في الحساب توفر أية ضمانات إضافية أو أية إتفاقيات لتصفية الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة.

تتعامل المجموعة في كل من أسواق المشتقات التي يتم التعامل فيها عن طريق التبادل أو التعامل بطريقة مباشرة «أو تي سي» (Over the Counter). يتم انجاز الأدوات التي يتم التعامل بها عن طريق التبادل من خلال بورصة معترف بها كعقود قياسية وتشمل بالدرجة الأولى عقوداً مستقبلية وحقوق خيار. يتم انجاز عقود (أو تي سي) بين طرفين يتفاوضان حول بنود اتفاقية معينة تشتمل على الأداة الأساسية والمبلغ الافتراضي وتاريخ الاستحقاق وحق الممارسة أينما كان مناسباً. وعموماً يتم تكييف بنود وشروط هذه المعاملات لتلائم احتياجات عملاء المجموعة بالرغم من أنها تتوافق مع ممارسات السوق الاعتيادية. يتم استعمال وثائق متعارف عليها في هذا المجال وعادة ما تكون في صيغة اتفاقية رئيسية. إن الغرض من وجود الاتفاقية الرئيسية هو توفير الحماية للمجموعة في حالة تخلف الطرف الآخر للصفقة عن الدفع.

تتمثل معاملات الصراف الأجنبي الرئيسية للبنك في عقود الصراف الأجنبي لأجل ومقايضات العملة وحقوق خيارات العملة. عقود الصراف الأجنبي لأجل هي إتفاقيات لشراء أو بيع كمية معينة من الصراف الأجنبي في تاريخ مستقبلي معين وبسعر متفق عليه. تتضمن مقايضة العملة تبادلاً أو تبادلاً افتراضياً لمبالغ متساوية لعملتين والتزاماً بتبادل أسعار الفائدة على نحو دوري حتى يتم إعادة تبادل المبالغ الأصلية في تاريخ مستقبلي معين. حقوق الخيار في العملة توفر للمشتري حق الاختيار، دون الإلتزام به، إما في شراء أو بيع مبلغ محدد من عملة بسعر صرف معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين. كتعويض لتحمله خطر حق الاختيار، يستلم بائع حق الخيار (المحرر) لعمولة في بداية فترة عقد حق الخيار.

تتمثل المعاملات الرئيسية للمشتقات المتعلقة بسعر الفائدة للمجموعة في مقايضات أسعار الفائدة وعقود السعر الآجلة وعقود مستقبلية وحقوق خيار. مقايضة سعر الفائدة هي اتفاق بين طرفين لتبادل أسعار الفائدة الثابتة والعائمة عن طريق مدفوعات دورية على أساس مبلغ أصلي افتراضي وأسعار الفائدة المحددة في العقد. تتضمن بعض الإتفاقيات المعينة على معاملات مقايضة سعر الفائدة ومقايضة العملة الأجنبية والتي قد تشمل تبادل المبالغ الأصلية. ضمن إتفاقية سعر الفائدة لأجل يتفق الطرفان على تسديد مستقبلي للفرق بين سعر متفق عليه وسعر فائدة مستقبلي مطبق على مبلغ أصلي افتراضي لمدة متفق عليها. التسديد الذي عادة ما يتم في بداية فترة العقد هو القيمة الحالية المخصومة للمبلغ المفترض دفعه في نهاية الفترة. عقد سعر الفائدة المستقبلي هو عقد يتم التعامل فيه عن طريق التبادل لتسليم مبلغ قياسي لورقة مالية ذات إيراد ثابت أو وديعة لأجل في تاريخ مستقبلي معين. حقوق الخيار في أسعار الفائدة والتي تشمل تغطية الحد الأعلى والأدنى وبيع الحد الأعلى وشراء الحد الأدنى في أن واحد توفر للمشتري حق الاختيار، دون الإلتزام به، إما في شراء أو بيع أداة مالية ذات سعر فائدة بقيمة معينة أو سعر معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين.

تتمثل المعاملات الرئيسية للمشتقات المتعلقة بالأسهم للمجموعة في عقود خيارات الأسهم ووحدة مؤشرات الأسهم. يوفر خيار الأسهم للمشتري حق الاختيار، دون الإلتزام، إما في شراء أو بيع سهم معين أو وحدة مؤشرمعين بسعر معين في أو قبل تاريخ مستقبلي معين.

تقوم المجموعة بشراء وبيع حماية لمخاطر الائتمان من خلال مقايضات عجز تسديد الائتمان. توفر مقايضات عجز تسديد الائتمان حماية ضد انخفاض في قيمة أصل مرجعي نتيجة لأحداث ائتمانية كعدم القدرة على السداد أو الإفلاس. وتشبه في تركيبها عقود الخيار حيث يدفع المشتري عمولة إلى بائع مقايضات عجز تسديد الائتمان مقابل الحصول على مبالغ متعلقة بتذبذب في قيمة الأصل المرجعي. تصنف المجموعة مقايضات عجز تسديد الائتمان المشتراة بالأساس لغرض تغطية مخاطر الائتمان كأدوات مالية مشتقة.

٣٠. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

(أ) توزيع المنتجات

يلخص الجدول التالي إجمالي المبالغ الافتراضية والمعرضة لمخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات عقود الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة:

المبالغ الافتراضية			
المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان مليون دولار أمريكي	المجموع مليون دولار أمريكي	تغطية المخاطر مليون دولار أمريكي	المتاجرة مليون دولار أمريكي
			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
			عقود الصرف الأجنبي:
			عقود فورية وأجلة
			ومستقبلية لم تستحق
١١,٩	٢٤٩٣,٠	٢٠٩٥,١	٣٩٧,٩
			عقود أسعار الفائدة:
			عقود مقايضات أسعار الفائدة
			عقود مالية مستقبلية
٨٩,٩	٧٠١٠,٩	٥٠٧٣,١	١٩٣٧,٨
-	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	-
			عقود خيارات وتغطية الحد الأعلى
			والأدنى لأسعار الفائدة مشتراة
٠,٢	٢٤,٣	-	٢٤,٣
			عقود خيارات وتغطية الحد الأعلى
			والأدنى لأسعار الفائدة مباعة
-	٢٤,٣	-	٢٤,٣
٩٠,١	٧٤٥٩,٥	٥٤٧٣,١	١٩٨٦,٤
			عقود الائتمان:
			عقود حماية مباعة
-	٢٥,٠	-	٢٥,٠
١٠٢,٠	٩٩٧٧,٥	٧٥٦٨,٢	٢٤٠٩,٣
			المجموع
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٧٨,٥	٧٢١٦,٢	٤٢٠٤,٠	٣٠١٢,٢

لا توجد مخاطر إئتمان تتعلق بعقود الخيارات وعقود تغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة المباعة حيث أنها تمثل التزامات على المجموعة.

القيمة المعرضة لمخاطر الصرف الأجنبي وعقود مشتقات المتاجرة المتعلقة بأسعار الفائدة وعقود المشتقات المالية الائتمانية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ محللة في الجدول أعلاه واحتسبت وفقاً للأسس المبينة في الأيضاح ٣٣ كانت ٠,١ مليون دولار أمريكي و ٠,١ مليون دولار ولا شيء على التوالي (٢٠٠٩: لا شيء و ٠,١ مليون دولار ولا شيء على التوالي). إن القيمة المعرضة للمخاطر عبارة عن مقياس لمقدار التعرض لمخاطر السوق وتبعاً لذلك فهو منفصل ومستقل عن التزامات مخاطر الائتمان المتمثلة في المبالغ المعرضة لخطر الائتمان في الجدول السابق.

(ب) تحليل الأطراف المقابلة

٢٠٠٩/١٢/٣١	المجموع	٢٠١٠/١٢/٣١	آخرين	البنوك	مبلغ مخاطر الائتمان
المجموع	مليون دولار	المجموع	مليون دولار	مليون دولار	
مليون دولار	أمريكي	مليون دولار	أمريكي	أمريكي	
١٨,٩	٣٤,٦	-	-	٣٤,٦	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
٤٩,٦	٥٤,٣	٥٤,٠	٥٤,٠	٠,٣	دول مجلس التعاون الخليجي
١٠,٠	١٣,١	١٣,١	١٣,١	-	دول أخرى
٧٨,٥	١٠٢,٠	٦٧,١	٦٧,١	٣٤,٩	

تتركز مخاطر الائتمان في بنوك رئيسية متواجدة بدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وعملاء مرتبطين بدول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣٠. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

(ج) التوزيع حسب الاستحقاق

السنة الأولى مليون دولار أمريكي	الستين ٣ و ٢ مليون دولار أمريكي	السنوات ٥ و ٤ مليون دولار أمريكي	أكثر من ٥ سنوات مليون دولار أمريكي	المجموع مليون دولار أمريكي
٢٤٩٣,٠	-	-	-	٢٤٩٣,٠
٤٢١٨,٠	٩٥٦,٧	١١٤٠,٦	١١٤٤,٢	٧٤٥٩,٥
-	٢٥,٠	-	-	٢٥,٠
٦٧١١,٠	٩٨١,٧	١١٤٠,٦	١١٤٤,٢	٩٩٧٧,٥
٤١٣٥,٠	١٤٢٤,١	٣٦٨,١	١٢٨٩,٠	٧٢١٦,٢

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

عقود الصرف الأجنبي

عقود أسعار الفائدة

عقود الائتمان

المجموع

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

المجموع

يغلب على معاملات المجموعة المتعلقة بالمشتقات المالية والصرف الأجنبي الطابع قصير الأجل. تمثل الصفقات التي تستحق لفترة تزيد على سنة إما صفقات أبرمت لمعادلة صفقات تجارية بالكامل أو صفقات صنفت ومؤهلة لتغطية مخاطر التغييرات في القيمة العادلة ومخاطر التدفق النقدي.

(د) التوزيع حسب القيمة العادلة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
قيمة عادلة سلبية مليون دولار أمريكي	قيمة عادلة موجبة مليون دولار أمريكي	قيمة عادلة سلبية مليون دولار أمريكي	قيمة عادلة موجبة مليون دولار أمريكي
(٤٤,٧)	٢,٢	(٢,١)	٢,٢
(٥٣,٧)	٥٨,٣	(٦١,٤)	٦٤,٩
(٩٨,٤)	٦٠,٥	(٦٣,٥)	٦٧,١
-	٠,١	-	-
(٢٩,١)	-	(٢٢,٧)	-
(١٣٧,٥)	٦٠,٦	(٨٦,٢)	٦٧,١

مشتقات محتفظ بها للمتاجرة:

عقود الصرف الأجنبي الآجلة

مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات

مشتقات محتفظ بها كتغطية مخاطر القيمة العادلة:

عقود الصرف الأجنبي الآجلة

مشتقات محتفظ بها كتغطية مخاطر التدفقات المالية:

مقايضات أسعار الفائدة

صافي المبلغ المتضمن في الأصول

الأخرى / (الخصوم الأخرى)

(هـ) صافي المراكز المفتوحة ذات الأهمية

لم يكن هناك صافي مراكز مفتوحة ذات أهمية تذكر فيما يتعلق بمعاملات المشتقات التجارية أو صرف العملات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

(و) فاعلية تغطية المخاطر

الأرباح والخسائر المحسوبة في بيان الدخل الموحد المتعلقة بالقيمة العادلة لتغطية المخاطر كانت كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٧,٤	٢٨,٩
٢٧,٤	٢٨,٩

صافي الأرباح على أدوات تغطية المخاطر المشتقة

صافي الخسائر على البنود المغطاة المتعلقة بالخطر المغطاة

لم يحسب أي جزء غير فعال من معاملات تغطية مخاطر القيمة العادلة أو مخاطر التدفق النقدي في بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ أو للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

لم يتم تصفية بعض معاملات تغطية مخاطر التدفق النقدي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. يتم إدراج الأرباح المحققة في بيان الدخل الموحد على فترات المعاملات الأصلية حتى عام ٢٠١٤.

٣١. الأدوات المالية المرتبطة بالإئتمان

تشتمل الأدوات المالية المرتبطة بالإئتمان على إلتزامات بتقديم قروض وخطابات ضمان وإئتمان تحت الطلب، وهي مصممة للوفاء بالإحتياجات المالية للعملاء. إن مخاطر الإئتمان لهذه الصفقات عموماً تقل عن المبالغ المتعاقد عليها. ويظهر الجدول التالي المبالغ الإفتراضية الأساسية لعناصر الإئتمان المحتملة ومخاطر الإلتزام الموزونة لكل منها محسوبة وفق توجيهات ملاءة رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على البنوك.

٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠١٠/١٢/٣١	
مخاطر الإلتزام الموزونة	المبلغ الأساسي الافتراضي	مخاطر الإلتزام الموزونة	المبلغ الأساسي الافتراضي
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٦١,٤	١٧١,٦	١٤٧,٦	١٦٤,٠
٣٢٢,٤	٨٠٨,٧	٤٧٤,٣	١,٢٣٧,٢
٤٨,٣	٢٣٤,٣	٤٢,٩	٢٠٩,٢
٤٥٠,٢	٩٤٥,٨	٢٢٤,٨	٥٣٩,٥
٩٨٢,٣	٢١٦٠,٤	٨٨٩,٦	٢١٤٩,٩

بدائل الإئتمان المباشر
عناصر محتملة مرتبطة بالمعاملات
التزامات محتملة مرتبطة بالمتاجرة
ذاتية التسييل وقصيرة الأجل
إلتزامات وتشمل قروض غير مسحوبة والتزامات
إكتتاب لإصدار سندات وتسهيلات مدورة

يمكن سحب الإلتزامات حسب الطلب.

إن بدائل الإئتمان المباشر اشتملت في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ على ضمانات مالية قيمتها ١٠١,٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١٣٨,٥ مليون دولار أمريكي). يمكن سحب الضمانات المالية عند الطلب.

إن الأدوات المالية ذات الصلة بالإئتمان تسجل بقيمتها الإجمالية قبل تطبيق معايير تخفيض المخاطر، مثل الضمانات النقدية والتعويضات. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغ حجم هذه الضمانات والضمانات الأخرى عالية الجودة المتعلقة بالأدوات المالية ذات الصلة بالإئتمان ١٧٨,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١١٥,١ مليون دولار أمريكي).

٣٢. الإلتزامات المحتملة

قضايا أمام المحكمة

هناك عدد من القضايا متعلقة بالبنك والشركات التابعة له تنظر أمام المحاكم في مناطق مختلفة. هذه القضايا مرتبطة بمطالبات من قبل وعلى شركات المجموعة نتجت ضمن أعمالها الاعتيادية. بعد مراجعة المطالبات المعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على مشورة المستشارين القانونيين بهذا الخصوص، يرى مجلس إدارة البنك أن نتائج تلك المطالبات سوف لن يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة.

٣٣. ملاءة رأس المال

أصبحت إرشادات مصرف البحرين المركزي عن بازل ٢ سارية المفعول من ١ يناير ٢٠٠٨ كإطار عام على تنفيذ لجنة بازل للإشراف على البنوك (لجنة بازل) بازل ٢ إطار ملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

كانت نسبة مخاطر الأصول التي احتسبت وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي عبر بازل ٢ كالتالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٧٧٩,٤	١٩١٨,٠
٥٣,٤	١٢,٠
١٨٣٢,٨	١٩٣٠,٠
٥١١,٠	٤٣٨,٨
١٣٩,٤	١٢٩,٠
٥,٧	١١,٠
٦٥٦,١	٥٧٨,٨
٢٤٨٨,٩	٢٥٠٨,٨

قاعدة رأس المال التنظيمي

الفئة الأولى لرأس المال:
إجمالي حقوق الملكية
تسوية لاستبعاد صافي خسائر القيمة العادلة
الفئة الأولى لرأس المال

الفئة الثانية لرأس المال:
تمويلات ثانوية لأجل
مخصص قروض غير محدد خاضع لحد ٢٥, ١٪ تعرضات المخاطر الموزونة
الأرباح غير المحققة للقيمة العادلة للأدوات المالية الاستثمارية
الفئة الثانية لرأس المال
مجموع قاعدة رأس المال النظامية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣٣. ملاءة رأس المال (تتمة)

مخاطر الائتزام الموزونة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
مخاطر الائتزام الموزونة مليون دولار أمريكي	المبلغ الأصلي الافتراضي مليون دولار أمريكي	مخاطر الائتزام الموزونة مليون دولار أمريكي	المبلغ الأصلي الافتراضي مليون دولار أمريكي
٧٣,٨	٥٠٨,٢	٢٧١,٢	١٠٤٣,٩
٥٩٣,٥	٤١٠١,١	٦٧١,٥	٣٥٧٦,٣
١٠٦٧,٩	٢٠١٨,١	١٢١١,٢	٣٠٦٧,٨
٧٥٥٧,١	٩٢٩٨,١	٦٣٩٤,٨	٧٥١٠,١
١٨٦,٤	٢٣٢,٠	١٨٥,٥	٢٤٩,٩
٩٤٧٨,٧		٨٧٣٤,٢	
٩٨٢,٣	٢١٦٠,٤	٨٨٩,٦	٢١٤٩,٩
١٠,٠	٣٣١٠,٤	٩,٠	٢٤٩٣,٠
٣,٦	٣٩٠٥,٨	١٥,٩	٧٤٨٤,٥
-	-	٢٣,٨	١١٨,٩
-		٢٨,٩	
٩٩٥,٩		٩٦٧,٢	
١٠٤٧٤,٦		٩٧٠١,٤	
٤١,٥		٦١,٢	
٨٢,٨		٦٧,٩	
١٢٤,٣		١٢٩,١	
٥٥٠,٥		٤٩١,٢	
١١١٤٩,٤		١٠٣٢١,٧	
%١٦,٤		%١٨,٧	
%٢٢,٣		%٢٤,٣	

مخاطر الائتزام

عناصر المركز المالي:

تقد وأصول سائلة أخرى

ودائع لدى الغير

استثمارات أوراق مالية

قروض وسلف

أصول أخرى

عناصر غير مضمّنة في المركز المالي:

عناصر مرتبطة بالائتزام محتملة

عناصر مرتبطة بالصراف الأجنبي

عناصر مرتبطة بالمشقات

ودائع أجلّة

مخاطر أطراف اتفاقيات إعادة الشراء

مخاطر الائتزام الائتماني الموزونة

مخاطر السوق

مخاطر السوق العامة

مخاطر السوق الخاصة

مخاطر السوق الموزونة

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل الموزونة

مجموع مخاطر الائتزامات الموزونة

نسبة مخاطر أصول الفئة الأولى

مجموع نسبة مخاطر الأصول

لغرض السلطات الإشرافية بازل ٢، تبنت المجموعة مبدئياً الطريقة المتعارفة لمخاطر الائتزام. حسب الوقت وطبقاً لاعتماد مصرف البحرين المركزي، تخطط المجموعة لتبني طريقة النموذج المبني على أساس التصنيف الداخلي لمخاطر الائتزام لأنها أقرب إلى مخاطر المجموعة الداخلية وإسلوب إدارة رأس المال. بالنسبة لمخاطر السوق فإن المجموعة تستخدم طريقة النموذج الداخلي. تبني بنك الخليج الدولي مبدئياً أسلوب المؤشر الأساسي لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل على الرغم من التخطيط لاستخدام الطريقة المتعارفة لمخاطر التشغيل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي بخصوص ملاءة رأس المال، استبعدت الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأوراق المالية المتوفرة للبيع وصفقات مشتقات تغطية مخاطر التدفق النقدي بالقيمة العادلة من الفئة الأولى لرأس المال باستثناء الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة قياس أسهم مصنفة كأوراق مالية متوفرة للبيع بالقيمة العادلة. ووفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي أيضاً، يتم إدراج أرباح إعادة تقييم الأوراق المالية المسعرة والمصنفة لاستثمارات متوفرة للبيوع ضمن الفئة الثانية من رأس المال على الرغم من محدوديتها على ٤٥٪ من أرباح إعادة التقييم غير المحققة.

وافق مصرف البحرين المركزي على إدراج تسهيلات التمويل الثانوية لأجل ضمن الفئة الثانية لرأس المال. خلال الخمس سنوات السابقة للاستحقاق، سيتم تطبيق معامل إطفاء تراكمي (خصم) بمعدل ٢٠٪ في المئة على هذه التسهيلات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، كان مبلغ الإطفاء المستثنى من الفئة الثانية لرأس المال ٧٢,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: لا شيء)

٣٣. ملاءة رأس المال (تتمة)

تحتسب المجموعة احتياجاتها من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. تم أخذ موافقة السلطة الرقابية للبنك باستخدام النموذج الداخلي لاحتساب احتياجات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق العامة. العامل المضاعف المستخدم لتطبيق القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بواسطة النموذج الداخلي للمجموعة حدد بواقع ٣,٥ (٢٠٠٩: ٣,٥) بواسطة مصرف البحرين المركزي.

تم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى من الثقة بنسبة ٩٩٪، وفترة احتفاظ قدرها عشرة أيام، واستخدام البيانات التاريخية غير الموزونة لمدة الإثني عشر شهراً السابقة والصادرة عن السلطات الإشرافية بخصوص مصفوفة البيانات. لقد تم استبعاد العلاقة المتبادلة بين مختلف فئات المخاطر، وتم ضم الإضافات المطلوبة المتعلقة بالمخاطر المحددة بخصوص الأوراق المالية المتداولة والأوراق المالية المباعة والتي لم يتم شراؤها بعد وذلك إلى المخاطر العامة للسوق المحتسبة وفق النموذج الموضوع. وجرى مضاعفة مقياس مخاطر السوق الذي تم احتسابه بـ ١٢,٥ ويحل محل ذلك الحد الأدنى لنسبة رأس المال المطلوبة وهي ٨٪ وذلك من أجل التوصل إلى مخاطر الالتزام السوقية الموزونة على أساس يتطابق مع مخاطر الالتزام الائتماني الموزونة.

تحتسب المجموعة متطلبات رأس المال الإشرافية لمخاطر التشغيل بتطبيق معامل الفا بنسبة ١٥٪ على متوسط الإيرادات للسنوات المالية الثلاثة المنصرمة.

٣٤. أموال تحت الإدارة

تقوم المجموعة بإدارة أنشطة استثمارية وأنشطة أمانة بالنيابة عن العملاء. ان الأصول المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة ليست أصولاً مملوكة من قبل المجموعة وبالتالي لم يتم احتسابها في البيانات المالية الموحدة. بلغ إجمالي تلك الأموال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١٨٢٠٦,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠٩: ١٦٦٢٨,٧ مليون دولار أمريكي).

٣٥. معاملات مع أطراف ذات علاقة

معاملات المجموعة مع أطراف ذوي علاقة محددة في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين.

٢٠٠٩	٢٠١٠	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٥,٩	٥,٤	منافع الموظفين قصيرة الأجل
٠,٥	٠,٤	منافع ما بعد الخدمة للموظفين
٦,٤	٥,٨	

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيين من أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيين للمجموعة.

منافع ما بعد الخدمة للموظفين تشمل أساساً التعويضات المدفوعة للتقاعد والاستقالات من خدمة المجموعة.

لا توجد معاملات أخرى مع أطراف ذوي علاقة.

٣٦. القيمة العادلة للأوراق المالية

يتم تسجيل الأدوات المالية للمجموعة بشكل أساسي وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية ما عدا الأوراق المالية المتداولة والأوراق المالية المتوفرة للبيع وأدوات المشتقات المالية. وفي المقابل فإن القيمة العادلة تمثل المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام في صفقة تجري بين أطراف لديهم الإلمام والرغبة بتحقيق ذلك بشكل مستقل. لذلك يمكن أن تظهر فروقات بين القيم الدفترية وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن المجموعة منشأة مستمرة لا توجد لديها نية أو متطلبات للتقليص المادي لنطاق عملياتها أو تلتزم في صفقة بشروط مغايرة لذلك. إن الطرق التي تحظى بقبول عام في تحديد القيمة العادلة تشمل على الرجوع إلى الأسعار المعروضة في السوق أو إلى التسعير السائد للأدوات المالية المشابهة وإلى استخدام أساليب التقدير مثل تحليل التدفق النقدي بسعر مخصص.

إستناداً لطرق التقييم المذكورة، فإن جميع القيم العادلة لجميع الأدوات المالية المضمّنة وغير المضمّنة في الميزانية العمومية لا تختلف اختلافاً كبيراً عن القيم الدفترية.

أ) الأوراق المالية

استندت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والاستثمارية إلى الأسعار المعروضة في السوق، أو تقنيات التقييم، بإستثناء الإستثمارات في أسهم غير مدرجة التي لا يمكن قياس قيمها العادلة بموثوقية وبالتالي ظهرت بالقيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣٦. القيمة العادلة للأوراق المالية (تتمة)

(ب) القروض والسلفيات

قدرت القيمة العادلة للقروض المحتفظ بها بغرض المتاجرة بناءً على أسعار السوق المعلنة. القيمة العادلة للقروض الأخرى بسعر فائدة عائم قدرت بشكل أساسي بالقيمة الدفترية مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة. قدرت القيمة العادلة للقروض ضعيفة الأداء على أساس المبلغ الذي يمكن استرداده وهو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة حال نشأة القرض. كذلك قُدرت القيمة العادلة للقروض بسعر الفائدة الثابت على أساس صافي التدفق النقدي المخصوم وذلك باستخدام معدلات خصم مساوية لمعدلات الفائدة السائدة على العملات للقروض المماثلة من حيث المدة المتبقية على الإستحقاق وجودة الإئتمان.

(ج) التمويل لأجل

احتسبت القيمة العادلة للتمويل لأجل إستناداً إلى القيمة الدفترية، حيث أن التمويل تم على أساس سعر الفائدة العائم ولتقارب الهوامش المفروضة عليه من الهوامش السائدة التي تطبق على الاقتراض المماثل من حيث الاستحقاق. القيمة العادلة للتمويل لأجل الأولي والثانوي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كانت ٣١٦٣,١ مليون دولار أمريكي و٤٤٦,٦ مليون دولار أمريكي على التوالي (٢٠٠٩: ٢,٢٩٥٨ مليون دولار أمريكي و٤٦١,٧ مليون دولار أمريكي على التوالي).

(د) الأدوات المالية الأخرى المضمّنة في الميزانية العمومية

احتسبت القيم العادلة لأدوات الصرف الأجنبي والمشتقات المالية إستناداً إلى أسعار السوق ونماذج تحليل التدفق النقدي بسعر مخصوم قدر الإمكان. أما القيم العادلة للأدوات الأخرى المضمّنة في الميزانية العمومية فتعادل القيم الدفترية لها تقريباً بسبب قصر أجلها.

(هـ) عناصر محتلة متعلقة بالإئتمان

لم يكن هناك زيادة أو نقصان في القيمة العادلة فيما يتعلق بعناصر الإئتمان للأدوات المالية غير المضمّنة في الميزانية العمومية والتي تشتمل على التزامات بتقديم الإئتمان وخطابات الاعتماد والضمان وذلك نظراً إلى أن مصادر الدخل المستقبلي المرتبطة بها تُظهر بشكل مادي الرسوم والعمولات التعاقدية التي صُمّمت بالفعل في تاريخ الميزانية العمومية لتعود مماثلة من حيث طبيعة الإئتمان وتاريخ الاستحقاق. لقد تم عمل مخصصات خاصة لصفقات معينة حيثما تبين احتمال حدوث خسارة وقد تم تضمينها في مخصصات مواجهة انخفاض قيمة القروض والسلفيات.

أساس تقييم الأصول والخصوم المالية المسجلة في القيمة العادلة كان كما يلي:

الأسعار المدرجة (المستوى الأول) مليون دولار أمريكي	تقييم مبني على بيانات سوقية مرصودة (المستوى الثاني) مليون دولار أمريكي	طرق تقييم أخرى أو التكلفة المطفأة (المستوى الثالث) مليون دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠		
الأصول المالية:		
٧٩,٧	-	-
أوراق مالية متداولة		
٢٩٣٣,٨	-	٢٧,١
أوراق مالية استثمارية		
-	٦٧,١	-
أدوات مالية مشتقة		
الخصوم المالية:		
-	٨٦,٢	-
أدوات مالية مشتقة		
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		
الأصول المالية:		
٥٠,٢	-	-
أوراق مالية متداولة		
١٨٦٨,٠	-	٢٤,٩
أوراق مالية استثمارية		
-	٦٠,٦	-
أدوات مالية مشتقة		
الخصوم المالية:		
-	١٣٧,٥	-
أدوات مالية مشتقة		

تشمل الأسعار المدرجة الأسعار المحصلة من المدراء الرائدة والوسطاء والعملاء. تم تقييم الأوراق المالية الاستثمارية باستخدام طرق تقييم أخرى تتكون من استثمارات الأسهم الخاصة والتي تم تقييمها باستخدام نسبة السعر على الأرباح للمنشآت المشابهة. تم تقييم أكثرية أصول وخصوم المجموعة والتي تظهر بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق المدرجة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان هناك ٩٧,٠٪ من الأصول المالية التي تظهر بالقيمة العادلة وفقاً للأسعار المدرجة (٢٠٠٩: ٩٥,٧٪).

٣٦. القيمة العادلة للأوراق المالية (تتمة)

هـ) عناصر محتملة متعلقة بالإئتمان (تتمة)

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، زادت قيمة الأوراق الاستثمارية التي تم قياسها بطرق تقييم أخرى (مستوى القياس ٢) بمبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي. تتكون الزيادة من التغيرات في القيم المعروفة والتي تم احتسابها في بيان الدخل الشامل. لم يكن هناك أي تحويل من أو إلى تصنيف مستوى القياس ٢ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

٣٧. عائد السهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي على السهم بقسمة صافي الدخل / (الخسارة) المخصص للمساهمين على المعدل الموزون لعدد الأسهم الصادرة خلال العام.

٢٠٠٩	٢٠١٠	
(١٥٢,٦)	١٠٠,٤	صافي الدخل / (الخسائر) بعد الضرائب (مليون دولار أمريكي)
٢٥٠٠	٢٥٠٠	المعدل الموزون لعدد الأسهم الصادرة (مليون)
(٠,٠٦) دولار أمريكي	٠,٠٤ دولار أمريكي	العائد الأساسي للسهم الواحد

العائد المنخفض على السهم الواحد يساوي العائد الأساسي على السهم الواحد كما هو موضح أعلاه.

٣٨. الشركات التابعة الرئيسية

كانت الشركات التابعة الرئيسية على النحو التالي:

بلد التأسيس	نسبة الملكية	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
المملكة المتحدة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
المملكة العربية السعودية	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
مملكة البحرين	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
جي أي بي للخدمات المالية
جي أي بي انفس (شركة شخص واحد)

٣٩. متوسط المركز المالي الموحد

كان متوسط المركز المالي الموحد على النحو التالي:

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	
٢٦٥,٢	٧٨٧,٢	الأصول
٤٤٨١,٩	٤٢٠٦,٣	نقد وأصول سائلة أخرى
١١٤٨,٢	-	ودائع لدى البنوك
١٣٣,٦	٣٨,٦	مبالغ مستحقة من مساهمين
٢٠٥٢,٦	٢٥٢٥,٥	أوراق مالية متداولة
١١٢٢٨,١	٨٣٤٠,٤	أوراق مالية استثمارية
٢٧٣,١	١٧٠,٣	قروض وسلف
١٩٥٨٢,٨	١٦٠٦٨,٣	أصول أخرى
		مجموع الأصول
		الخصوم
٢٨٣٦,٧	٢٩٠٤,٤	ودائع من البنوك
١٠٨٠٨,٢	٦٦٩٧,٥	ودائع من العملاء
١٠٢٦,٨	٦٦٠,٢	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٢١٨,١	٢٥٥,٩	خصوم أخرى
٢٢١٩,٧	٣١٥٥,١	تمويل أولي لأجل
٥٣٣,٩	٥١١,٠	قروض ثانوية لأجل
١٧٦٤٣,٤	١٤١٨٤,١	مجموع الخصوم
		حقوق الملكية
١٩٣٩,٤	١٨٨٤,٢	مجموع الخصوم وحقوق الملكية
١٩٥٨٢,٨	١٦٠٦٨,٣	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٤٠. الشركة الأم

كانت البيانات المالية المختصرة غير الموحدة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب على النحو التالي:

(أ) المركز المالي المختصر

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٩٧,٠	١٢٠,٩
٢٢٥٨,٩	٢٤٤٨,٠
٤٧,٩	٥٦,٠
٢٠١٧,٧	٣٠٦٧,٨
٢٣٥,٧	٢٤٣,٥
٩٣٠٧,٤	٧٥١٠,٠
١٩٥,٤	٢١٥,٢
١٤٢٦٠,٠	١٣٦٦١,٤
٢٢٢٦,٠	٢٠٦٧,٠
٥٥٥٧,٤	٤٥٧٩,٤
٧٩٠,٠	١١٤٥,٨
٢٨٨,٣	٢٦٢,٨
٢٠٠٧,٩	٣١٧٦,٦
٥١١,٠	٥١١,٠
١٢٤٨٠,٦	١١٧٤٢,٦
١٧٧٩,٤	١٩١٨,٨
١٤٢٦٠,٠	١٣٦٦١,٤

الأصول

نقد وأصول سائلة أخرى
ودائع لدى البنوك
أوراق مالية متداولة
أوراق مالية متوفرة للبيع
الاستثمار في الشركات التابعة
قروض وسلفيات
أصول أخرى
مجموع الأصول

الخصوم

ودائع من البنوك
ودائع من العملاء
أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
خصوم أخرى
تمويل أول لأجل
قروض ثانوية لأجل

مجموع الخصوم

حقوق الملكية

مجموع الخصوم وحقوق الملكية

تم احتساب الاستثمار في الشركات التابعة بالقيمة العادلة. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية.

(ب) بيان الدخل المختصر

السنة المنتهية في	السنة المنتهية في
٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
١٩٣,٣	١٤٨,٩
٢٠,٣	٢٢,٣
١٧,٢	٤,٤
٩,٣	١١,٩
٢٤٠,١	١٨٧,٥
٧٧,٦	٨٤,٤
١٦٢,٥	١٠٣,١
٤٨,٤	٤,٦
(٣٦١,٧)	(٩,٠)
(١٥٠,٨)	٩٨,٧
(١,٧)	(٥,٥)
(١٥٢,٥)	٩٣,٢

صافي إيرادات الفوائد

إيرادات الرسوم والعمولات
صافي إيرادات التداول
إيرادات أخرى

مجموع الإيرادات

مصروفات تشغيلية

صافي الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات

مخصصات أوراق مالية
مخصصات القروض والسلفيات

صافي الدخل / (الخسائر) قبل الضرائب

ضرائب على النشاطات الخارجية

صافي الدخل / (الخسائر)

تقرير

بازل ٢ الركيزة ٣

المحتويات

٨٠	الملخص التنفيذي
٨٠	١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢
٨٠	١-١ الركيزة ١
٨٢	٢-١ الركيزة ٢
٨٢	٣-١ الركيزة ٣
٨٣	٢. هيكل المجموعة والمخاطر الشاملة وإدارة رأس المال
٨٣	١-٢ هيكل المجموعة
٨٣	٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال
٨٤	٣-٢ أنواع المخاطر
٨٤	٤-٢ المخاطر في الركيزة ١
٨٧	٥-٢ المخاطر في الركيزة ٢
٨٨	٦-٢ المراقبة والتقارير
٨٨	٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال
٨٩	١-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان
٨٩	٢-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٩٠	٣-٣ متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٩٠	٤-٣ قاعدة رأس المال
٩١	٤. مخاطر الائتمان - افصاحات الركيزة ٣
٩١	١-٤ تعريف فئات التعرض للمخاطر
٩٢	٢-٤ وكالات تصنيف الائتمان الخارجية
٩٢	٣-٤ عرض مخاطر الائتمان في ظل بازل ٢
٩٣	٤-٤ التعرض للمخاطر
٩٧	٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها
٩٩	٦-٤ التسهيلات متأخرة السداد
١٠٠	٧-٤ إعادة هيكلة تسهيلات القروض
١٠٠	٥. مخاطر السوق - افصاحات الركيزة ٣
١٠٠	١-٥ مخاطر السوق
١٠٠	٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر
١٠٢	٣-٥ تحليل الحساسية
١٠٢	٦. مخاطر التشغيل - افصاحات الركيزة ٣
١٠٢	١-٦ مخاطر التشغيل
١٠٣	٧. التعرض للمخاطر غير المضمن في الميزانية والتوريق
١٠٣	١-٧ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات
١٠٤	٢-٧ المشتقات وأدوات العملات الأجنبية
١٠٥	٣-٧ مخاطر ائتمان الطرف المقابل
١٠٥	٤-٧ التوريق
١٠٦	٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر
١٠٦	١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي
١٠٨	٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى
١١٠	٩. نسب ملاءة رأس المال ونقاط أخرى
١١٠	١-٩ نسب ملاءة رأس المال
١١١	٢-٩ نقاط حول عملية التقييم لملاءة رأس المال
١١٢	١٠. دليل المصطلحات

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣

الملخص التنفيذي

تعتبر متطلبات بازل ٢ لمصرف البحرين المركزي إطاراً عاماً يمكن تطبيقه بشأن ملاءة رأس مال البنوك المرخصة في مملكة البحرين.

إن إدارة المخاطر وملاءة رأس المال ينسجمان مع الركيزة ٢ لبازل ٢ المتعلقة بمتطلبات الإفصاح والتي حددها مصرف البحرين المركزي بناءً على توجيهات لجنة بازل المتعلقة بالركيزة ٢. إن هذا التقرير يصف إدارة المخاطر في البنك وملاءة رأس المال والسياسات والممارسات، بما في ذلك معلومات مفصلة عن عملية احتساب ملاءة رأس المال.

ومنذ عام ٢٠٠٦، تقوم مجموعة بنك الخليج الدولي بصورة منتظمة برصد ملاءة رأس المال لغايات إدارة رأس المال الداخلي على أساس متطلبات بازل ٢ وكذلك استناداً إلى أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وهو ما يعتبر المؤشر الأساسي والموحد لمنهج المخاطر التشغيلية، فضلاً عن منهج النماذج الداخلية لمخاطر السوق.

وللأغراض التنظيمية، فإن البنك يطبق مبدئياً الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان. وفي الوقت المناسب وrehنا بموافقة مصرف البحرين المركزي فإن البنك يخطط لتطبيق منهج أسلوب التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، كونها أكثر ارتباطاً وتجانساً مع طريقة البنك في إدارة رأس المال الداخلي. وبالنسبة لمخاطر السوق، فإن البنك يستخدم أسلوب النماذج الداخلية. إن البنك طبق بشكل مبدئي أسلوب المؤشرات الأساسية لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية على الرغم من أن البنك في وضع يمكنه من تطبيق الأسلوب المعياري للمخاطر التشغيلية عند موافقة مصرف البحرين المركزي عليها.

إن نسبة الملاءة للفئة الأولى والكلية لرأس المال تتسجم مع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق إطار عمل مصرف البحرين المركزي المستند إلى متطلبات بازل ٢.

بلغ إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ما قيمته ٧,٧ ١٠٣٢١ مليون دولار أمريكي. وبلغت مخاطر الائتمان نسبة ٩,٩ بالمائة، مخاطر السوق ١,٣ بالمائة، والمخاطر التشغيلية ٨,٤ بالمائة من مجموع الأصول الموزونة بالمخاطر. الفئة الأولى لرأس المال ومجموع رأس المال التنظيمي قدرتا بـ ١٩٣٠,٠ مليون دولار أمريكي و ٨,٨ ٢٥٠٨ مليون دولار أمريكي على التوالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، كانت نسبة ملاءة الفئة الأولى لرأس المال والملاءة الكلية ٧,٧ ١٨,٣ بالمائة و ٣,٢ ٢٤ بالمائة على التوالي. ويسعى البنك إلى المحافظة على ملاءة الفئة الأولى لرأس المال فوق ٨ بالمائة، وملاءة كلية تتجاوز ١٢ بالمائة.

يعتبر البنك أن الركيزة ٣ للافصاحات في بازل ٢ مساهمة مهمة لزيادة الشفافية حيال المخاطر في القطاع المصرفي، وبصفة خاصة خلال الأوضاع السائدة في السوق والتي تتميز بعدم اليقين. وبهذا الخصوص، فإن البنك في هذا التقرير قد أفصح بشكل أكبر مما تتطلبه توجيهات الركيزة ٣ لدى مصرف البحرين المركزي، والبنك يفعل ذلك ليصل بمستوى الشفافية لما يعتقده مناسباً وملائماً لمن لهم به علاقة والمشاركين في السوق.

جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير هي كما كانت عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢

إن إطار عمل بازل ٢ يؤدي إلى تعزيز ممارسات إدارة المخاطر وعملياتها في المؤسسات المالية.

إن إطار عمل بازل ٢ في مصرف البحرين المركزي يستند إلى ثلاثة ركائز، وهو يتوافق مع إطار عمل بازل ٢ الذي وضعته لجنة بازل، والمستند إلى:

- ❖ الركيزة ١ احتساب مبالغ المخاطر الموزونة ومتطلبات رأس المال.
- ❖ الركيزة ٢ عملية المراجعة الإشرافية، بما في ذلك رؤوس الأموال الداخلية وعملية تقييم الملاءة (عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال).
- ❖ الركيزة ٣ الكشف عن إدارة المخاطر ومعلومات ملاءة رأس المال.

١-١ الركيزة ١

الركيزة ١ تبين أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. إن الركيزة ١ تضع تعريفاً وطريقة لاحتساب مبالغ المخاطر الموزونة وكذلك كيفية اشتقاق قاعدة رأس المال التنظيمي. إن نسبة ملاءة رأس المال تحتسب بقسمة قاعدة رأس المال التنظيمي على مجموع المخاطر الموزونة.

١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢ (تتمة)

١-١ الركيزة ١ (تتمة)

إن النسبة الناتجة أعلاه يجب المحافظة عليها أعلى من مستوى محدد ومعلن مسبقاً. وحسب متطلبات بازل ١ لتحديد رأس المال المطبقة سابقاً، فإن الحد الأدنى لنسبة ملاءة رأس المال في البنوك المرخصة في البحرين كانت ١٢ بالمائة مقارنة بالحد الأدنى لهذه النسبة لدى لجنة بازل والتي تبلغ ٨ بالمائة.

ومع طرح الركيزة ٢ فإن مصرف البحرين المركزي سيطبق النسبة الدنيا كبدائية من خلال ما تحدده المؤسسة المصرفية لذاتها، وكما سيوضح لاحقاً عند الحديث عن الركيزة ٢ في هذا التقرير. واعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ورهنا بإقرار مصرف البحرين المركزي لإرشادات الركيزة ٢ فإن على كافة البنوك المرخصة في البحرين المحافظة على نسبة ملاءة رأس المال عند ١٢ بالمائة كحد أدنى.

ويفرض مصرف البحرين المركزي أيضاً هامشاً قدره ٠,٥ بالمائة زيادة عن الحد الأدنى لنسبة ملاءة رأس المال لكافة البنوك المرخصة في البحرين. وفي حال انخفاضها عن ١٢,٥ بالمائة فيتم المطالبة بتقارير وقائية إضافية وخطة عمل رسمية تضع التعليمات اللازمة لاسترجاع المستوى المطلوب ويتم رفع الخطة لمصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يقوم مصرف البحرين المركزي بالطلب من البنك المحافظة بشكل فعال على مستوى نسبة ملاءة رأس المال عند ١٢,٥ بالمائة. لا يوجد نسبة دنيا أخرى للفئة الأولى لرأس المال مطلوب الالتزام بها ضمن إطار عمل مصرف البحرين المركزي لمتطلبات بازل ٢ ملاءة رأس المال. إلا أن توفير نسبة قوية لملاءة الفئة الأولى لرأس المال هو جزء من اهتمام البنك في عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي كونه يمثل الفئة الأولى لرأس المال للبنك.

حسب إطار عمل مصرف البحرين المركزي لمتطلبات بازل ٢ ملاءة رأس المال، يتم احتساب مبالغ المخاطر الموزونة بطرق أكثر تعقيداً وأكثر حساسية للمخاطر من التعليمات السابقة في بازل ١. اشتملت بازل ١ على كل من المخاطر الائتمانية والسوقية كمخاطر أساسية في حين تم تقديم المخاطر التشغيلية كنوع جديد من المخاطر في إطار عمل بازل ٢ ملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي. الجدول التالي يلخص أسلوب احتساب مبالغ المخاطر الموزونة لكل نوع من المخاطر ضمن إطار عمل بازل ٢ ملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي:

أسلوب تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي		
مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
الأسلوب المعياري	الأسلوب المعياري	أسلوب المؤشر الأساسي
أسلوب التصنيف الداخلي	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب المعياري

إن أسلوب البنك المطبق لكل نوع من المخاطر كان كما يلي:

(أ) مخاطر الائتمان

لغايات التقارير الرقابية، فإن البنك يستخدم الأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان، وهو أسلوب مشابه للقواعد السابقة لبازل ١ بخصوص تعليمات ملاءة رأس المال، ما عدا استخدام التصنيف الخارجي لاستخلاص مبالغ المخاطر الموزونة وإمكانية استخدام مجموعة واسعة من الضمانات المالية.

يتم تحديد مبالغ المخاطر الموزونة من خلال ضرب التعرض للمخاطر الائتمانية بمعامل المخاطر الموزونة والذي يعتمد على الطرف المقابل والتصنيف الخارجي للطرف المقابل في حال توفره.

داخليا، فإن البنك يحتسب متطلبات رأس المال من خلال أسلوب التصنيف الداخلي المعقد وذو الحساسية العالية على الرغم من كون النسبة المحسوبة غير مطلوبة حالياً لأغراض الالتزام بالتعليمات الرقابية.

(ب) مخاطر السوق

لأغراض تلبية متطلبات رأس المال التنظيمي مقابل مخاطر السوق فإن البنك يستخدم أسلوب النماذج الداخلية المبنية على نماذج القيمة المعرضة للمخاطر. واستخدام هذا الأسلوب لاحتساب رأس المال التنظيمي مقابل مخاطر السوق قد تمت الموافقة عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

(ج) مخاطر التشغيل

بحسب إطار عمل بازل ٢ ملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي، فإن على كافة البنوك المرخصة في البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي فيما يخص مخاطر التشغيل ما لم يتم منح الموافقة من قبل مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب المعياري. إن إرشادات بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي حالياً لا تسمح باستخدام أسلوب القياس المتقدم لمخاطر التشغيل. لغايات التقارير الرقابية، فإن البنك حالياً يطبق أسلوب المؤشر الأساسي، على الرغم من أنه لأغراض داخلية للمجموعة يقوم باحتساب متطلبات رأس المال باستخدام أسلوب القياس المتقدم.

تقرير

بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

١. مقدمة لإطار عمل بازل ٢ (تتمة)

١-١ الركيزة ١ (تتمة)

ج) مخاطر التشغيل (تتمة)

بحسب أسلوب المؤشر الأساسي، يتم احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي من خلال حاصل ضرب نسبة ثابتة (ألفا) مقدارها ١٥ بالمائة بمتوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة. وبحسب الأسلوب المعياري فإن متطلبات رأس المال التنظيمي يتم احتسابها على أساس معامل (بيتا) يتراوح بين ١٢ إلى ١٨ بالمائة، تطبق على متوسط إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة لثماني مجالات عمل محددة مسبقاً.

٢-١ الركيزة ٢

الركيزة ٢ توضح عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة المخاطر للمؤسسة المالية وفي نهاية المطاف تكشف عن ملاءة رأس المال لديها.

بحسب إرشادات الركيزة ٢ لدى مصرف البحرين المركزي يقوم كل بنك على حدة بتقييم المخاطر بمؤشرات مصرف البحرين المركزي وبالتالي يتم تحديد النسبة الدنيا لملاءة رأس المال لكل البنك. يقوم مصرف البحرين المركزي حالياً بإجراءات التقييم مما سيسمح له بتحديد النسب الدنيا لرأس المال بما يزيد عن ٨ بالمائة بناءً على تقييمه للمتانة المالية وممارسات إدارة المخاطر للمؤسسة. حالياً، ولحين إتمام تقييم كافة البنوك المرخصة في البحرين، فإن عليها الاستمرار بالالتزام بالنسبة الدنيا من ملاءة رأس المال بمستوى ١٢ بالمائة وبحسب إطار عمل بازل ١ السابق.

الركيزة ٢ تشمل عمليتين هما:

- ❖ عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- ❖ عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

إن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تتضمن إجراء مراجعة وتقييم لإدارة المخاطر ورأس المال المرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك. وقام البنك بتطوير عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال حول إطار عمل رأس المال الاقتصادي والذي تم تصميمه لضمان توفر الموارد الرأسمالية الكافية للمجموعة للإيفاء بمتطلبات رأس المال التنظيمي والداخلي، حتى في فترات الأزمات المالية أو الاقتصادية. إن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تتناول كل مكونات إدارة المخاطر لدى البنك، بدءاً من الإدارة اليومية لمخاطرها المهمة وحتى الإدارة الإستراتيجية لرأس مال المجموعة.

إن عملية المراجعة الإشرافية والتقييم التي يقوم بها مصرف البحرين المركزي تمثل تقييماً للضوابط الداخلية والحوكمة لدى البنك. إن عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مصممة للتأكد من أن المؤسسات تراقب مخاطرها المهمة وتوفر رأس المال اللازم وتطبق إجراءات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر.

إن المراجعة الإشرافية والتقييم تشجع أيضاً المؤسسات على تطوير وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة لقياس ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل المذكورة في صميم إطار عمل الركيزة ١. ومن المخاطر الأخرى غير المغطاة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال في الركيزة ١ والتي تشمل مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة البنكية الدفترية، مخاطر الأعمال ومخاطر التركيز. هذه المخاطر يتم تغطيتها إما من خلال رأس المال أو عمليات إدارة المخاطر والتحوط المستندة للركيزة ٢.

٣-١ الركيزة ٣

ضمن إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي، الركيزة ٣ تبين كيف، متى وعلى أي مستوى من المعلومات يجب الإفصاح عنها حيال ممارسات المؤسسة لإدارة المخاطر وملاءة رأس المال.

إن الإفصاحات تشمل معلومات تفصيلية كمية ونوعية. تعتبر إفصاحات الركيزة ٣ استكمالاً للركيزتين الأوليتين وعملية المراجعة الإشرافية المصاحبة. تهدف الإفصاحات إلى تمكين الأطراف ذوي العلاقة والمتواجدين في السوق لتقييم مدى قابلية المؤسسة في مواجهة المخاطر ولتشجيع كافة البنوك من خلال ضغوطات السوق للتحويل إلى مزيد من النماذج المتطورة في إدارة المخاطر.

بحسب التعليمات الحالية، فإن الإفصاحات الجزئية مطلوبة في التقرير النصف السنوية والتي تشمل تحليلاً كمياً بشكل رئيسي، في حين أن الإفصاح الكامل ضروري في التقرير المالي السنوي.

في هذا التقرير، فإن البنك يفسح بأكثر من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية ويقدم إفصاحات عن تعرضه للمخاطر لكل ما هو مضمن في الميزانية أو خارجها. إن الإفصاحات الواردة في هذا التقرير، بالإضافة للإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، تم عرضها وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال

هذا القسم يحدد مبادئ توحيد حسابات المجموعة وقاعدة رأس المال للبنك واحتسابه بما يتوافق مع إرشادات الركييزة ١ ويعرض المبادئ والسياسات المطبقة وطريقة التحكم بالمخاطر ورأس المال.

٢-١ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أسس موحدة، بحيث يتضمن ذلك توحيد كافة الشركات التابعة حسب المعايير الدولية للتقارير المالية. لغايات ملاءة رأس المال، يتم تضمين كافة الشركات التابعة ضمن هيكل مجموعة بنك الخليج الدولي (شركة مساهمة بحرينية). في حين أن طريقة مصرف البحرين المركزي لاحتساب ملاءة رأس المال تتقبل الأسلوب العادي والمجمع للقوائم المالية.

بحسب إطار عمل ملاءة رأس المال لدى مصرف البحرين المركزي، وكذلك إطار عمل بازل ٢ للشركات التابعة العاملة وفق أحكام تشريعات أخرى، يستطيع البنك توحيد قوائمه ضمن تشريعات إطار عمل بازل ٢ التي تتبعها دول مقر الشركات التابعة. وبحسب طريقة القوائم الموحدة فإن الأصول الموزونة بالمخاطر للشركات التابعة يتم توحيدها مع بقية المجموعة بناءً على تعليمات الجهات ذات العلاقة لتحديد إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر للمجموعة.

إن الشركة التابعة الرئيسية للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، تتبع في نظامها لأحكام سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة ويتم احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر حسب تعليمات هذه السلطة.

الشركات التابعة الرئيسية وأسس التوحيد لغايات ملاءة رأس المال كانت كما يلي:

الشركة التابعة	الدولة	نسبة الملكية	أسس التوحيد
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	المملكة المتحدة	١٠٠٪	تجميع
جي أي بي للخدمات المالية	المملكة العربية السعودية	١٠٠٪	توحيد كامل
جي أي بي انفستمنت	البحرين	١٠٠٪	توحيد كامل

ولا يوجد أي استثمار في شركة تابعة يتم طرحه من رأس المال التنظيمي للمجموعة.

٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال

يهتم البنك بالمخاطر من خلال مجموعة متكاملة من سياسات إدارة المخاطر والإجراءات والحدود، وتوظيف مهنيين مؤهلين بمهارات ملائمة، والاستثمار في التكنولوجيا والتدريب، والتشجيع الفعال لثقافة إدارة مخاطر جيدة على كل المستويات. ومن المبادئ الرئيسية لهذه الثقافة مبدأ الفصل الواضح بين المهام المتعارضة وتتابع التقارير بين من يقوم بالإجراء ومن يقوم بالموافقة عليه. إن إدارة المخاطر في المجموعة تدعم من خلال الكشف والقياس والتجميع وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها.

لقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة سياسات المخاطر من بين أعضائه، لتقوم بمراجعة مخاطر المجموعة ورفع التقارير لمجلس الإدارة بخصوص ذلك. ويكون للمجلس المسؤولية النهائية في وضع مؤشرات المخاطر العامة والحدود التي تقوم المجموعة بالعمل ضمنها، وتتضمن مسؤولية المجلس وضع نسب رأس المال المستهدفة. يقوم المجلس بمراجعة مخاطر المحافظ والتعرض للمخاطر المهمة وكذلك سياسات المخاطر العامة للمجموعة والإجراءات والضوابط.

وتعتبر لجنة الإدارة، والتي يرأسها الرئيس التنفيذي، المسئول الأول عن الموافقة على سياسات اخذ المخاطر والأنشطة ضمن الحدود المعرفة من قبل المجلس. تقوم لجنة المخاطر للمجموعة بمساعدة لجنة الإدارة في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر.

تتكون لجنة المخاطر للمجموعة، التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر، من كبار المختصين بالمخاطر في المجموعة وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على المنتجات الجديدة، طرق قياس المخاطر، وعمليات التحكم بالمخاطر. وتقوم لجنة المخاطر للمجموعة أيضا بمراجعة كل سياسات المخاطر والحدود التي تحتاج موافقة لجنة الإدارة. وتقدم لجنة إدارة الأصول والخصوم والتي يرأسها رئيس إدارة الاستثمار والخزينة بتقديم مراجعة لأنشطة الأصول والخصوم في البنك. وتقوم بالتنسيق بين وظائف الأصول والالتزامات باعتبارها الصلة بين مصادر التمويل واستخدامها في مختلف مجالات الأعمال.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٢ إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

فيما يخص الضوابط، فإن عملية إدارة المخاطر يتم تسهيلها من خلال مجموعات وظيفية مستقلة، والتي تقوم برفع تقارير مباشرة للإدارة العليا. هذه الوظائف تشمل التحكم بمخاطر الائتمان، التحكم بمخاطر السوق، التحكم بمخاطر التشغيل، الضوابط المالية والتدقيق الداخلي. إن هذا المنهج يسهل القيام بإدارة فعالة للمخاطر من خلال الكشف والقياس والمراقبة للمخاطر من نواحي مختلفة.

يعتبر المدقق الداخلي مسؤولاً عن إجراء برامج فحص المخاطر المصممة لتوفير الحماية للأصول. وهذا يتضمن التأكد من أن آليات التحكم في وضعها الصحيح وتعمل بشكل فعال وتتماشى مع سياسات المجموعة وإجراءاتها وكذلك مع القوانين والتعليمات. وتتضمن أعمال المدقق الداخلي التأكد من فعالية وظائف إدارة المخاطر وكذلك آليات ضبط وحدات الأعمال. كما تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق السنوية وتتلقى بشكل دوري تقارير أعمال التدقيق.

تقوم سياسة المجموعة على أساس المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية للمحافظة على ثقة المستثمر والعميل واستمرارية التطور المستقبلي لأعمال المجموعة. تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتنفذ تعديلات على ذلك الهيكل أخذة بالاعتبار الظروف الاقتصادية وخطة الأعمال الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال من خلال دفع التوزيعات أو إصدار الأسهم الجديدة.

يعتبر رئيس الشؤون المالية مسؤولاً عن عملية التخطيط الاستراتيجي لقاعدة رأس المال. تخطيط رأس المال يتضمن تقارير ملاءة رأس المال، رأس المال الاقتصادي وتقديرات المؤشرات، مثل احتمالية التعثر أو تقديرات الخسارة نتيجة التعثر المستخدمة في احتساب رأس المال الاقتصادي. ويعتبر رئيس الشؤون المالية مسؤولاً أيضاً عن الإطار العام لإدارة الميزانية.

إن هيكل الحوكمة للمخاطر وإدارة رأس المال تم توضيحها في الجدول التالي:

مجلس الإدارة		
لجنة التدقيق		لجنة سياسات المخاطر
الرئيس التنفيذي		
لجنة الإدارة (الرئيس: الرئيس التنفيذي)	لجنة المخاطر للمجموعة (الرئيس: رئيس إدارة المخاطر)	لجنة إدارة الأصول والخصوم (الرئيس: رئيس إدارة الاستثمار والخزينة)

المخاطر، السيولة، مسؤوليات إدارة رأس المال تم شرحها في الجدول التالي:

الرئيس التنفيذي	
رئيس الشؤون المالية	رئيس إدارة المخاطر
إطار عمل إدارة الميزانية العمومية إطار عمل إدارة رأس المال مخاطر التشغيل	إطار عمل إدارة المخاطر والسياسات الضوابط الائتمانية للمجموعة مخاطر الائتمان مخاطر السوق مخاطر السيولة

٢-٣ أنواع المخاطر

إن المخاطر الرئيسية المصاحبة لأنشطة المجموعة للأعمال تتمثل في الائتمان، السوق، مخاطر السيولة والتشغيل. في الفقرات التالية شرح لهذه المخاطر وملاحظات حول إدارة هذه المخاطر والتحكم بها وفق الركيزة ١ من بازل ٢ والتي يتم من خلالها التعرف على هذه المخاطر.

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١

تشكل الركيزة ١ الأساس لاحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي وعليه يمكن تحديد ثلاثة أنواع خاصة من المخاطر: مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١ (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يفشل العميل، الطرف المقابل، أو المصدر للأوراق المالية أو أدوات التمويل الأخرى في الإيفاء بالتزامات الدفع حسب العقد والذي يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر في مجال التدفقات النقدية أو القيمة السوقية. وتعتبر مخاطر الائتمان هي النوع المسيطر الذي تواجهه المجموعة في أنشطتها البنكية والاستثمارية والخزينة سواء المضمنة في الميزانية أو خارجها. وحين يكون بالامكان، فإن المجموعة تسعى لتقليص مخاطر الائتمان باستخدام تقنيات متعددة تشمل:

- ❖ الدخول في اتفاقات المقاصة مع الطرف المقابل والتي تسمح بمقابلة الحسابات المدينة والدائنة.
- ❖ الحصول على ضمانات
- ❖ الحصول على ضمانات من طرف ثالث لالتزامات الطرف المقابل
- ❖ وضع شروط وعقود على المقترضين الالتزام بها

تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال وتتم مراقبته بدقة بما يتماشى مع سياسات وإجراءات ائتمانية معرفة بشكل جيد. قبل الموافقة على عرض التمويل يتم تقييم مخاطر الائتمان بشكل مفصل من خلال تحليل الوضع المالي للمقترض وكذلك موقعه في السوق وبيئة العمل ونوعية الإدارة. إن عملية تقييم المخاطر توجد تصنيفاً ائتمانياً داخلياً لمخاطر الطرف المقابل وهذا التصنيف يؤثر على قرار منح الائتمان وشروطه. وللعمليات في دولة أخرى يتم تحليل مخاطر تلك الدولة أيضاً. إن قرار الائتمان لأي طرف مقابل يتم بناءً على مجموع التعرض للمخاطر للمجموعة المرتبط بذلك الطرف المقابل ومؤسساته. إن وضع حدود ائتمانية على مستوى المجموعة وكذلك متطلبات قرار الموافقة يتم من خلال توجيهات وموافقة المجلس وقياس ومراقبة والتحكم في مخاطر الائتمان والذي يتم على مستوى المجموعة بشكل مستمر. إن التعرض للمخاطر بشكل عام يتم تقييمه للتأكد من التنوع الكبير لمخاطر الائتمان. إن خطر التركيز المحتمل تتم على أساس المنتج، الصناعة، المقترض الواحد، تصنيف مخاطر الائتمان، والجغرافيا يتم تقييمه بهدف تحسين تنوع المحفظة. إن وضع الحدود ومستويات التعرض للمخاطر الفعلية يتم مراجعتها من خلال رئيس إدارة المخاطر ومسؤول الائتمان الأول وأعضاء آخرين من الإدارة العليا. إن كل مخاطر الائتمان تتم مراجعتها مرة كل عام على الأقل. إن سياسات وإجراءات الائتمان تم تصميمها لإبراز التعرض للمخاطر والذي يتطلب مراجعة ومراقبة مفصلة أكثر بصورة مبكرة. إن مخاطر الائتمان المرافقة لأسعار الصرف وأدوات المشتقات يتم تقييمها بنفس الأسلوب فيما يخص الأنشطة المضمنة في الميزانية. إن المجموعة تستغل بشكل رئيسي حركات المشتقات للوصول إلى تبادل مقبول وتسهيل حركات العميل وكذلك إدارة الفائدة ومخاطر أسعار الصرف المرافقة للقروض طويلة الأجل. والاقتران والأنشطة الاستثمارية. خلافاً عن المنتجات في قائمة الميزانية، التي تعكس قيمة القرض وفوائده بأقصى المخاطر للائتمان، فإن القيمة الإجمالية العائدة لأسعار الصرف أو حركات المشتقات عادة تزيد التعرض للمخاطر الائتمانية بهامش ملحوظ. إن قياس التعرض للمخاطر الائتمانية لأسعار الصرف وأدوات المشتقات يمكن اعتباره كلفة استبدال بمعدلات السوق الحالية بالإضافة إلى قيمة مناسبة لحجم المركز والتذبذب والعمر المتبقي. إن عقود المشتقات قد تحمل أيضاً مخاطر قانونية، وعليه فإن المجموعة تسعى لتقليص هذه المخاطر من خلال اتفاقيات تعاقدية نموذجية.

ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر خسارة قيمة الأدوات المالية والمحافظ نتيجة التغير السلبي في أسعار ومعدلات السوق وأحوال السوق مثل السيولة. تبرز مخاطر السوق نتيجة إدارة المجموعة لأصولها وخصومها ومتاجرتها وأنشطة الاستثمار.

تصنف مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة إلى ما يلي:

مخاطر سعر الفائدة نتيجة التعرض لمخاطر التغير في مستوى ومعدل التغير التذبذب في سعر الفائدة. إن مخاطر الهوامش الائتمانية تأتي نتيجة زيادة عائد الفائدة للورقة المالية مع انخفاض سعرها مقارنة مع العائد المستهدف نتيجة تحركات السوق العامة لمعدل وتصنيف الورقة المالية. إن مخاطر سعر الفائدة تعتبر من مخاطر السوق الرئيسية التي تواجهها المجموعة وتبرز بسبب أنشطة المجموعة الاستثمارية في أوراق الدين، الأصول، وإدارة الالتزامات وكذلك بيع الديون وأدوات المشتقات خارج قائمة الميزانية.

مخاطر أسعار العملات نتيجة التعرض لمخاطر التغير في أسعار صرف العملات وتذبذب قيمها الحالية والأجلة. تبرز مخاطر أسعار الصرف لدى المجموعة نتيجة متاجرتها بالعملات ومشتقاتها.

مخاطر الأسهم وتبرز من خلال التعرض لمخاطر تغير وتذبذب أسعار الأسهم ومؤشرات الأسهم.

تقرير

بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٤ المخاطر في الركيزة ١ (تتمة)

ب) مخاطر السوق (تتمة)

تسعي المجموعة لإدارة التعرض لمخاطر السوق التي تواجهها من خلال تنويع التعرض للمخاطر عبر أسواق متباينة والقيام بعمليات التحوط المتعلقة بالأوراق المالية أو من خلال أدوات المشتقات خارج قائمة الميزانية. وإدارة مخاطر المجموعة، فإنها بالإضافة إلى ممارستها الحكيمة وخبرة الإدارة، تستغل المجموعة هيكل الحدود والذي يشمل تلك المرتبطة بمراكز الاستثمار والمحفظه والاستحقاق والحد الأقصى المسموح للخسارة. من العناصر الرئيسية في إطار عمل إدارة مخاطر السوق لدى المجموعة هو تقدير الخسائر المستقبلية المتوقعة والتي قد تبرز نتيجة حركة السوق السالبة. المجموعة تستخدم مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر لتقدير مثل هذه الخسائر. يتم اشتقاق القيمة المعرضة للمخاطر من نماذج كمية تستخدم الإحصاء ونماذج المحاكاة والتي تأخذ بعين الاعتبار معدلات السوق والأسعار التي من الممكن أن تغير قيمة الاستثمار وهي تشمل سعر الفائدة وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم وتذبذبها المتوقع ومدى الارتباط بين هذه المتغيرات. إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمجموعة يعتمد منحني مونتني كارلو للمحاكاة والذي يستخدم التذبذب التاريخي والارتباط لاشتقاق منحني التوزيع للأرباح والخسائر من خلال عدة آلاف من السيناريوهات.

تأخذ القيمة المعرضة للمخاطر بعين الاعتبار المنافع المحتملة نتيجة التنويع على المراكز المختلفة في كل محفظة أو عبر المحافظ المختلفة. وتماشياً مع الممارسات العامة في السوق يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر لكل الأدوات المالية التي تتوفر لها أسعار يومية أو مؤشرات مناسبة. تستخدم القيمة المعرضة للمخاطر كأداة إدارة مخاطر فعالة وإضافة مهمة لمحدودية القاعدة غير الإحصائية لهيكل الحدود. إنها تسمح بقياس موحد ومستمر لمخاطر السوق عبر كافة الأنشطة والمنتجات التي تطبق عليها. تتم مراقبة التعرض للمخاطر مقابل مدى من الحدود لكل من تصنيف الخطر والمحفظه ويتم رفع التقارير بها بشكل منتظم ومراجعتها من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

وتكمن محدودية القيمة المعرضة للمخاطر في أن التحركات السابقة للسوق قد لا توفر التقديرات الدقيقة لخسائر السوق المستقبلية. إن التحليل التاريخي لتحركات السوق أظهرت بأن الحركات ذات الحد الأقصى (أي مستوى ثقة أكثر من ٩٩ بالمائة) تحدث بشكل متكرر أكثر من تقديرات نماذج القيمة المعرضة للمخاطر. إن اختبارات الحساسية تُجرى بانتظام لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة في الأسواق غير الطبيعية. وعليه، فإن اختبار الحساسية مع القيمة المعرضة للمخاطر يقدمان صورة أكثر تكاملاً لمخاطر السوق. تقوم المجموعة دورياً بإجراء اختبار الحساسية المبني على التغيرات في معدلات السوق والأسعار الناتجة مقابل سيناريوهات لشدات السوق المعدة مسبقاً، والتي تشمل أحداث سوق تاريخية أو افتراضية. وتشمل السيناريوهات التاريخية الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، الأزمة الروسية عام ١٩٩٨، وأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وأزمة الائتمان عام ٢٠٠٨. وبالإضافة، فإن المجموعة تنفذ اختبار حساسية مبني على افتراضات مطورة داخلياً لسيناريوهات حساسية السوق. ويتم إجراء الاختبار على كافة محافظ مخاطر السوق المهمة.

ج) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة نتيجة فشل أو عدم كفاءة العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية سواء عالمية أو محلية أو طبيعية. انه خطر كامن يواجهه كل الأعمال ويغطي أحداث مخاطر تشغيلية محتملة كثيرة تشمل توقف الأعمال وفشل الأنظمة والاختلاس الداخلي أو الخارجي وممارسات العاملين وسلامة مكان العمل وممارسات العملاء والأعمال، تنفيذ الأعمال وإدارة العمليات وتضرر الأصول العينية.

ولأن مخاطر التشغيل لا يمكن إزالتها بالكامل، فإن المجموعة تحرص على تقليل المخاطر عبر التأكيد على توفر بنية تحتية رقابية قوية في كافة اقسام البنك، وتشتمل سياسات وإجراءات إدارة مخاطر التشغيل المختلفة على تدريب فعال للكادر ورقابة ملائمة لحماية الأصول وتسجيلها والفصل بين المهام والادارة المالية وتقديم التقارير، بالإضافة إلى استراتيجيات الرقابة الأخرى وتشمل توفير خطط استمرارية الأعمال والتأمين وهي تكمل عمليات الرقابة أينما كان ذلك ممكناً.

ويمتلك البنك إطاراً مستقلاً لإدارة المخاطر التشغيلية. ويتم إجراء تقييم شامل للمخاطر ضمن هذا الإطار لتحديد مخاطر التشغيل الكامنة في أعمال المجموعة وإجراءاتها وأنظمتها. كذلك تتم مراجعة الإجراءات الرقابية وتعزيزها إذا لزم الأمر.

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٥ المخاطر في الركيزة ٢

إن الأنواع الأخرى من المخاطر يتم تقييمها من خلال الركيزة ٢، يقوم البنك بقياس وإدارة هذه الأنواع من المخاطر على الرغم من أنها لم يتم تضمينها في احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. إن معظم أخطار الركيزة ٢ مضمنة في احتساب البنك رأس المال الاقتصادي الداخلي. وتشمل أنواع مخاطر الركيزة ٢ مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك ومخاطر الأعمال ومخاطر التركيز.

(أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم كفاية التمويل لمواجهة التزامات المجموعة المالية في الوقت المطلوب وعند استحقاقها. تبرز المخاطر من الاختلاف في الوقت بين استحقاقات الأصول والالتزامات للمجموعة. وهي تشمل مخاطر الخسائر التي تبرز مما يلي:

- ❖ الاضطرار الى بيع الأصول بأقل من سعر السوق العادي
- ❖ زيادة الودائع أو الاقتراض بمعدلات عالية
- ❖ استثمار الفائض من النقد بأقل من معدلات السوق

لقد تم تصميم سياسات إدارة السيولة للتأكد من توفر التمويل في كل الأوقات العادية والصعبة لمقابلة الاحتياجات النقدية للمجموعة، حتى في الأحوال الصعبة. في الأحوال العادية، فإن الهدف هو ليس التأكد من توفر النقد الكافي لمقابلة الالتزامات المالية الحالية فحسب بل أيضاً تسهيل توسع الأعمال. ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق تحكم دقيق في السيولة. يوفر هذا التحكم الحصول على التمويل بدون انكشاف ودون زيادة الكلفة من تسهيل الأصول أو عرض أسعار أعلى للودائع.

إن التحكم بالسيولة للمجموعة يضمن على المدى القصير بأن تدفق النقد المستقبلي للمحافظة نتيجة استحقاق الأصول كافياً لمقابلة استحقاق الالتزامات. التحكم بالسيولة يوفر أيضاً المحافظة على مخزون السيولة والأصول الجاهز للاستحقاق وقاعدة الودائع المتنوعة من حيث الاستحقاق والمودعين.

إن إدارة السيولة والنقد يتم التعامل معها في المجموعة مبدئياً على المستوى الجغرافي للمؤسسات ضمن حدود موافق عليها. إن هذه الحدود تأخذ بالاعتبار عمق الأسواق والسيولة التي تعمل بها المؤسسات.

إن السياسة العامة للمجموعة تؤكد بأن كل وحدة جغرافية تعتمد على ذاتها في ما يتعلق بالنقد اللازم لعملياتها.

إن سياسات السيولة للمجموعة تتضمن ما يلي:

- ❖ مراقبة (أ) التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية مقابل الحدود المعتمدة و(ب) مستوى السيولة للأصول المتوفرة في حال حدوث أزمات.
- ❖ مراقبة نسب السيولة في قائمة الميزانية.
- ❖ مراقبة مصادر النقد للتأكد من أن النقد قد تم الحصول عليه من مصادر متنوعة.
- ❖ مراقبة تركيز المودعين لتعاشي الاعتماد على مودعين محددين.
- ❖ المحافظة على مستوى جيد من شروط التمويل.
- ❖ الاحتفاظ بالسيولة وتمويل خطط الطوارئ. وتوضح هذه الخطط المؤشرات الأولية لحالات الأزمات وتصف الإجراءات اللازم اتخاذها في الأحوال العامة أو الكوارث وفي ذات الوقت تقليل آثارها السلبية طويلة المدى على أنشطة المجموعة.

(ب) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تبرز مخاطر سعر الفائدة الهيكلي في صلب قائمة الميزانية للمجموعة كنتيجة لعدم مقابلة إعادة التسعير مع حساسية سعر الفائدة للأصول والالتزامات المالية. وتتم إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وعبر استخدام نماذج لتقييم حساسية الإيرادات لحركة سعر الفائدة.

(ج) مخاطر الأعمال

تمثل مخاطر الأعمال التذبذب الكامن في الإيرادات في كل الأعمال بسبب عدم التيقن من الإيرادات والتكاليف المرافقة للتغير في بيئة التنافس الاقتصادية. يتم تقييم مخاطر الأعمال بناءً على التذبذب التاريخي المرصود في الأرباح والخسائر.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٢-٥ المخاطر في الركيزة ٢ (تتمة)

د) مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي مخاطر مرتبطة بدرجة تنوع محفظة الائتمان أي الخطر الكامن في ممارسة الأعمال مع أعداد كبيرة من العملاء أو عدم التساوي في التعرض للمخاطر على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية.

يتم ضبط مخاطر التركيز في البنك لإطار رأس المال الاقتصادي باستخدام نماذج محفظة مخاطر الائتمان التي تأخذ في الاعتبار التركيز على العميل الفرد في محفظة الائتمان. ويتم تطبيق إضافة رأس المال الاقتصادي عندما يتجاوز انكشاف الطرف المقابل حداً معيناً.

يتم تقييم مخاطر التركيز المحتملة حسب المنتج، القطاع، المقترض الواحد، والموقع الجغرافي بشكل دوري بهدف تحسين التنوع الكلي للمحفظة. ويتم مراجعة الحدود الموضوعية والمستوى الفعلي للتعرض للمخاطر بشكل دوري من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

٢-٦ المراقبة والتقارير

إن مراقبة المخاطر ورفع التقارير بخصوصها يتم تطبيقها بشكل يومي لمخاطر السيولة والسوق، وبشكل شهري أو ربع سنوي لمخاطر الائتمان وبشكل ربع سنوي لمخاطر التشغيل.

يتم رفع التقارير بالمخاطر بشكل دوري للإدارة العليا ومجلس الإدارة. يتلقى مجلس الإدارة تقارير المخاطر الداخلية لتشمل مخاطر السوق، الائتمان، التشغيل والسيولة.

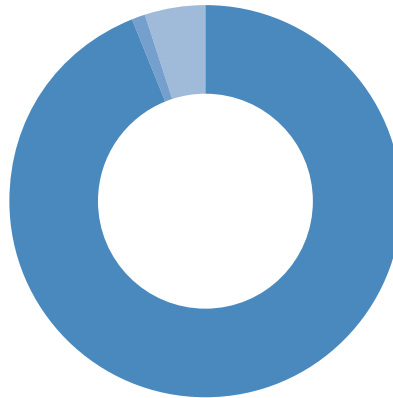
إدارة رأس المال تشمل نسب رأس المال الاقتصادي الداخلي والتنظيمي، ويتم رفع التقارير بها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشكل شهري.

٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال

هذا القسم يبين متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة وقاعدة رأس المال.

إن مكونات متطلبات رأس المال التنظيمي الكلي هي ما يلي:

متطلبات رأس المال الرقابية



نوع المخاطر	النسبة (%)
رأس المال لمخاطر الائتمان	٩٣,٩
رأس المال لمخاطر السوق	١,٣
رأس المال لمخاطر التشغيل	٤,٨
المجموع	١٠٠,٠

٢. هيكل المجموعة وإدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

٣-١ متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان

لغايات التقارير الرقابية، فإن البنك يقوم باحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان على أساس الأسلوب المعياري. وبحسب الأسلوب المعياري للتعرض للمخاطر داخل وخارج قائمة الميزانية يتم تحديد فئة التعرض للمخاطر على أساس نوع الطرف المقابل أو طبيعة التعرض للمخاطر. وحسب إطار ملاءة رأس المال في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي تسمى فئات المخاطر محافظ معيارية. إن المحافظ المعيارية الرئيسية تشمل مطالبات على الدول، مطالبات على بنوك ومطالبات على شركات كبرى. بعد تحديد التعرض للمخاطر بالمحافظ المعيارية ذات العلاقة، يتم اشتقاق مبالغ المخاطر الموزونة بناءً على أوزان محددة للمخاطر. وبحسب الأسلوب المعياري فإن الأوزان يتم توفيرها من قبل مصرف البحرين المركزي ويتم تحديدها بناءً على تصنيف ائتمان خارجي للطرف المقابل. ويتم اشتقاق تصنيف الائتمان خارجياً من قبل هيئات تصنيف خارجية مرخصة وموافق عليها من قبل مصرف البحرين المركزي. إن البنك يستخدم تصنيف كل من ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش.

وبشكل عام فإن التعرض للمخاطر ومبالغ المخاطر الموزونة ومتطلبات رأس المال لتحليل مخاطر الائتمان حسب المحفظة المعيارية تم عرضها في الجدول التالي:

التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر	مجموع التعرض	مبالغ المخاطر	مبالغ المخاطر	متطلبات رأس المال
المصنفة	غير المصنفة	للمخاطر	وزن المخاطر	الموزونة	رأس المال
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٢٣١٢,٧	-	٢٣١٢,٧	١%	٢٣,٣	٤,٠
-	٦,٩	٦,٩	١٠٠%	٦,٩	٠,٨
٦٤٣٨,٥	٣١٤,٦	٦٧٥٣,١	٢٧%	١٨١٧,٩	٢١٨,١
٩٨٠,٥	٦٠٩٦,٧	٧٠٧٧,٢	٩٣%	٦٥٩٦,٣	٧٩١,٦
-	٣٤٢,٩	٣٤٢,٩	١٢٢%	٤١٩,٣	٥٠,٣
-	٤٧٢,٦	٤٧٢,٦	١٣٦%	٦٤٢,٧	٧٧,١
٤,٣	١٨٤,٦	١٨٨,٩	٩٨%	١٨٥,٠	٢٢,٢
٩٧٣٦,٠	٧٤١٨,٣	١٧١٥٤,٣	٥٧%	٩٧٠١,٤	١١٦٤,١

تم تحديد التعرض للمخاطر اخذين بعين الاعتبار التحوط الممكن تطبيقه على مخاطر الائتمان. إن معالجة التحوط من مخاطر الائتمان تم توضيحها بشكل مفصل في القسم ٤-٤ (ز) من هذا التقرير.

إن التعرض للمخاطر غير المصنفة للبنوك بشكل عام تمثل قروضاً ثانوية غير مصنفة لبنوك مصنفة.

إن تعريفات كل محفظة معيارية وما يرتبط بها من متطلبات مبالغ المخاطر الموزونة تم تناولها في القسم ٤ من هذا التقرير.

٣-٢ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق

يستخدم البنك نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لاحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي المرتبط بمخاطر السوق العامة.

إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر من خلال نموذج داخلي خاضع لمعامل مضاعف يتم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي. إن معامل الضرب للبنك حدده مصرف البحرين المركزي عند ٢,٥. وقد تمت زيادة معامل الضرب من قبل مصرف البحرين المركزي من الحد الأدنى التنظيمي ٣,٠ خلال عام ٢٠٠٨ بناءً على عدد من فحوصات الاستثناءات المسجلة في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. إن مخاطر المتاجرة التي سببت رفع استثناءات الفحص التراجعي في عام ٢٠٠٧ قد تم تسهيلها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

وتمت إضافة مخاطر محددة أخرى لمخاطر السوق العامة. ويتم ضرب نتيجة قياس مخاطر السوق بـ ١,٢,٥، وهي تضم النسبة الدنيا لرأس المال وهي ٨ بالمائة، ليعطي التعرض لمخاطر السوق وزناً على أساس متناغم مع وزن التعرض لمخاطر الائتمان.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال (تتمة)

٣-٢ متطلبات رأس المال لإخاطر السوق (تتمة)

في الجدول التالي وصف لمتطلبات رأس المال ومبالغ المخاطر الموزونة لمخاطر السوق:

متطلبات رأس المال مليون دولار أمريكي	مبالغ المخاطر الموزونة مليون دولار أمريكي	
٦,٦	٥٤,٧	مخاطر سعر الفائدة
٠,٤	٣,٣	مخاطر أسعار الصرف
٠,٤	٣,٢	مخاطر الأسهم
٧,٤	٦١,٢	إجمالي مخاطر السوق العامة
٨,١	٦٧,٩	إجمالي مخاطر السوق المحددة
١٥,٥	١٢٩,١	الإجمالي

٣-٣ متطلبات رأس المال لإخاطر التشغيل

لغايات التقارير الرقابية، يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل حسب أسلوب المؤشر الأساسي. وحسب هذا الأسلوب، يتم ضرب متوسط إجمالي الدخل للمجموعة للسنوات الثلاث السابقة بمعامل ألفا ثابت. وقد تم تحديد معامل ألفا عند ١٥ بالمائة في إطار ملاءة رأس المال في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي.

وقد بلغت متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ حوالي ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي.

٣-٤ قاعدة رأس المال

يبين الجدول أدناه قاعدة رأس المال التنظيمي:

الفئة الأولى لرأس المال مليون دولار أمريكي	الفئة الثانية لرأس المال مليون دولار أمريكي	الإجمالي مليون دولار أمريكي	
٢٥٠٠,٠	-	٢٥٠٠,٠	رأس المال المكتتب به
٧,٦	-	٧,٦	علاوة الإصدار
١٧٩,٤	-	١٧٩,٤	الاحتياطي الإجباري
١١٦,٩	-	١١٦,٩	الاحتياطي الاختياري
(٨٧٠,٧)	-	(٨٧٠,٧)	الإيرادات المستبقة (الخسائر) / الأرباح غير المتحققة حسب القيمة العادلة
٧,٨	١١,٠	(٣,٢)	للأوراق المالية المتوفرة للبيع إجمالي مخصصات الديون المتعثرة (بمخاطر موزونة تبلغ ١,٢٥ بالمائة)
١٢٩,٠	١٢٩,٠	-	التمويل الثانوي
٤٣٨,٨	٤٣٨,٨	-	
٢٥٠٨,٨	٥٧٨,٨	١٩٣٠,٠	الفئة الأولى والفئة الثانية لقاعدة رأس المال

إن الفئة الأولى لرأس المال هي بمثابة رأس المال المدفوع ويشمل رأس المال المكتتب به، علاوة الإصدار، الإيرادات المستبقة والاحتياطيات المقبولة. أما الخسائر المستبقة بعد تضمين أرباح السنة الحالية فقد احتسبت ضمن الفئة الأولى لرأس المال بعد موافقة المدقق الخارجي. الاحتياطيات المقبولة تطرح منها أرباح وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة احتساب القيمة العادلة للسندات وصفقات تحوط المشتقات المعدة للبيع مع استثناء الأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن إعادة احتساب القيمة العادلة للسندات والمصنفة على أنها متوفرة للبيع. تم تضمين الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المصنفة كمتوفرة للبيع ضمن الفئة الأولى لرأس المال. الأرباح غير المتحققة على السندات والمصنفة على أنها متوفرة للبيع فهي تم احتسابها في الفئة الثانية لرأس المال.

الفئة الثانية لرأس المال تشمل القروض الثانوية، المخصصات المجمعة و٥ بالمائة من إجمالي الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة احتساب القيمة العادلة للسندات المصنفة على أنها متوفرة للبيع.

٣. متطلبات رأس المال التنظيمي وقاعدة رأس المال (تتمة)

٤-٣ قاعدة رأس المال (تتمة)

إن التمويل الثانوي وباللغة قيمته ٤٢٨,٨ مليون دولار أمريكي تمثل التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي خاضعة للدفع حال مطالبات المودعين والمدنين الآخرين للمجموعة. والتمويل الثانوي يجب أن يتم تضمينه في الفئة الثانية لرأس المال وذلك لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي. خلال السنوات الخمس الماضية قبل الاستحقاق، فإن معامل الاطفاء (الخصم) البالغ ٢٠٪ للعام يتم تطبيقه على التسهيلات. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تم استثناء مبلغ الاطفاء البالغ ٧٢,٢ مليون دولار من الفئة الثانية لرأس المال.

إن مصرف البحرين المركزي يستخدم قيوداً متعددة للعناصر المثلة لقاعدة رأس المال التنظيمي، فمثلاً قيمة الشهرة يجب أن لا تزيد عن ١٥ بالمائة من مجموع الفئة الأولى لرأس المال، أما الفئة الثانية لرأس المال فيجب أن لا يزيد عن الفئة الأولى لرأس المال، كما أن إجمالي القروض الثانوية يجب أن لا يزيد عن ٥٠ بالمائة من الفئة الأولى لرأس المال. علاوة على ذلك، هناك قيود وحدود على حجم المخصصات المتراكمة والتي يمكن أن تكون جزءاً من الفئة الثانية لرأس المال.

وتماشياً مع منهجية مصرف البحرين المركزي في تطبيق معيار بازل ٢ المتعلق بملاءة رأس المال، فإن التعرض لمخاطر التوريق والمصنفة بأقل من BB- أو تلك غير المصنفة يجب أن تطرح من رأس المال التنظيمي بدلاً من ضمها إلى مبالغ المخاطر الموزونة. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ لم يكن للمجموعة مخاطر توريق.

لا يوجد هناك أي عوائق أمام تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة باستثناء القيود على التحويلات الهادفة الى ضمان متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣

يقدم هذا الجزء وصفاً لمخاطر المجموعة الائتمانية، كما يقدم إفصاحات تفصيلية عن المخاطر الائتمانية وذلك تماشياً مع إطار عمل بازل ٢ المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي والمرتبطة بمتطلبات الإفصاح طبقاً للركيزة الثالثة.

١-٤ تعريف فئات التعرض للمخاطر

يوجد لدى البنك محافظ ائتمانية متنوعة داخل وخارج الميزانية، ويصنف التعرض للمخاطر الائتمانية طبقاً لفئات مخاطر الجهات المتعاملة والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي تماشياً مع إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال والمرتبطة بالمنهج المعياري للمخاطر الائتمانية. درجات مخاطر الجهات المتعاملة ذات المستوى العالي تعرف بأنها محافظ معيارية طبقاً لإطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي، وعليه فإن أوزان المخاطر الواجب استخدامها لاستخراج مقدار المخاطر الموزونة هي كما يلي:

محفظة الحكومات

إن محفظة الحكومات تشكل التعرض للمخاطر العائدة لحكومات الدول بما فيها البنوك المركزية، وعليه فإن أوزان المخاطر هي صفر بالمائة للمخاطر العائدة للعملة المحلية أو بأي عملة أخرى من عملات دول مجلس التعاون الخليجي. أما مطالبات الدول بالعملة الأجنبية فإن أوزان المخاطر لها تعتمد على درجة التقييم الائتماني الممنوحة لها من قبل وكالات التصنيف الخارجية. أما مطالبات بنوك التنمية متعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركز، فيمكن أن تضم إلى محفظة الدول وتعامل ذات المعاملة وبذلك يكون وزن المخاطر الخاصة بها صفر بالمائة.

محفظة وحدات القطاع العام

يتم وزن المخاطر الخاصة بمنشآت القطاع العام تبعاً لتقييمها من قبل وكالات التصنيف الخارجية باستثناء منشآت القطاع العام العاملة بالبحرين والمطالبات بالعملة المحلية على منشآت القطاع العام التي يتم تقييم الوزن لمخاطرها بصفر بالمائة من قبل السلطة الرقابية في البلد المعني، حيث حدد وزن مخاطرها عند صفر بالمائة.

محفظة البنوك

تغطي مطالبات البنوك وزن مخاطر حسب التصنيف الخارجي للبنك المعني. تطبق المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل، وتعرف المطالبات قصيرة الأجل بأنها مطالبات ذات فترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر فأقل.

محفظة البنوك تتضمن أيضاً المطالبات على شركات الاستثمار والتي تصنف بناء على التصنيف الخارجي الخاص بها وبدون تقديم أي معاملة تفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.

محفظة الشركات

تغطي مطالبات الشركات وزن مخاطر حسب التصنيف الخارجي للشركة المعنية. وفي حال كانت الشركات غير مصنفة يكون وزن مخاطرها ١٠٠ بالمائة. كما يمكن أن تطبق المعاملة التفضيلية لبعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي والتي يحدد وزن مخاطرها بصفر بالمائة.

تقرير

بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

١-٤ تعريف فئات التعرض للمخاطر (تتمة)

محفظة الأسهم

تشكل محفظة الأسهم من الاستثمارات بالأسهم الواردة في سجلات البنك مثل محفظة السندات الاستثمارية. إن المخاطر الائتمانية للأسهم في دفتر المتاجرة هي من ضمن المخاطر السوقية الموزونة وذلك لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي.

يتم تحديد وزن المخاطر لصناديق الاستثمار والأسهم المدرجة بـ ١٠٠ بالمائة، أما صناديق الاستثمار والأسهم غير المدرجة فيكون وزن المخاطر الخاص بها ١٥٠ بالمائة، في حين أن الاستثمارات في الصناديق المصنفة يكون وزن مخاطرها حسب التصنيف الخارجي لها.

الاستثمارات في عملية التوريق يتم طرحها من قاعدة رأس المال التنظيمي.

بالإضافة إلى المحافظ المعيارية، فإن التعرض للمخاطر الأخرى يحدد تبعاً لدرجات التعرض للمخاطر التالية:

مخاطر القروض المعثرة

جميع مخاطر القروض المعثرة وبغض النظر عن تصنيف أدائها، فإنها تصنف منفردة تحت بند مخاطر القروض المعثرة. ويتم وضع وزن مخاطر ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة حسب مستوى المخصصات المحفوظ بها مقابل القرض.

الأصول الأخرى وشرائح التوريق المملوكة

يكون وزن المخاطر للأصول الأخرى ١٠٠ بالمائة. أما شرائح التوريق فإن وزن مخاطرها يعتمد على درجة تصنيفها الخارجي. وتتراوح هذه الأوزان ما بين ٢٠ بالمائة - ٣٥٠ بالمائة.

إن شرائح التوريق المصنفة بأقل من BB- أو تلك غير المصنفة يتم طرحها من رأس المال التنظيمي بدلاً من خضوعها لوزن المخاطر.

٢-٤ وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم البنك التصنيف الصادر عن ستاندرد اند بورز وموديز وفيتش وذلك لمعرفة أوزان المخاطر الواجب تطبيقها استناداً لإطار عمل مصرف البحرين المركزي المتعلق بمقررات بازل ٢ لملاءة رأس المال. وبما أن درجات التصنيف تختلف من وكالة إلى أخرى يتم الأخذ بدرجة التصنيف الأعلى وذلك لأغراض احتساب ملاءة رأس المال التنظيمي.

٣-٤ عرض مخاطر الائتمان في ظل بازل ٢

إن مخاطر الائتمان التي سيتم عرضها في هذا التقرير تختلف عن مخاطر الائتمان المدرجة في البيانات المالية الموحدة. وتعود هذه الاختلافات إلى اختلاف المنهجيات المطبقة كما هو موضح أدناه:

❖ استناداً لإطار عمل بازل ٢ المطبق من قبل مصرف البحرين المركزي فإن التعرض للمخاطر خارج الميزانية يحول إلى خطر ائتماني بتطبيق معاملة التحويل الائتماني ويتم ضرب المخاطر خارج الميزانية بمعامل التحويل الائتماني الخاص به. لذلك تحتسب هذه المخاطر وفق المحافظ المعيارية المذكورة في الجزء ٤-١ تماماً كما هو الحال مع المخاطر المضمنة في الميزانية.

❖ تقرير مخاطر الائتمان وفق الركيزة الثالثة يتم عادة وفق المحافظ المعيارية المستندة إلى طبيعة الجهة المقابلة في حين أن طريقة عرض القوائم المالية تعتمد على درجة تصنيف الموجودات. فعلى سبيل المثال، يتم تصنيف القرض المقدم لبنك ضمن محفظة البنوك وفق إطار عمل ملاءة رأس المال في حين يتم تصنيفه ضمن بند زقروض وسلفس عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

❖ تستخدم الضمانات المقبولة في إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال لتخفيض التعرض للمخاطر في حين لا يتم الأخذ بقيمة الضمانات الصافية عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

❖ استناداً إلى إرشادات تطبيق بازل ٢ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي فإن التعرض للمخاطر يكون من ضمن أو يطرح من رأس المال التنظيمي في حين يعامل كموجودات ضمن القوائم المالية الموحدة.

❖ استناداً لإطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي يتم الأخذ بالتقييم الأعلى لوكالات التصنيف الخارجية، أما لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية فإن المجموعة تستخدم التقييم الأقل.

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ التعرض للمخاطر

(أ) إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

إجمالي ومتوسط مخاطر الائتمان قبل تطبيق الضمانات والكفالات وغيرها من المعززات الائتمانية كانت كما يلي:

متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان مليون دولار أمريكي	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان مليون دولار أمريكي
٧٨٧,٢	١٠٤٣,٩
٤٢٠٦,٣	٣٥٧٦,٣
٣٨,٦	٧٩,٧
٢٥٢٥,٥	٣٠٦٧,٨
٨٣٤٠,٤	٧٥١٠,١
٦٨,٩	٧٧,١
١٥٩٦٦,٩	١٥٣٥٤,٩
٢٠٥٤,٦	٢١٤٩,٩
٩٤,٦	١٠٢,٠
٢١٤٩,٢	٢٢٥١,٩
١٨١١٦,١	١٧٦٠٦,٨

بنود مضمنة في الميزانية

نقد وأصول سائلة أخرى

ودائع لدى البنوك

أوراق مالية متداولة

أوراق مالية استثمارية

قروض وسلف

أصول أخرى باستثناء المشتقات

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان داخل الميزانية

بنود خارج الميزانية

التعهدات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية

المشتقات وأدوات العملة الأجنبية

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان خارج الميزانية

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان يعتمد على المتوسطات اليومية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

الأصول الأخرى تتشكل أساساً من الفوائد المستحقة والرسوم والعمولات.

إن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان الخاص بالمشتقات وأدوات العملة الأجنبية يمثل الكلفة البديلة (التعرض للمخاطر الحالي) وهي كلفة إحلل العقود بأسعار السوق الحالية الواجب على الطرف المقابل الإيفاء بها قبل تاريخ التسوية. إن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان الوارد ذكره في الجدول أعلاه لا يضم التعرض للمخاطر المتوقع في المستقبل. تفاصيل أخرى حول مخاطر ائتمان الطرف المقابل والمتعلقة بالتعرض للمخاطر لبنود خارج الميزانية تم الإشارة إليها في الجزء ٣-٧ (أ) من هذا التقرير.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان

إن التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان يعتمد على مكان تواجد الطرف المقابل وعلى النحو الآتي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
١١٦٦٧,٢	١٧١٣,٣	٤١,٦	٧١٤٠,٩	١٥٠٦,٧	١٢٦٤,٧	دول مجلس التعاون الخليجي دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٣١١,٠	٦٧,٢	١,١	١٩٧,٣	٤٥,٤	-	أوروبا
٤٠٢٥,٣	٢٦٣,٩	٢٧,٠	١٦٧,٠	٧١٨,١	٢٨٤٩,٣	أمريكا الشمالية
٨١٥,٦	١٨٧,٠	٥,٣	٠,٢	٥٩٨,٩	٢٤,٢	آسيا
٧٥٨,٨	٢٠,٥	٢,١	٤,٧	٢٤٩,٥	٤٨٢,٠	أمريكا اللاتينية
٢٨,٩	-	-	-	٢٨,٩	-	إجمالي المخاطر
١٧٦٠٦,٨	٢٢٥١,٩	٧٧,١	٧٥١٠,١	٣١٤٧,٥	٤٦٢٠,٢	

(ج) مخاطر الائتمان حسب القطاع

كانت مخاطر الائتمان حسب القطاع على النحو الآتي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
٦٦٠٢,٨	١٥٥,١	٣٣,٤	٩١٥,٧	١٥٥٢,٠	٣٩٤٦,٦	الخدمات المالية
٣٦٠٥,٢	٤٢١,٠	١٠,٨	٢٩١٥,٧	٢٥٧,٧	-	الطاقة، النفط والبتروكيماويات
١٨٢٥,٢	٢٠,٠	١٣,٣	١٨٠,٠	٩٣٨,٣	٦٧٣,٦	الحكومات
١٤٢٠,٦	٩٣٠,٤	٠,٨	٤٨٩,٤	-	-	المقاولات
١٣٢٢,٣	٢٧٠,٣	٥,٣	١٠٤٦,٧	-	-	التجارة والخدمات
٩٤٠,٨	١٤٤,٧	٢,٠	٧٧٩,٩	١٤,٢	-	المواصلات
٦٨٩,٦	١٩٣,١	١,٤	٤٩٥,١	-	-	التصنيع
٣٤٨,٩	٢,٤	٣,٧	٣٤٢,٨	-	-	المقارنات
٣١٠,٠	٣٣,١	٢,٨	٢٥٨,٤	١٥,٧	-	الاتصالات
٣٧٣,٧	٤,١	-	-	٣٦٩,٦	-	استثمارات الأسهم
١٦٧,٧	٧٧,٧	٣,٦	٨٦,٤	-	-	أخرى
١٧٦٠٦,٨	٢٢٥١,٩	٧٧,١	٧٥١٠,١	٣١٤٧,٥	٤٦٢٠,٢	إجمالي المخاطر

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

(د) التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان المستندة إلى التصنيف الداخلي كانت على النحو الآتي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
١٢٩٢٨,٨	٩٨٣,٠	٦٠,٩	٤٦٦٨,٣	٢٦٤٦,٤	٤٥٧٠,٢	غير متأخرة وغير متعثرة
٢٨٠٠,٦	١١٢٣,٨	١١,٣	١٥١٤,٠	١٠١,٥	٥٠,٠	درجات التصنيف ١ إلى ٤-
٨١٦,٣	١٢٧,٩	٤,٠	٦٥٤,٤	٣٠,٠	-	درجات التصنيف ٥+ إلى ٥-
٨٨,٩	٣,٩	٠,٣	٨٤,٧	-	-	درجات التصنيف ٦+ إلى ٦-
٩,٢	٩,٢	-	-	-	-	درجة التصنيف ٧
٣٦٠,٢	٤,١	-	-	٣٥٦,١	-	درجة التصنيف ٨
١٧٠٠٤,٠	٢٢٥١,٩	٧٦,٥	٦٩٢١,٤	٣١٣٤,٠	٤٦٢٠,٢	استثمارات الأسهم
						المبلغ المحتسب
٢٦٢,٤	-	-	٢٦٢,٤	-	-	متأخرة ولكن غير متعثرة
٢٦٢,٤	-	-	٢٦٢,٤	-	-	درجة التصنيف ١ إلى ٧
						المبلغ المحتسب
٦٧,٤	-	-	٦٧,٤	-	-	متأخرة ومتعثرة فردياً
٧٩,٩	-	-	٧٩,٩	-	-	درجة التصنيف ٧
١٢١,٢	-	-	١٢١,٢	-	-	درجة التصنيف ٨
٢٦٨,٥	-	-	٢٦٨,٥	-	-	درجة التصنيف ٩
						المبلغ المحتسب
٤٥,٨	-	٠,٥	٤٥,٣	-	-	متعثرة فردياً ولكن غير متأخرة
١٢,٦	-	٠,١	١٢,٥	-	-	درجات التصنيف ١ إلى ٧
١٣,٥	-	-	-	١٣,٥	-	درجة التصنيف ٨
٧١,٩	-	٠,٦	٥٧,٨	١٣,٥	-	استثمارات الأسهم
١٧٦٠٦,٨	٢٢٥١,٩	٧٧,١	٧٥١٠,١	٣١٤٧,٥	٤٦٢٠,٢	المبلغ المحتسب
						المجموع

إن هذا التحليل مقدم قبل تطبيق أي من أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

نظام التصنيف الداخلي المستخدم من قبل المجموعة سيتم تناوله بالتفصيل في الجزء ٨-١ من هذا التقرير.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٤. مخاطر الائتمان - إ فصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

هـ) مخاطر الائتمان وفق تاريخ الاستحقاق

إن استحقاق التعرض للمخاطر الائتمانية الممنوحة و المستندة إلى تواريخ استحقاق تعاقدية كانت كما يلي:

المجموع مليون دولار أمريكي	أصول أخرى مليون دولار أمريكي	القروض والسلف مليون دولار أمريكي	الأوراق المالية مليون دولار أمريكي	الإيداعات والأصول السائلة الأخرى مليون دولار أمريكي	
٥٨٧٠,٦	٤٦,٧	١٣٧٨,٣	٥٣,٠	٤٣٩٢,٦	خلال ٣ شهور
١٨٦٧,٥	٢٤,٢	١١٤٤,٤	٤٧١,٣	٢٢٧,٦	٤ شهور إلى سنة
٤٦٩٢,٦	٦,٠	٢٧٥٦,١	١٩٣٠,٥	-	من سنتين إلى خمس سنوات
١٥٨٩,٥	٠,٢	١٣٣٢,٢	٢٥٧,١	-	من ست سنوات إلى عشر سنوات
٦٥١,٨	-	٥٨٥,٨	٦٦,٠	-	من ١١ سنة إلى ٢٠ سنة
٦٨٢,٩	-	٣١٣,٣	٣٦٩,٦	-	أكثر من ٢٠ سنة وأخرى
١٥٣٥٤,٩	٧٧,١	٧٥١٠,١	٣١٤٧,٥	٤٦٢٠,٢	إجمالي التعرض للمخاطر

التحليل الخاص بالتعرض للمخاطر خارج الميزانية سيتم تناوله في الجزء ٧ من هذا التقرير.

تمثل مخاطر الأوراق المالية خلال ٢٠ عاماً مضت الاستثمارات في الأسهم مخصوماً منها إجمالي المخصصات المتراكمة.

و) الأسهم المسجلة في قوائم البنك

إن استثمارات الأسهم الموجودة ضمن الأوراق المالية الاستثمارية في القوائم المالية الموحدة قد ضمنت في محفظة الأسهم المعيارية في الركيزة ١ من إطار عمل ملاءة رأس المال لمخاطر الائتمان. استثمارات الأسهم هذه تمثل عادة الاستثمارات في الأسهم المدرجة التي تم الحصول عليها نتيجة عمليات تسوية ديون متأخرة، والاستثمارات في الأسهم الخاصة، والاستثمارات في الصناديق المدارة من قبل مدراء مختصين.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت استثمارات الأسهم الموجودة في سجلات البنك حوالي ٣٤٢,٩ مليون دولار أمريكي، منها حوالي ١٩٠ مليون دولار أمريكي تمثل أسهماً مدرجة تم الحصول عليها بعد تسوية قروض متأخرة و ٤٤ مليون دولار عبارة عن صناديق استثمارية مدارة. الأسهم غير المدرجة والتي تمثل استثمارات أسهم خاصة سجلت بكلفتها مخصوماً منها مخصصات التعثر وليس هناك أسواق أو أي طرق مناسبة أخرى يمكن من خلالها اشتقاق القيم العادلة والمنطقية لمثل هذه الاستثمارات. وتتجه المجموعة إلى الخروج من هذه الاستثمارات مبدئياً عبر الاكتتابات العامة الأولية أو الاكتتابات الخاصة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، بلغت الأرباح المحققة من استثمارات الأسهم حوالي ١,٣ مليون دولار أمريكي، أما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ فإن الأرباح غير المحققة من استثمارات الأسهم بلغت حوالي ٢,٣ مليون دولار أمريكي، وتم تضمين ٤٥ بالمائة من الأرباح غير المحققة أي ما مقداره ١١ مليون دولار أمريكي في الفئة الثانية لرأس المال. وبلغت الخسائر غير المحققة على الأوراق المالية الاستثمارية ٣,٢ مليون دولار تم خصمها من الفئة الأولى لرأس المال وذلك استناداً إلى إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال والمعتمد من قبل مصرف البحرين المركزي.

ز) مخففات مخاطر الائتمان

معلومات التعرض لمخاطر الائتمان التي تم عرضها في الجزء ٤ من هذا التقرير تمثل التعرض للمخاطر الإجمالية قبل تطبيق أي من أساليب مخففات مخاطر الائتمان. الضمانات والكفالات التي يمكن استخدامها لتخفيف مخاطر الائتمان في ظل إطار عمل ملاءة رأس المال اعتبرت ضمانات مقبولة. فقط أنواع محددة من الضمانات وبعض مصدري الكفالات تعتبر مقبولة لأغراض احتساب المخاطر الموزونة ولاحساب ملاءة رأس المال التنظيمي. علاوة على ذلك، فإن عملية إدارة الضمانات وكذلك شروط اتفاقيات الضمانات (مثل إجراءات مراقبة القيم السوقية والجوانب القانونية) يجب أن تلبى الحد الأدنى من متطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في تعليمات ملاءة رأس المال.

إن تخفيض متطلبات رأس المال نتيجة لمخففات مخاطر الائتمان يتم احتسابها بطرق مختلفة ويعتمد ذلك على نوعية مخففات مخاطر الائتمان وعلى النحو الآتي:

٤. مخاطر الائتمان - إقصاحات الركييزة ٣ (تتمة)

٤-٤ مخاطر الائتمان (تتمة)

ز) مخففات مخاطر الائتمان (تتمة)

❖ مبلغ التعرض للمخاطر المعدل: يستخدم البنك الطريقة الشاملة للضمانات المالية مثل النقد، السندات والأسهم، ويتم تعديل قيمة التعرض للمخاطر وفقاً للضمانة المالية. حجم التعديل يعتمد على تذبذب الضمان والتعرض للمخاطر. ويستخدم البنك المعدلات الخاصة بالتذبذب المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي والمعروفة بالاقطاعات الرقابية، وذلك لتخفيف ميزة الضمان وزيادة حجم التعرض للمخاطر.

❖ استبدال الطرف المقابل: أسلوب الاستبدال يستخدم في الكفالات حيث يتم استبدال تصنيف الطرف المقابل بتصنيف الكفيل وهذا يعني أن مخاطر الائتمان الخاصة بالعميل تم استبدالها بمخاطر الائتمان الخاصة بالكفيل وبالتالي فإن متطلبات رأس المال ستخف. وعليه، فإن التعرض للمخاطر المضمون بالكامل سيعامل وكأن القرض قد تم منحه بداية للكفيل وليس إلى العميل.

استعراض الأنواع الرئيسية لمخففات المخاطر

يستخدم البنك أساليب متعددة لتخفيف المخاطر في أسواق مختلفة تساهم في توزيع المخاطر وحماية الائتمان. إن أساليب مخففات مخاطر الائتمان المختلفة مثل الضمانات، الكفالات، المشتقات الائتمانية، اتفاقيات (مثل الاتفاقات والأسهم التي ليس لها سعر محدد). المقاصة والتعهدات تستخدم لتقليل مخاطر الائتمان. ولم تحتسب كافة أنشطة مخففات المخاطر الائتمانية بالضرورة لأغراض ملاءة رأس المال وذلك لأنها ليست كلها مصنفة كمقبولة من قبل مصرف البحرين المركزي في ظل إطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال.

التعرض للمخاطر المضمونة بضمانات مالية مقبولة، الكفالات والمشتقات الائتمانية التي عرضت بمحفظة معيارية كانت كما يلي:

منها ما هو مضمون ب:

نوع الضمان:		التعرض للمخاطر قبل مخففات مخاطر الائتمان	
كفالات ومشتقات إئتمانية مقبولة	ضمانات مقبولة	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
٤٢٧,٠	-	٤٢٧,٠	الدول
٤٧٥,٤	١١٢١,٣	١٦٩٩,٧	البنوك
٥,٧	٣٦٣,٨	٥٦٤,٨	الشركات

الكفالات والمشتقات الائتمانية

حصرياً، فإن مانحي الكفالات المقبولة والمشتقات الائتمانية يمكن اعتمادهم في أسلوب المعايير لمخاطر الائتمان. الكفالات التي تصدر عن الشركات هي التي يمكن أخذها بعين الاعتبار إذا كان تصنيفها الائتماني (A-) أو أكثر. التعرض للمخاطر المضمونة يعطى وزن المخاطر الخاص بالكفيل.

يستخدم البنك المشتقات الائتمانية كحماية ضد مخاطر الائتمان ضمن نطاق ضيق حيث أن المحفظة الائتمانية تعتبر متنوعة بشكل جيد.

الضمانات ومبادئ التقييم

إن حجم ونوع الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف المقابل. وتتم مراقبة القيمة السوقية / القيمة العادلة للضمان بانتظام ويتم طلب أي ضمان إضافي انسجماً مع شروط الاتفاقيات الموقعه. وبشكل عام فإن الإقراض يعتمد على قدرة العميل على التسديد وليس على قيمة الضمان، إلا أن الضمان يعتبر خياراً ثانوياً في حال كانت قدرة العميل على التسديد غير كافية، كما أن الضمانات عادة لا تكون مقابل السندات أو الاستثمارات الموظفة.

أنواع الضمانات

تطلب المجموعة مقابل القروض والسلف ضمانات مثل الموجودات المادية، الودائع النقدية، السندات والكفالات.

٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها

تمثل الأصول المالية الشخصية المتعثرة الأصول التي يوجد دليل ملموس لدى المجموعة على عدم إمكانية تحصيل كامل المبلغ المستحق، وذلك يشمل أصل القرض وفوائده انسجماً مع الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التعاقدية. إن الدليل الملموس على تعثر الأصول المالية يمكن أن يشمل: خرق العقد مثل التعثر في تسديد أصل القرض وفوائده، تعرض المقترض لمشاكل مالية نتيجة لأسباب اقتصادية أو قانونية، مؤشرات على دخول المقترض بحالة إفلاس، غياب السوق الفعلي أو حصول تغيرات معاكسة في تسديد المقترضين أو ظروف اقتصادية تؤدي إلى التعثر. أما بالنسبة للأسهم المصنفة على أنها للبيع فإن الانخفاض الملحوظ في القيمة العادلة عن سعر التكلفة يؤخذ بعين الاعتبار للحكم على تعثرها.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها (تتمة)

مخصصات التعثر تحدد استناداً إلى الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة المغطاة بموجودات مالية. القيمة المغطاة تقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل بما فيها القيم المغطاة من الكفالات والضمانات.

تقاس مخصصات التعثر أيضاً بناءً على أسس مجمعة على اعتبار أن القروض المتعثرة موجودة في تاريخ التقرير ولكن تحدد بشكل فردي فقط في المستقبل. التدفقات النقدية المستقبلية للأصول المالية والتي تم احتسابها بشكل مجمع تقييم الديون المتعثرة الخاصة بها استناداً إلى التدفقات النقدية التعاقدية وتجارب الخسائر التاريخية للأصول التي تحمل نفس خصائص المخاطر الائتمانية. تجارب الخسائر التاريخية يتم تعديلها بناءً على المشاهدات والبيانات الحالية وذلك لعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر في الفترة التاريخية التي تم الاعتماد عليها. مخصصات التعثر تظهر في بيان الدخل الموحد ويتم تسجيلها في حساب مقابل القروض والسلف واستثمارات الأوراق المالية.

(أ) تسهيلات القروض المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة

تسهيلات القروض المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة بها كانت كما يلي:

مخصصات القروض المتعثرة	صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٢٣٩,١	٢٩٧,٢	٥٣٦,٣	شركات
١٥٨,٢	٢٩,٠	١٨٧,٢	مؤسسات مالية
٣٩٧,٣	٣٢٦,٢	٧٢٣,٥	المجموع

إن تسهيلات القروض المتعثرة ومقدارها ٧٢٣,٥ مليون دولار تشمل قروضاً قيمتها ١٠٠,٣ مليون دولار لم يتأخر سدادها ولكن تم وضع مخصصات محددة لها كنوع من التحوط. لذلك فإن ما نسبته ٩,١٣٪ من تسهيلات القروض المتعثرة تعتبر حسابات جارية من حيث تسديد القرض والفوائد.

تسهيلات القروض المتعثرة كانت لأطراف في دول مجلس التعاون الخليجي.

(ب) مخصصات ديون التعثر - القروض والسلف

تغيرات المخصصات للقروض والسلف كانت كما يلي:

مؤسسات مالية	شركات	المجموع	المخصصات المجمعة	إجمالي المخصصات	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
١٤٥,٨	٢٤٨,٣	٣٩٤,١	٢٤٠,٠	٦٣٤,١	في ١ يناير ٢٠١٠
-	(٠,٨)	(٠,٨)	-	(٠,٨)	المبالغ المستخدمة
١٢,٤	(٨,٤)	٤,٠	٥,٠	٩,٠	(استرجاع) / خصم مخصص السنة
١٥٨,٢	٢٣٩,١	٣٩٧,٣	٢٤٥,٠	٦٤٢,٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

إن احتماليات التعثر تزداد نتيجة لتأثير الكساد العالمي على البيئة الاقتصادية في المنطقة. احتماليات التعثر تستخدم في احتساب المخصصات المجمعة للقروض المتعثرة في وذلك باستخدام معدل تعثر مساوٍ لـ ٩,١٣ بالمائة، متجاوزاً بذلك مستويات تعثر الشركات عبر الفترة التاريخية الماضية والتي حصلت في شهر يوليو ١٩٩١.

(ج) الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة بها

الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة والمخصصات ذات العلاقة بها كانت كما يلي:

مخصصات التعثر	صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٤٤,٢	١٣,٥	٥٧,٧	استثمارات الأسهم
٤٤,٢	١٣,٥	٥٧,٧	المجموع

مخصصات التعثر الإجمالية البالغة ٤٤,٢ مليون دولار أمريكي تمثل نسبة ٧٦,٦ بالمائة من التعرض للمخاطر الإجمالي لاستثمارات الأوراق المالية الاستثمارية المتعثرة. ولم يكن هناك سندات متعثرة أو متأخرة السداد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

٤. مخاطر الائتمان - إقصاحات الركيزة ٣ (تتمة)
٥-٤ التسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها (تتمة)
د) مخصصات التعثر - الأوراق المالية الاستثمارية

التغيرات في مخصصات التعثر الخاصة بالأوراق المالية الاستثمارية كانت كما يلي:

مخصصات محددة مليون دولار أمريكي	المخصصات المجمعة مليون دولار أمريكي	إجمالي المخصصات مليون دولار أمريكي	
٦٧,٢	٣٠,٣	٩٧,٥	في ١ يناير ٢٠١٠
(٠,٥)	-	(٠,٥)	التغيرات في سعر الصرف
(٢٤,٢)	-	(٢٤,٢)	المبالغ المستخدمة
١,٧	(٦,٧)	(٥,٠)	المخصص / (المسترجع) للسنة
٤٤,٢	٢٣,٦	٦٧,٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

إن المبالغ المستخدمة خلال العام شكلت أساساً لمبالغ تم شطبها بعد التخارج من صناديق استثمار مدارة خارجياً. وقد أدت هذه العملية إلى استرجاع مخصصات انخفاض القيمة غير المستخدمة ولم ينشأ عنها تسجيل خسائر.

٦-٤ التسهيلات متأخرة السداد

انسجاماً مع الإرشادات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي فإن التسهيلات الائتمانية تصنف بأنها غير عاملة وتعلق الفوائد عندما يمر ٩٠ يوماً على استحقاق أصل المبلغ أو فوائده دون تسديد. الفوائد على التسهيلات غير العاملة تضاف إلى الدخل فقط في حال تحصيلها. تصنف التسهيلات الائتمانية مستحقة وقيم تعثرها بالاستناد إلى إرشادات معايير المحاسبة الدولية كما هو موضح في الجزء ٤-٥ من هذا التقرير. ويتم وضع مخصصات محددة عندما يكون هناك دليل ملموس بأن التسهيلات الائتمانية أصبحت متعثرة.

أ) القروض

القيمة الإجمالية والدفترية الصافية للقروض سواء أصل القرض أو الفائدة المستحقة عليه التي تأخر سدادها ٩٠ يوماً كانت كما يلي:

المبلغ المحتسب		إجمالي		
المؤسسات المالية مليون دولار أمريكي	الشركات مليون دولار أمريكي	المؤسسات المالية مليون دولار أمريكي	الشركات مليون دولار أمريكي	
-	٨٤,٣	-	٨٤,٣	مضمونة
-	٣٨١,٦	-	٤٧٧,٢	غير مضمونة
٢٣,٧	٤١,٣	١٦٩,٤	١٥٤,٧	تحت إعادة الهيكلة وجارية أخرى
٢٣,٧	٤٢٢,٩	١٦٩,٤	٦٣١,٩	مجموع غير المضمونة

بلغ صافي القروض المتأخرة السداد وغير المضمونة ٤٤٦,٦ مليون دولار تتضمن ٣٨١,٦ مليون دولار من القروض التي يمكن إعادة هيكلتها والتي فوائدها ما زالت تسدد في موعدها. ومن المتوقع أن تكتمل عملية إعادة الهيكلة في نهاية شهر يونيو ٢٠١١؛ وحينئذ ستصبح هذه القروض غير متأخرة السداد. ومن غير المتوقع أن تنتج خسائر عن عملية إعادة الهيكلة.

وتمثل مخصصات القروض غير المحددة ومقدارها ٢٤٥ مليون دولار ٣,٨ مرات صافي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد غير المضمونة.

إن وضعية القروض متأخرة السداد المستندة إلى فترات استحقاق تعاقدية أصلية كانت كما يلي:

المجموع مليون دولار أمريكي	أكثر من ٣ سنوات مليون دولار أمريكي	٢-٣ سنوات مليون دولار أمريكي	أقل من سنة مليون دولار أمريكي	
٧١٦,٢	٤,٠	٢٣٢,٤	٤٧٩,٨	شركات
١٦٩,٤	-	١٥٤,٥	١٤,٩	مؤسسات مالية
٨٨٥,٦	٤,٠	٣٨٦,٩	٤٩٤,٧	المجموع

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٤. مخاطر الائتمان - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

(ب) الأوراق المالية الاستثمارية

لم يكن هناك أوراق مالية استثمارية تأخر سداد قيمتها الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها أكثر من ٩٠ يوماً من تاريخ استحقاقها.

٧-٤ إعادة هيكلة تسهيلات القروض

لم يكن هناك أية إعادة هيكلة لتسهيلات القروض خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣

١-٥ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن خسائر نتيجة التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم وظروف السوق مثل السيولة. إن مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة هي مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم المعدة للمتاجرة، عمليات الإستثمار وإدارة الأصول والخصوم. إن تنوع المحفظة الإستثمارية ووجود أنشطة أعمال متعددة عبر مناطق جغرافية مختلفة ساهم في تخفيض الأثر السلبي المحتمل من مخاطر السوق على الإيرادات.

تشكل أنشطة المتاجرة للمجموعة عادة من المتاجرة بالديون والتعامل بالأسهم والسندات بالإضافة الى الأدوات المالية المتعلقة بالعملية الأجنبية والمشتقات. أدوات المشتقات المالية تشمل العقود المستقبلية، العمليات الآجلة، عمليات المقايضة والخيارات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسواق الأسهم والإئتمان. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر السوق على محافظ المتاجرة من خلال هياكل محددة لكل من القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة غير المعرضة للمخاطر. إن القيود على القيمة غير المعرضة للمخاطر ترتبط بالمرکز والحجم والتركيزات والخسائر المسموحة وتواريخ الإستحقاق وغيرها.

٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر

يعتمد إطار عمل إدارة مخاطر السوق للمجموعة على عنصر رئيسي وهو تقدير الخسائر المحتملة المستقبلية والتي يمكن ان تنجم عن التحركات السوقية المعاكسة. التعرض لمخاطر السوق العامة يُحسب باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. ان استخدام أسلوب التقييم الداخلي لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق العامة تمت الموافقة عليه من قبل مصرف البحرين المركزي. معامل الضرب المستخدم لاحتساب القيمة عند الخطر وفق النموذج الداخلي والمعتمد من مصرف البحرين المركزي هو ٣,٥. معامل الضرب تم زيادته من قبل مصرف البحرين المركزي من الحد الأدنى الرقابي ٣,٠ خلال عام ٢٠٠٨ وذلك استناداً الى توقعات الفحص الرقمية المسجلة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. إن الأصول المعرضة للمخاطر المتعلقة بالمتاجرة والتي أدت الى ارتفاع توقعات الفحص الرقمية في ٢٠٠٧ تم تبجيلها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

قصور القيمة المعرضة للمخاطر تعني ان تحركات السوق الماضية لا تقدر بدقة خسائر السوق المستقبلية. التحليل التاريخي لتحركات السوق أظهر ان تحركات السوق الكبيرة (عند مستوى ثقة أعلى من ٩٩ بالمائة) تحدث بتكرار أكثر مما تتوقعه نماذج القيمة المعرضة للمخاطر. إختبارات الحساسية تجرى بانتظام لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة في الأسواق غير الاعتيادية. وعليه، فإن إختبارات الحساسية المرافقة للقيمة المعرضة للمخاطر تعطي تصوراً شاملاً دقيقاً لمخاطر السوق. تقوم المجموعة عادة بإجراء فحوصات الحساسية للتغيرات الحاصلة في أسعار السوق الناتجة عن التحديد المسبق لسيناريوهات حساسية السوق وتتضمن أحداثاً سوقية تاريخية وافتراضية. السيناريوهات التاريخية تشمل الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧، الأزمة الروسية في ١٩٩٨، أحداث ١١ سبتمبر وأزمة الائتمان عام ٢٠٠٨. بالإضافة لذلك فإن المجموعة تقوم باختبارات حساسية تعتمد على سيناريوهات داخلية افتراضية متطورة لحساسية السوق. إختبارات الحساسية تغطي كافة محافظ مخاطر السوق الملموسة.

الهدف الرئيسي من ادارة الأصول والخصوم هو تعظيم صافي دخل الفائدة من خلال ادارة مسبقة لاعادة تسعير الأصول والخصوم المستندة على التحركات المرافقة لاسعار الفائدة. القيمة المعرضة للمخاطر تستخدم لضبط التذبذبات في عوائد الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة. إعادة تسعير الأصول والخصوم بكافة بنودها مدرجة في الجزء ٨ من هذا التقرير.

٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (تتمة)

لأغراض ادارة المخاطر الداخلية تقوم المجموعة بقياس الخسائر الممكن حدوثها عند مستوى ثقة ٩٥ بالمائة. داخلياً، تقيس المجموعة القيمة المعرضة للمخاطر باستخدام فترة افتتاء افتراضية لمدة شهر واحد لكل من المراكز المالية للمتاجرة وكذلك المراكز في سجلات البنك. لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمية، تحتسب الأرقام باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر المستندة الى مستوى ثقة ٩٩ بالمائة (٢,٣٢ انحراف معياري) وفترة افتتاء عشرة أيام واستخدام تحركات يومية تاريخية غير موزونة لمدة سنة لأسعار ومعدلات السوق. الإرتباطات الخارجية لبند المخاطر يتم استثنائها لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

إن القيمة المعرضة للمخاطر المعتمدة على درجة المخاطرة لمراكز المتاجرة للمجموعة والمحسوبة انسجاماً مع المؤشرات الرقابية المشار إليها أعلاه كانت كما يلي:

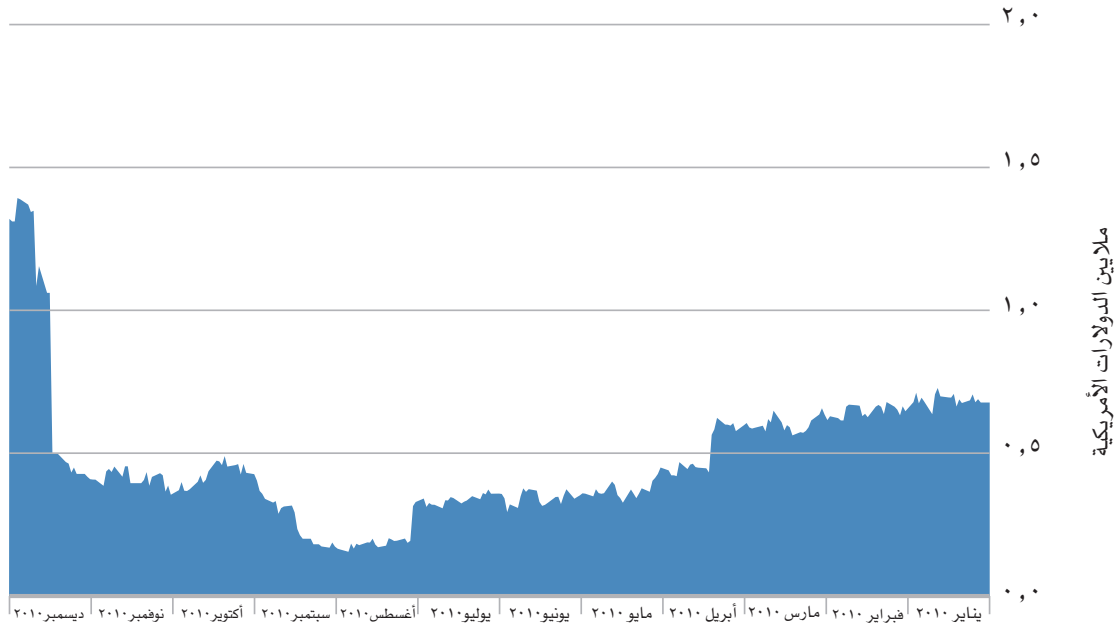
أدنى مليون دولار أمريكي	أعلى مليون دولار أمريكي	متوسط مليون دولار أمريكي	٢٠١٠/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	
٠,١	١,٣	٠,٢	١,٣	مخاطر أسعار الفائدة
-	٠,٢	٠,١	٠,١	مخاطر أسعار الصرف
٠,١	٠,٧	٠,٣	٠,١	مخاطر الأسهم
٠,٢	١,٤	٠,٥	١,٣	المخاطر المتنوعة الإجمالية

تقوم المجموعة وبشكل يومي باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر لأغراض رقابية ولأغراض التقييم الداخلي مقابل الأرباح والخسائر الفعلية للمتاجرة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، لم تقع أي خسارة للمتاجرة اليومية تتجاوز القيمة المعرضة للمخاطر مع اغلاق العمل مقارنة مع القيمة المعرضة للمخاطر في يوم العمل السابق.

الرسم أدناه يوضح القيمة المعرضة للمخاطر لإجمالية لكافة أنشطة المتاجرة للمجموعة مع نهاية كل يوم عمل وذلك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

التطور اليومي للقيمة المعرضة للمخاطر في المتاجرة

٢٠١٠



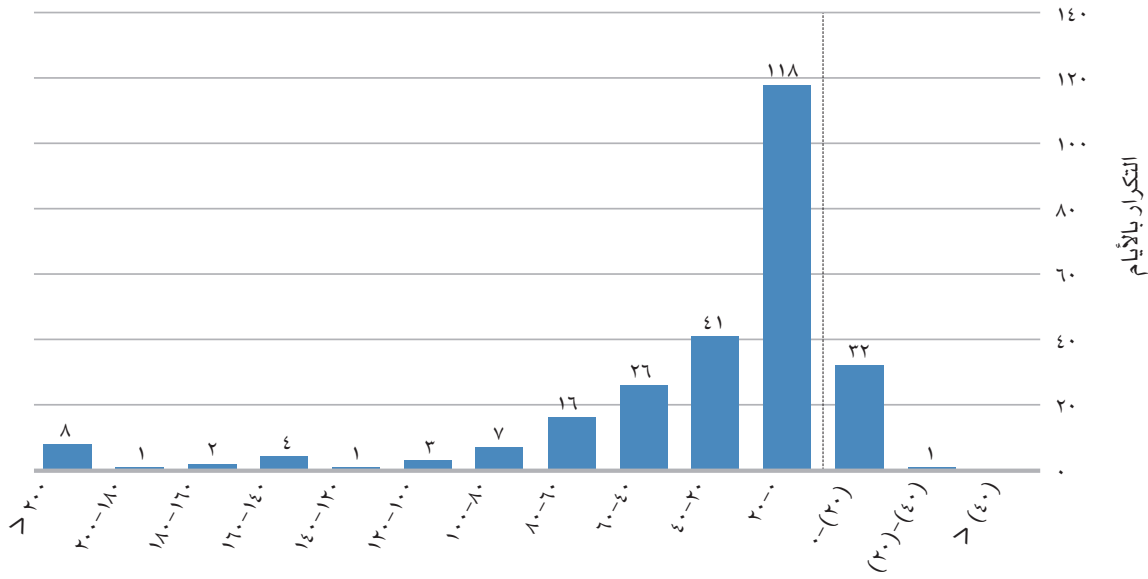
تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٥. مخاطر السوق - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

٢-٥ نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (تتمة)

الأرباح والخسائر اليومية للمتاجرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تم تلخيصها كآلاتي:

رسم بياني لأرباح وخسائر المتاجرة اليومية



الأرباح / (الخسائر) اليومية بالآلاف الدولارات الأمريكية

٣-٥ تحليل الحساسية

حساسية مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك لتغيرات أسعار الفائدة مشار إليها في الجزء ٨-٢ (ج) من هذا التقرير.

تعرضت المجموعة أيضاً للتأثر بالتغيرات في هوامش الائتمان للقيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع. مخاطر هوامش الائتمان تدار من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر ومن خلال استخدام النماذج لتقييم حساسية التغيرات في سعر الأسهم نتيجة لتحركات الهوامش الائتمانية. واعتماداً على الأوراق المالية المتوفرة للبيع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، فإن زيادة الهوامش الائتمانية بنقطة واحدة سيؤدي الى انخفاض القيمة العادلة بما قيمته ٠,٨ مليون دولار أمريكي.

٦. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣

١-٦ مخاطر التشغيل

بما أن مخاطر التشغيل لا يمكن تفاديها بشكل كامل، فإن المجموعة تسعى جاهدة إلى تقليصها وذلك من خلال التأكد من وجود ضوابط رقابية قوية في المجموعة. ان الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل تضم التدريب الفعال للموظفين، وجود ضوابط مناسبة لحماية الموجودات والسجلات، اجراء تسويات منتظمة للحسابات والصفقات، مراقبة حثيثة لحدود المخاطر، فصل للمسؤوليات ووجود إدارة مالية كفؤة تعتمد نظام التقارير. إضافة لذلك يتم اعتماد استراتيجيات للضوابط الداخلية تضم خطط استمرارية العمل والتأمين للتأكد من سير إجراءات العمل حسب الأصول.

وكجزء من اطار عمل المجموعة لادارة مخاطر التشغيل يتم تطبيق نظام داخلي لتقييم المخاطر بشكل شمولي يحدد المخاطر التشغيلية الناجمة عن أنشطة المجموعة وعملياتها وأنظمتها. الضوابط الموجودة للتخفيف من هذه المخاطر تتم مراجعتها أيضاً ويتم تعزيزها كلما كان ذلك ضرورياً. كما تم تطوير قاعدة بيانات لقياس الأحداث المتعلقة بمخاطر التشغيل بالإضافة الى سجل يضم مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يمكن ان تزود المجموعة بتحذيرات مبكرة لأية مخاطر تشغيل محتملة.

٦. مخاطر التشغيل - إقصاحات الركييزة ٣ (تتمة)

١-٦ مخاطر التشغيل (تتمة)

لأغراض رقابية يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل بناء على أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب متوسط إجمالي دخل المجموعة للسنوات الثلاث السابقة وضرب الناتج بمعامل ألفا (٥١ بالمائة) وذلك كما هو محدد في تعليمات مصرف البحرين المركزي.

متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل تعتمد على إجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، إلا ان هذه المتطلبات يتم تحديثها سنويا فقط.

٧. التعرض للمخاطر غير المضمن في الميزانية والتوزيع

التعرض للمخاطر خارج الميزانية يقسم الى نوعين وفقاً لطريقة احتساب مخاطر الإئتمان الموزونة والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي استناداً لاطار عمل بازل ٢ لملاءة رأس المال:

- ❖ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات: وتشمل الكفالات، الإلتزامات الإئتمانية، والتسهيلات الإئتمانية غير المستغلة.
- ❖ المشتقات وأدوات العملات الأجنبية: وهي عبارة عن عقود تشتق قيمتها من الأدوات أو المؤشرات المالية، وتشمل العقود المستقبلية، العقود الآجلة، المقايضة، الخيارات في أسعار الفائدة، العملات الأجنبية وأسواق الأسهم والإئتمان.

بالإضافة لمخاطر إئتمان الطرف المقابل المحسوبة ضمن اطار عمل بازل ٢ لمخاطر الإئتمان، فإن للمشتقات انكشافات مخاطر سوقية مصاحبة لها أيضاً ويوجد لها رأسمال خاص بها، كما تم الإشارة لذلك بالتفصيل في بند ٥ من هذا التقرير.

بالنسبة لكلا نوعي التعرض للمخاطر خارج الميزانية، هناك قيم مختلفة لطرق احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي كما هو موضح أدناه.

١-٧ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات

بالنسبة لبنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات فإن القيمة الإسمية يتم تحويلها الى التعرض للمخاطر عند التعثر من خلال استخدام معامل تحويل ائتماني للمخاطر حين التعثر. وهذا المعامل يكون ٥٠ بالمائة أو ١٠٠ بالمائة وذلك يعتمد على نوع التعهد، ويتم تحويل المبالغ الإجمالية خارج الميزانية لتعرضات مخاطر مساوية لها داخل الميزانية.

الإلتزامات الإئتمانية والتسهيلات الإئتمانية غير المستغلة تمثل التزامات لم يتم استغلالها أو سحبها حتى تاريخ التقرير. القيمة الإسمية تبين طريقة احتساب معامل التحويل الإئتماني المعتمدة لاحتساب المخاطر حين التعثر. ان معامل التحويل الإئتماني يتراوح بين ٠ - ١٠٠ بالمائة وذلك يعتمد على الاسلوب المستخدم، نوع المنتج، وفيما اذا كانت المبالغ غير المستغلة تم الغائها بغير شروط أو غير قابلة للنقض.

الجدول أدناه يلخص المبالغ الأصلية الإفتراضية، المبالغ الموزونة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال لكل نوع من التعهدات المرتبطة بالتسهيلات:

المبلغ الأصلي الإفتراضي مليون دولار أمريكي	مبالغ المخاطر الموزونة مليون دولار أمريكي	متطلبات رأس المال مليون دولار أمريكي
١٦٤,٠	١٤٧,٦	١٧,٧
١٢٢٧,٢	٤٧٤,٣	٥٦,٩
٢٠٩,٢	٤٢,٩	٥,٢
٥٣٩,٥	٢٢٤,٨	٢٧,٠
٢١٤٩,٩	٨٨٩,٦	١٠٦,٨

بدائل الائتمان المباشر
بنود التعهدات المرتبطة بالصفقات
بنود التعهدات للمتاجرة قصيرة الأجل وذاتية التسييل
الإلتزامات، وتشمل التزامات القروض غير المسحوبة
والتزامات التعهد بالتغطية والتسهيلات المدورة

المجموع

الإلتزامات يمكن سحبها عند الطلب.

تقرير

بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٧. مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة)

١-٧ بنود التعهدات المرتبطة بالتسهيلات (تتمة)

المبالغ الأصلية الإفتراضية المشار إليها أعلاه تمثل الإجمالي قبل تطبيق مخفضات مخاطر الإئتمان، مثل الضمانات النقدية، الكفالات والتعويضات البديلة. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان لدى المجموعة ضمانات نقدية وكفالات وتعويضات بديلة وضمانات عالية الجودة مقابل التعهدات المرتبطة بالتسهيلات بلغت ١٧٨,٧ مليون دولار أمريكي.

٢-٧ المشتقات وأدوات العملات الأجنبية

تقوم المجموعة باستخدام المشتقات وأدوات العملات الأجنبية لتلبية حاجات عملاتها وذلك لتوليد إيرادات متاجرة وكجزء من نشاط إدارة الأصول والخصوم للتحوط لأي انكشافات ناتجة عن مخاطر السوق. المشتقات والعملات الأجنبية تخضع لذات النوع من مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق كالأدوات المالية الأخرى. يوجد لدى المجموعة سياسات وإجراءات مناسبة وشاملة ومصادق عليها من قبل مجلس الإدارة لضبط انكشافات كل من مخاطر السوق والائتمان الناتجة عن عمليات المشتقات والعملات الأجنبية.

في حالة مبادلات المشتقات، فإن المبلغ الأصلي الإفتراضي لا يتغير، وهو عبارة عن مبلغ يستخدم في احتساب الدفعات فقط. وحيث أن هذا المبلغ هو مقياس حجم يستخدم في أسواق المشتقات والعملات الأجنبية، فهو ليس أداة قياس لمخاطر السوق أو المخاطر الإئتمانية. قياس المجموعة للخطر الإئتماني هو كلفة إحلال العقود عند معدلات السوق الحالية والتي قد يتعرض عندها الطرف المقابل قبل تاريخ التسوية. مبالغ مخاطر الائتمان تمثل الأرباح الإجمالية غير المتحققة على الصفقات التي تمت دون هوامش قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات أو اتفاقيات مقاصة مقابلها.

تساهم المجموعة في كل من سوق مشتقات العملات القابلة للمتاجرة وسوق التبادل المباشر. أدوات العملات القابلة للتجارة تنفذ من خلال عملات محددة وتوثق بعقود وتشمل المستقبلات والخيارات. أما عقود التبادل المباشر فتتخذ بين طرفين متقابلين بعد التفاوض حول شروط الاتفاقية التي تشمل الأدوات المستخدمة، المبالغ الأصلية، تواريخ الاستحقاق والسعر. بشكل عام، فإن شروط هذه التعاقدات تفصل وفق متطلبات عملاء المجموعة وبما ينسجم مع ممارسات السوق الطبيعية. ويتم توثيق هذه الاتفاقيات الرئيسية، كما ان وجود اتفاقيات مقاصة رئيسية تحمي المجموعة من أي تعثر قد يواجهه الطرف المقابل.

تعاملات المجموعة في المشتقات والعملات الأجنبية هي في طبيعتها قصيرة الأجل، والصفقات التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة تمثل إما معاملات تجارية متوازنة تماما أو معاملات استخدم فيها القيمة العادلة والتدفقات النقدية التحوطية.

إن المبالغ الافتراضية الاجمالية للمشتقات وأدوات العملة الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تم الاشارة اليها في الجدول أدناه.

المجموع مليون دولار أمريكي	التحوط مليون دولار أمريكي	المتاجرة مليون دولار أمريكي	
			عقود أسعار الفائدة:
٧٠١٠,٩	٥٠٧٣,١	١٩٣٧,٨	مقايضات أسعار الفائدة
٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	-	مقايضات أسعار العملات
٢٤,٣	-	٢٤,٣	خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مشتراة
٢٤,٣	-	٢٤,٣	خيارات وتغطية الحد الأعلى والأدنى لأسعار الفائدة مباعة
٧٤٥٩,٥	٥٤٧٣,١	١٩٨٦,٤	
			عقود الصرف الأجنبي:
٢٤٩٣,٠	٢٠٩٥,١	٣٩٧,٩	عقود فورية وأجلة ومستقبلية لم تستحق
			عقود الائتمان:
٢٥,٠	-	٢٥,٠	عقود حماية مباعة
٩٩٧٧,٥	٧٥٦٨,٢	٢٤٠٩,٣	المجموع

٧. مخاطر التشغيل - إقصاحات الركييزة ٣ (تمة)

٣-٧ مخاطر إئتمان الطرف المقابل

مخاطر ائتمان الطرف المقابل هي المخاطر التي قد يتعرض لها الطرف المقابل للعقد جراء تغيرات أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، والأسهم وتؤدي الى تعثره قبل تاريخ استحقاق العقد. مخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية تخضع لسقوف ائتمانية وبنفس الأسلوب كباقي المخاطر الائتمانية الأخرى. مخاطر ائتمان الطرف المقابل تظهر في كل من دفتر المتاجرة وسجلات البنك.

أ) احتساب مخاطر إئتمان الطرف المقابل

لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي فإن البنك يستخدم أسلوب التعرض للمخاطر الحالي لاحتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية استناداً لإطار عمل مخاطر الائتمان المعتمد من مصرف البحرين المركزي والمستند لبازل ٢. التعرض للمخاطر الائتمانية يشكل مجموع التعرض للمخاطر الحالية (تكلفة الإحلال) والتعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة. التعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة يكون تقديري ويعكس التغيرات المتوقعة في القيم السوقية للتعاققات الفردية خلال الفترة المتبقية من عمر العقد، ويقاس بالمبلغ الأصلي الافتراضي مضروباً بوزن المخاطر. حجم المخاطر الموزونة يعتمد على تصنيف مخاطر العقد والفترة الزمنية المتبقية من عمر العقد. التعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة الصافية على العقود خلال الفترة القانونية للعقد يحسب كجزء من إجمالي التعرض للمخاطر المستقبلية المحتملة.

ومتطلبات رأس المال لمخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية حلت ضمن محفظة معيارية موضحة بالجدول أدناه:

التعرض للمخاطر عند التعثر

المتطلبات	مبلغ المخاطر الموزونة	إجمالي التعرض للمخاطر	التعرض للمخاطر المستقبلية	التعرض للمخاطر الحالي	
رأس المال	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
بنوك	٢٤,٦	٨٠,٧	٤٥,٨	٣٤,٩	
شركات	٠,٣	٦٧,٢	٠,١	٦٧,١	
الدول	-	٤,٠	٤,٠	-	
المجموع	٢٤,٩	١٥١,٩	٤٩,٩	١٠٢,٠	

ب) مخفضات مخاطر الطرف المقابل

تستخدم مخفضات المخاطر على نطاق واسع لتقليص انكشاف الأفراد من الأطراف المقابلة. ان أكثر مخفضات مخاطر المشتقات وأدوات العملة الأجنبية انتشاراً هو استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية، والتي تتيح للمجموعة تنفيذ المقاصة الموجبة أو السالبة للقيم للعقود المتفق عليها وذلك في حال تعرض الطرف المقابل للتعثر.

تخفيض مخاطر الائتمان للطرف المقابل تجاه المشتقات وأدوات العملة الأجنبية من خلال استخدام أساليب مخفضات المخاطر تتضح كما يلي:

صافي التعرض للمخاطر الحالي	تأثير اتفاقيات المقاصة	التعرض للمخاطر الحالي	
مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	
٧٩,٩	(٢٢,١)	١٠٢,٠	التعرض لمخاطر الائتمان للطرف المقابل

٤-٧ التوريق

يعرف التوريق على أنه هيكل استخدام للتدفق النقدي لضمان مركزي مخاطر مختلفين على الأقل أو شرائح تعكس درجة مخاطر ائتمانية مختلفة. المبالغ المدفوعة للمستثمر تعتمد على المخاطر الكامنة حيث يتم نقل الالتزام المالي من المؤسسة التي أنشأت الدين الى المؤسسة الأخرى التي اشترته.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ لم يوجد لدى المجموعة أي مخاطر من صافي المخصصات المحددة لشرائح التوريق.

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٧- مخاطر التشغيل - إفصاحات الركيزة ٣ (تتمة) ٤-٧ التوزيع (تتمة)

تقدم المجموعة خدمات ادارة الضمانات لخمسة سندات مضمونة بأصول تم اصدارها خلال الفترة ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. تهدف هذه السندات الى استخلاص قيم نسبية من مجموعة واسعة من تصنيف الموجودات عبر سلسلة واسعة من التقييمات الائتمانية. ضمانات السندات تشمل قروض عقارية سكنية وتجارية، قروض شخصية، القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم والمستحقات الأخرى. ولضمان التنوع فان كل سند مدين مضمون لديه ما بين ٤٥ و ٩٠ استثمار فردي منوع وفق الحجم وتصنيف الموجودات والصناعة والمنطقة الجغرافية والتقييم الائتماني وتاريخ الاصدار.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ فإن الاستثمارات الكامنة في هذه السندات والتي تقوم المجموعة بدور مدير الضمان لها بلغت ١,٣ مليار دولار أمريكي. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ لم يوجد لدى المجموعة أي مخاطر تجاه السندات المدارة من قبلها.

٨- رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر

يدير البنك و يقيس الأنواع الأخرى من المخاطر التي لا تقع تحت إطار عمل الركيزة ١ في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي. وهي بشكل مبدئي يتم تغطيتها في نموذج رأس المال الاقتصادي الداخلي للمجموعة.

هذا القسم يبين نموذج رأس المال الاقتصادي في البنك و يناقش معالجة الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم التطرق لها في إطار عمل الركيزة ١ في بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي.

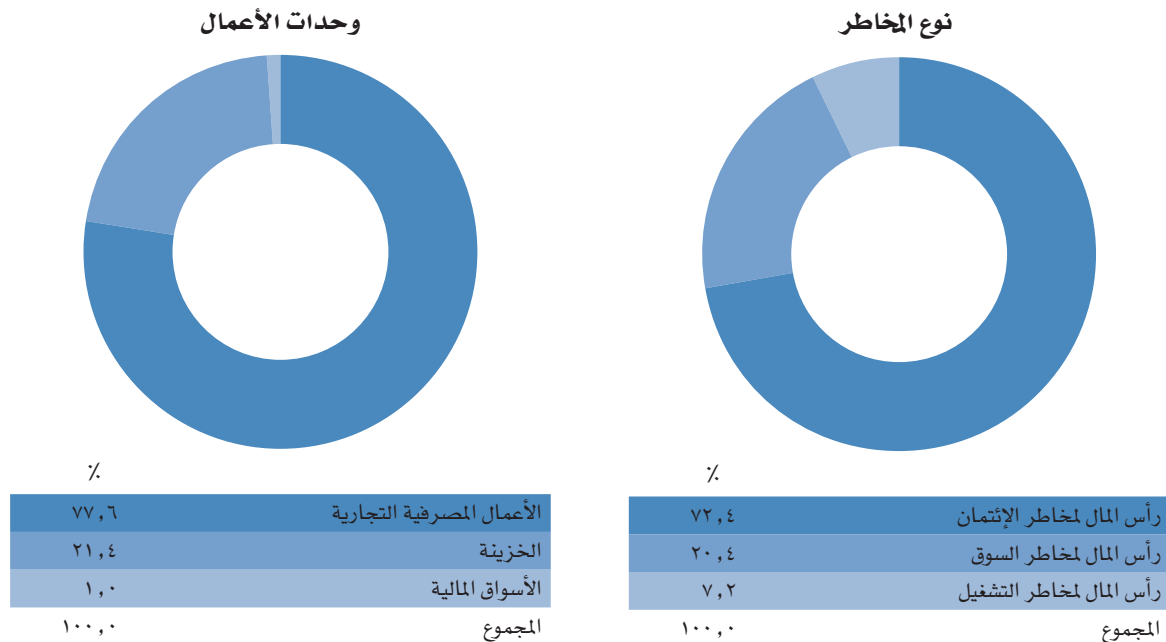
٨-١ نموذج رأس المال الاقتصادي

منذ سنوات عديدة يطبق البنك نموذج رأس المال الاقتصادي وطريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في اتخاذ القرارات وفي تقارير الأداء والتقييم.

يقوم البنك باحساب رأس المال الاقتصادي للأنواع التالية الرئيسية من المخاطر: الائتمان، السوق، ومخاطر التشغيل. إن مخاطر التشغيل تشمل مخاطر الأعمال. بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج رأس المال الاقتصادي يشمل مخاطر التركيز، مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك ومخاطر الأعمال.

يتكون رأس المال الاقتصادي حسب نوع المخاطر ووحدات الأعمال كما يلي:

إن الفروقات الجوهرية بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي حسب إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي يمكن تلخيصها كما يلي:



٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة)

١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي (تتمة)

- ❖ مستوى الثقة لكل أنواع المخاطر حسب طريقة رأس المال الاقتصادي هو ٩٩,٨٨ بالمائة مقارنة مع ٩٩,٠ بالمائة حسب إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي.
- ❖ مخاطر الائتمان يتم احتسابها من قبل البنك بتقدير احتمالية التعثر وخسائر ومخاطر التعثر وذلك خلافاً للأسلوب المعياري الذي يستخدم القيم والنسب الرقابية.
- ❖ إن نموذج رأس المال الاقتصادي يستغل نظام التصنيف الداخلي للبنك، كما سيتم تناوله بالتفصيل لاحقاً في هذا القسم من التقرير، وذلك لتصنيف الطرف المقابل بدلاً من استخدام تصنيفات الوكالات المتخصصة أو تطبيق وزن مخاطر ١٠٠ بالمائة للطرف المقابل غير المصنف.
- ❖ يتم تسجيل مخاطر التركيز في نموذج رأس المال الاقتصادي من خلال استخدام نموذج محفظة مخاطر الائتمان الداخلية ومعامل الإضافة حيثما انطبق ذلك.
- ❖ يطبق نموذج رأس المال الاقتصادي رسوماً رأسمالية على مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك.
- ❖ يطبق نموذج رأس المال الاقتصادي رسوماً رأسمالية على مخاطر الأعمال حيثما انطبق ذلك.

نظام التصنيف الداخلي

يعتمد نموذج رأس المال الاقتصادي على نظام تصنيف داخلي للائتمان. يستخدم نظام التصنيف الداخلي للائتمان في كافة مناحي المجموعة وهو كامن في كل قرارات الأعمال المرتبطة بمنح الائتمان. التصنيف هو تقدير يعكس بشكل واضح قدرة العميل على السداد، أي مخاطر التعثر لدى العميل.

تقوم المجموعة بمراقبة وإدارة والتحكم بمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الداخلي للائتمان لكل مقترض بناءً على تدرج من ١ إلى ١٠ وخاضع لآلية تحويل بين السالب (-) والموجب (+) لتصنيف درجات من ٢ إلى ٦. إن نظام التصنيف الداخلي للائتمان هو مقياس لقيمة الائتمان لمقترض واحد، استناداً إلى تقييم مخاطر الائتمان غير المضمون على المدى المتوسط ومخاطر التعرض للائتمان بالعملات الأجنبية. إن الأهداف الرئيسية لنظام التصنيف الداخلي للائتمان هو المحافظة على معيار واحد موحد لقياس نوعية الائتمان، ويخدم كقاعدة مبدئية لمؤشرات المخاطر المقررة من قبل مجلس الإدارة وحدود لصلاحيات الائتمان التي يتم تفويضها. إن نظام التصنيف الداخلي للائتمان يخدم أيضاً كمدخل رئيسي لنظام المخاطر المعدلة بالعائد على رأس المال للمجموعة. التصنيف يكون للمقترض وليس للتسهيلات، ويعكس أفقاً زمنياً متوسط المدى، وبالتالي يكون التصنيف لدورة اقتصادية.

إن خارطة التصنيف الداخلي المباشرة لدرجات التقييم حسب وكالات التصنيف العالمية تم شرحها أدناه:

موديز	فيتش وستاندر آند بورز	مدى معدل التعثر تاريخياً (%)	التصنيف الداخلي	درجات التصنيف الداخلي
Aaa	AAA	٠,٠٠ - ٠,٠٠	معياري	بالدرجة الاستثمارية
Aa	AA	٠,٠٤ - ٠,٠٠	معياري	درجة التصنيف ١
A	A	٠,٠٩ - ٠,٠٧	معياري	درجة التصنيف ٢
Baa	BBB	٠,٤١ - ٠,١٧	معياري	درجة التصنيف ٣
				درجة التصنيف ٤
				تصنيف استثماري أقل
Ba	BB	١,٣٤ - ٠,٥٣	معياري	درجة التصنيف ٥
B	B	٩,٨٦ - ٢,٧٠	معياري	درجة التصنيف ٦
Caa	CCC	٢٧,٩٨	معياري	درجة التصنيف ٧
				المصنفة
Ca	CC	٢٧,٩٨	شبه معياري	درجة التصنيف ٨
C	C	٢٧,٩٨	مشكوك فيه	درجة التصنيف ٩
-	D	-	خسارة	درجة التصنيف ١٠

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٨- رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة)

١-٨ نموذج رأس المال الاقتصادي (تتمة)

لا تسعى خارطة التصنيف الخارجي لتصوير وجود علاقة ثابتة بين درجات التصنيف الداخلية للبنك وتلك المقدمة من الوكالات الخارجية بسبب اختلاف طرق التقييم بينها.

إن معدلات التعثر التاريخية تمثل مدى احتمالية التعثر بين آلية التحويل الموجبة والسالبة لكل تصنيف بناءً على تصنيف ستاندرد أند بورز لمعدل التعثر لسنة واحدة من بين ٢٩ سنة ١٩٨١-٢٠٠٩ للالتزامات غير المضمونة الرئيسية. إن معدلات التعثر تمثل معدل فترة ٢٩ سنة وبالتالي تعكس مدى كاملاً للظروف الاقتصادية السائدة خلال الفترة.

٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى

أ) مخاطر السيولة

لقد وضعت المجموعة حدوداً متفقاً عليها تتحكم بحجم الالتزامات المستحقة على المدى القصير. وتراقب جهة مستقلة في إدارة المخاطر ملف استحقاق التدفق النقدي المستقبلي مقابل الحدود المقررة بشكل يومي. تتم مراقبة تدفق النقد مقابل الحدود المطبقة على أساس يومي وتراكم التدفق النقدي الحاصل على مدى ٣٠ يوماً. إن تحليل التدفق النقدي تتم أيضاً مراقبته بشكل أسبوعي عن طريق لجنة الأصول والخصوم.

تشكل ودائع العملاء جزءاً مهماً من مصادر المجموعة. وتضع المجموعة أهمية خاصة للمحافظة على واستمرار كل من ودائع العملاء أو البنوك. ويعتمد ثبات الودائع على المحافظة على الثقة في المتانة المالية للمجموعة والشفافية المالية.

لقد نمت قاعدة التمويل من خلال التمويل لأجل لتصل إلى ٦, ٣٦٨٧ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. وتعتبر إمكانية الحصول على التمويل قصير الأجل غير الملزم من خلال علاقات المجموعة العريضة في الشرق الأوسط وعالمياً مدعاة لمزيد من الراحة. وبالإضافة إلى قاعدة التمويل المستقرة فإن المجموعة تحتفظ بمخزون من السيولة والأوراق المالية القابلة للتسويق التي يمكن بيعها فوراً أو بيعها بهدف إعادة الشراء للحصول على التمويل.

وتم خلال عام ٢٠١٠ توقيع اتفاقية تسهيلات عند الطلب تمكن البنك من الحصول على ٥٠٠ مليون دولار من التمويل مقابل ضمانات استناداً إلى أسعار محددة سلفاً. ويمكن للبنك سحب كل أو جزء من هذه التسهيلات خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١١ إلى ٣١ يناير ٢٠١٢.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، كان ما نسبته ٩, ٤٩ بالمائة من مجموع الأصول قد تم التعاقد عليها بحيث تستحق خلال عام واحد. وبالنسبة للودائع، فإن السجلات أظهرت بأن هناك تفاوت كبير بين التعاقدات والاستحقاق الفعلي.

وبلغت الودائع من دول مجلس التعاون الخليجي ٦, ٦٧٤٩ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٦, ٧٧ بالمائة من ودائع المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، إضافة إلى ٨, ٦٥٤ مليون دولار أو ما نسبته ٥, ٧ بالمائة جاءت من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. وبالتالي فإن مجموع الودائع من الأطراف المقابلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثل ١, ٨٥ بالمائة من إجمالي الودائع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. إن الخبرات التاريخية تظهر بأن ودائع البنك من الأطراف المقابلة في إقليم الشرق الأوسط أكثر استقراراً من تلك المتحصل عليها من السوق ما بين البنوك الدولي، والتي بلغت فقط ٢, ١٢٩٩ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٩, ١٤ بالمائة من قاعدة الودائع في البنك. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان حجم الودائع المقدمة إلى الأطراف المقابلة في دول خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من الودائع المستلمة منها بمقدار ٦, ٢ مرة، والتي تظهر بأن المجموعة بالصافي هي مقرض للنقد في سوق ما بين البنوك.

ب) مخاطر التركيز

مخاطر التركيز هي مخاطر الائتمان نتيجة عدم وجود محفظة ائتمان متنوعة بشكل جيد، أي أن مخاطر ممارسة الأعمال مع عدد كبير من العملاء أو التعرض للمخاطر أكثر في قطاع أو إقليم جغرافي معين. إن طريقة احتساب رأس المال الاقتصادي للبنك لمخاطر الائتمان ترصد مخاطر التركيز من خلال تطبيق تركيز الإسم الواحد.

بحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي للمقترض الواحد، فإن على البنوك المرخصة في البحرين الحصول على موافقته لأي خطة لإقراض طرف واحد أو مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بما يزيد عن ١٥ بالمائة عن قاعدة رأس المال التنظيمي. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان التعرض للمخاطر لمقترض واحد بما يزيد عن ١٥ بالمائة من قاعدة رأس المال التنظيمي أي (يزيد عن ٣, ٣٧٦ مليون دولار أمريكي) كما يلي:

٨. رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة)
٢-٨ أنواع المخاطر الأخرى (تتمة)
ب) مخاطر التركيز (تتمة)

التعرض للمخاطر ضمن الميزانية مليون دولار أمريكي	التعرض للمخاطر خارج الميزانية مليون دولار أمريكي	إجمالي التعرض للمخاطر مليون دولار أمريكي	الطرف المقابل أ
٦٢٧,٧	٣٠,١	٦٥٧,٨	الطرف المقابل ب
٢٦١,٩	١٥٥,٦	٤١٧,٥	

وهذا التعرض للمخاطر تمت الموافقة عليه من قبل مصرف البحرين المركزي وحسب تعليماته للمقترض الواحد. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي للمقترض الواحد يتم تضمين أي مؤسسة تبلغ قيمة الحصة فيها ٢٠ بالمائة أو أكثر ضمن هذا. وهو اقل بنسبة كبيرة عن ما هو مقرر في معايير المحاسبة الدولية.

ج) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك

تشكل مخاطر هيكل سعر الفائدة في قائمة الميزانية للمجموعة نتيجة لعدم مقابلة إعادة تسعير الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة. تتم إدارة مخاطر سعر الفائدة المرافقة من خلال حدود القيمة المعرضة للمخاطر وكذلك من خلال استخدام نموذج تقييم حساسية الإيرادات للتغير في سعر الفائدة.

إعادة التسعير لأصول المجموعة المالية والتزاماتها موضحة بالجدول التالي:

المجموع مليون دولار أمريكي	بنود بلا فوائد مليون دولار أمريكي	أكثر من عام مليون دولار أمريكي	٧ إلى ١٢ شهر مليون دولار أمريكي	٤ إلى ٦ شهور مليون دولار أمريكي	خلال ٣ شهور مليون دولار أمريكي	
١٠٤٣,٩	-	-	-	٢٢٧,٦	٨١٦,٣	نقد وأصول سائلة أخرى
٣٥٧٦,٣	-	-	-	-	٣٥٧٦,٣	ودائع لدى البنوك
٧٩,٧	٢٦,٧	-	-	-	٥٣,٠	أوراق مالية متداولة
						أوراق مالية استثمارية:
١٠٠٤,٤	-	٨٠١,٠	١٧٨,٠	٢٥,٤	-	- عائد ثابت
١٧٢٠,٥	(٢٣,٦)	-	-	٤٩,٦	١٦٩٤,٥	- عائد متغير
٣٤٢,٩	٣٤٢,٩	-	-	-	-	- أسهم ومساهمات في صناديق
٧٥١٠,١	(٢٤٥,٠)	١٣,٢	٩٦,٨	١٦٤٣,٤	٦٠٠١,٧	قروض وسلف
٢٤٩,٩	٢٤٩,٩	-	-	-	-	أصول أخرى
١٥٥٢٧,٧	٣٥٠,٩	٨١٤,٢	٢٧٤,٨	١٩٤٦,٠	١٢١٤١,٨	إجمالي الأصول
٨٧٠٣,٦	-	٤,٦	٨٦,٩	٨٦١,٦	٧٧٥٠,٥	الودائع
٩٤٥,٥	-	-	-	١٦٧,٩	٧٧٧,٦	أوراق مالية مبيعة حسب اتفاقات
٢٧٣,٠	٢٧٣,٠	-	-	-	-	إعادة شراء
٣٦٨٧,٦	-	-	-	٦٠,٠	٣٦٢٧,٦	التزامات أخرى
١٩١٨,٠	١٩١٨,٠	-	-	-	-	التمويل لأجل
١٥٥٢٧,٧	٢١٩١,٠	٤,٦	٨٦,٩	١٠٨٩,٥	١٢١٥٥,٧	حقوق الملكية
-	(١٨٤٠,١)	٨٠٩,٦	١٨٧,٩	٨٥٦,٥	(١٣,٩)	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية
-	-	١٨٤٠,١	١٠٣٠,٥	٨٤٢,٦	(١٣,٩)	فجوة حساسية سعر الفائدة
-	-	١٨٤٠,١	١٠٣٠,٥	٨٤٢,٦	(١٣,٩)	فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمي

تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

٨- رأس المال الداخلي شاملاً الأنواع الأخرى من المخاطر (تتمة) ٨-٢ أنواع المخاطر الأخرى (تتمة) ج) مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك (تتمة)

إن إعادة التسعير تعتمد على الفترة المتبقية للتاريخ القادم لإعادة تسعير الفائدة وبنود قائمة الميزانية في البيانات المالية الموحدة.

يتضمن ملف إعادة التسعير للودائع اثر المقايضات على سعر الفائدة والذي يستخدم لتثبيت العوائد على صافي رأس المال الحر للمجموعة. إن أدوات التمويل المشتقة والمستخدمة لغايات التحوط لمخاطر أسعار الفائدة فيما يخص إدارة الأصول والخصوم يتم تضمينها في ملف إعادة التسعير للأصول والخصوم ذات العلاقة. يتم تصنيف مخصصات القروض والأوراق المالية الاستثمارية غير المحددة كعناصر لا تنتج فوائد.

تتم إعادة تسعير معظم الأصول والخصوم المهمة خلال العام.

بلغ حجم التعرض للمخاطر لسعر الفائدة لأكثر من عام حوالي ٢, ٨١٤ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٢, ٥ بالمائة من مجموع الأصول. ويمثل هذا التعرض للمخاطر أساساً استثمار صافي رأس المال الحر في أوراق مالية حكومية بمعدل ثابت وبسعر فائدة ثابت. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كان معدل الفترة للأوراق المالية الحكومية ذات العائد الثابت والمقايضات بسعر الفائدة هو ٤٤, ٢ الفترة المعدلة تمثل تغير النسبة التقديرية في قيمة المحفظة الناتجة من تغير ١٠٠ نقطة أساس في المردود. وتبلغ القيمة السعرية لنقطة الأساس للأوراق المالية ذات العائد الثابت وعمليات المقايضة لسعر الفائدة ١٩٧ ألف دولار أمريكي.

بناءً على ملف إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وعلى فرض أن الأصول المالية والالتزامات ستبقى لحين الاستحقاق أو التسوية بدون أي إجراء من قبل المجموعة لتعديل مخاطر سعر الفائدة، وإن زيادة واستمرار نسبة ١ بالمائة (١٠٠ نقطة أساس) في سعر الفائدة لكل الاستحقاقات يمكن أن ينتج عنها نقص في صافي الدخل قبل الضرائب للسنة التالية وحقوق الملكية للمجموعة بحوالي ١, ١١ ملايين دولار أمريكي و ٢, ٣٢ مليون دولار أمريكي على التوالي. إن الأثر على حقوق الملكية للمجموعة يمثل الأثر المتراكم لزيادة أسعار الفائدة على مدى كامل الفترة بسبب عدم المقابلة في ملف إعادة التسعير للأصول والخصوم المالية الحساسة لسعر الفائدة.

د) مخاطر أسعار الصرف

ليس لدى البنك مخاطر جوهرية تجاه تغير أسعار الصرف. وبشكل عام فإن سياسة البنك هي أن يتم تخفيض هذه المخاطر عن طريق مقايضات العملة بحيث يكون تمويل الأصول والخصوم بنفس العملة.

هـ) مخاطر الأعمال

تمثل مخاطر الأعمال التذبذب الكامن في الإيرادات لكل الأعمال بسبب عدم التأكد من الإيرادات والتكاليف نتيجة التغير في البيئة التنافسية والاقتصادية.

لغايات رأس المال الاقتصادي، يتم احتساب مخاطر الأعمال بناءً على التكاليف السنوية المطبقة في نطاق الأعمال.

٩- نسب ملاءة رأس المال ونقاط أخرى

٩-١ نسب ملاءة رأس المال

تتبنى المجموعة سياسة الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية وذلك لحماية المستثمر والمودع والحفاظ على ثقة السوق للإبقاء على التطور المستقبلي للأعمال. وتتم ملاحظة اثر مستوى رأس المال على عوائد المساهمين وكذلك المحافظة على التوازن بين عوائد أكبر ومزايا وجود مركز مالي جيد. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات فيه أخذاً بالاعتبار تغير الظروف الاقتصادية وخطط الأعمال الإستراتيجية. يتم تعديل هيكل رأس المال من خلال توزيع الأرباح وصدار أسهم جديدة.

إن نسبة ملاءة رأس المال للشركة التابعة الرئيسية بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود والمجموعة كانت كما يلي:

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	المجموعة	
٥٨٣,٩	١٠٣٢١,٧	إجمالي مبالغ المخاطر الموزونة (مليون دولار أمريكي)
٢٠٣,٦	٢٥٠٨,٨	قاعدة رأس المال (مليون دولار أمريكي)
٢٠٣,٦	١٩٣٠,٠	الفئة الأولى لرأس المال (مليون دولار أمريكي)
٣٤,٩%	١٨,٧%	نسبة الفئة الأولى لرأس المال (%)
٣٤,٩%	٢٤,٣%	النسبة الكلية (%)

٩- نسب ملاءة رأس المال ونقاط أخرى (تتمة) ١-٩ نسب ملاءة رأس المال (تتمة)

يهدف البنك للمحافظة على نسبة الفئة الأولى لرأس المال عند مستوى أعلى من ٨ بالمائة ومعدل الملاءة الكلية فوق ١٢ بالمائة. ويشترط مصرف البحرين المركزي حالياً حداً أدنى هو ١٢ بالمائة للبنوك المرخصة في البحرين. إن مصرف البحرين المركزي لا يشترط حداً أدنى للفئة الأولى لرأس المال.

إستراتيجية وطرق المحافظة على معدل ملاءة قوي

يُعد البنك سنوياً تقديرات إستراتيجية لعدة سنوات تشمل احتياجات رأس المال قصيرة الأجل وتقدير طويل الأجل لمصادر رأس المال.

إن تقييم تقديرات التخطيط الاستراتيجي قد أدت في الماضي إلى ضخ الأموال في رأس المال. لقد أظهرت عملية تخطيط رأس المال زيادة الفئة الثانية لرأس المال من خلال الديون الثانوية في ٢٠٠٥ بحوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لتعزيز معدل ملاءة رأس المال التنظيمي الإجمالي، وزيادة رأس المال بمقدار ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في مارس ٢٠٠٧ لتوفير رأس مال أساسي إضافي لدعم خطط نمو الأصول على المدى المتوسط. وزيادة أخرى على رأس المال قدرها مليار دولار أمريكي في ديسمبر ٢٠٠٧ لتحسين مصادر رأس المال وتعويض آثار وضع المخصصات المتعلقة بالتعرض للمخاطر نتيجة أزمة الائتمان العالمية.

٩-٢ نقاط حول عملية التقييم لملاءة رأس المال

تغطي الركيزة ٢ من إطار عمل بازل ٢ لدى مصرف البحرين المركزي عمليتين رئيسيتين: عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية والتقييم. وتشمل عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال تقييم وتحديد وقياس وإدارة وضوابط المخاطر المهمة بهدف تقييم كفاية مصادر رأس المال الداخلي وتحديد ما إذا كان متطلب رأس المال الداخلي يعكس مستوى المخاطر. إن الغرض من عملية المراجعة الإشرافية والتقييم هو التأكد من أن لدى المؤسسة رأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها وكذلك لتشجيع المؤسسات على تطوير وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متطورة فيما يخص مراقبة وقياس المخاطر.

زادت قاعدة رأس المال التنظيمي للبنك عن الحد الأدنى المقرر من مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٢ بالمائة طوال العام المنتهي في ٢١ ديسمبر ٢٠١٠. وعلى أساس نتائج اختبارات الحساسية لملاءة رأس المال والتقديرات المستقبلية لرأس المال، فإن البنك يعتبر أن الهامش الذي احتفظ به لغايات ملاءة رأس المال كاف وإن استهدف رأس المال داخلي بعد أدنى ٨ بالمائة للفئة الأولى لرأس المال و١٢ بالمائة للملاءة الكلية لرأس المال هو ملائم على ضوء المخاطر ومركز رأس المال. إن معدلات ملاءة رأس المال التنظيمي للمجموعة الموضحة في القسم ٩-١ من هذا التقرير تزيد بشكل جوهري الحد الأدنى لرأس المال المستهدف والذي يعتبر عالياً مقارنة بالمستوى العالمي.

يستخدم البنك نماذج رأس مال داخلية، ورأس مال اقتصادي، واحتساب لملاءة رأس المال على أساس التصنيف الداخلي لدى مصرف البحرين المركزي لمخاطر الائتمان عند تقدير متطلبات رأس المال الداخلي سواء مع أو بدون تطبيق سيناريوهات حساسية السوق. وبالنسبة لعدد أنواع المخاطر في الركيزة ٢ الموجودة في إطار رأس المال الاقتصادي للبنك (أي مخاطر سعر الفائدة في سجلات البنك، مخاطر التركيز ومخاطر الأعمال)، يستخدم البنك مقاييس رأس المال الداخلي الخاصة به كأساس لتحديد هامش رأس المال الإضافي. يعتمد البنك نتائج اختبارات الحساسية لملاءة رأس المال مع رأس المال الاقتصادي والتقديرات المستقبلية لمبالغ المخاطر الموزونة لتحديد متطلبات رأس المال الداخلي والتأكيد على أن المجموعة تتمتع برأس مال كاف حسب سيناريوهات الحساسية التي تعكس مخاطر البنك.

تقرير

بازل ٢ الركيزة ٣ (تتمة)

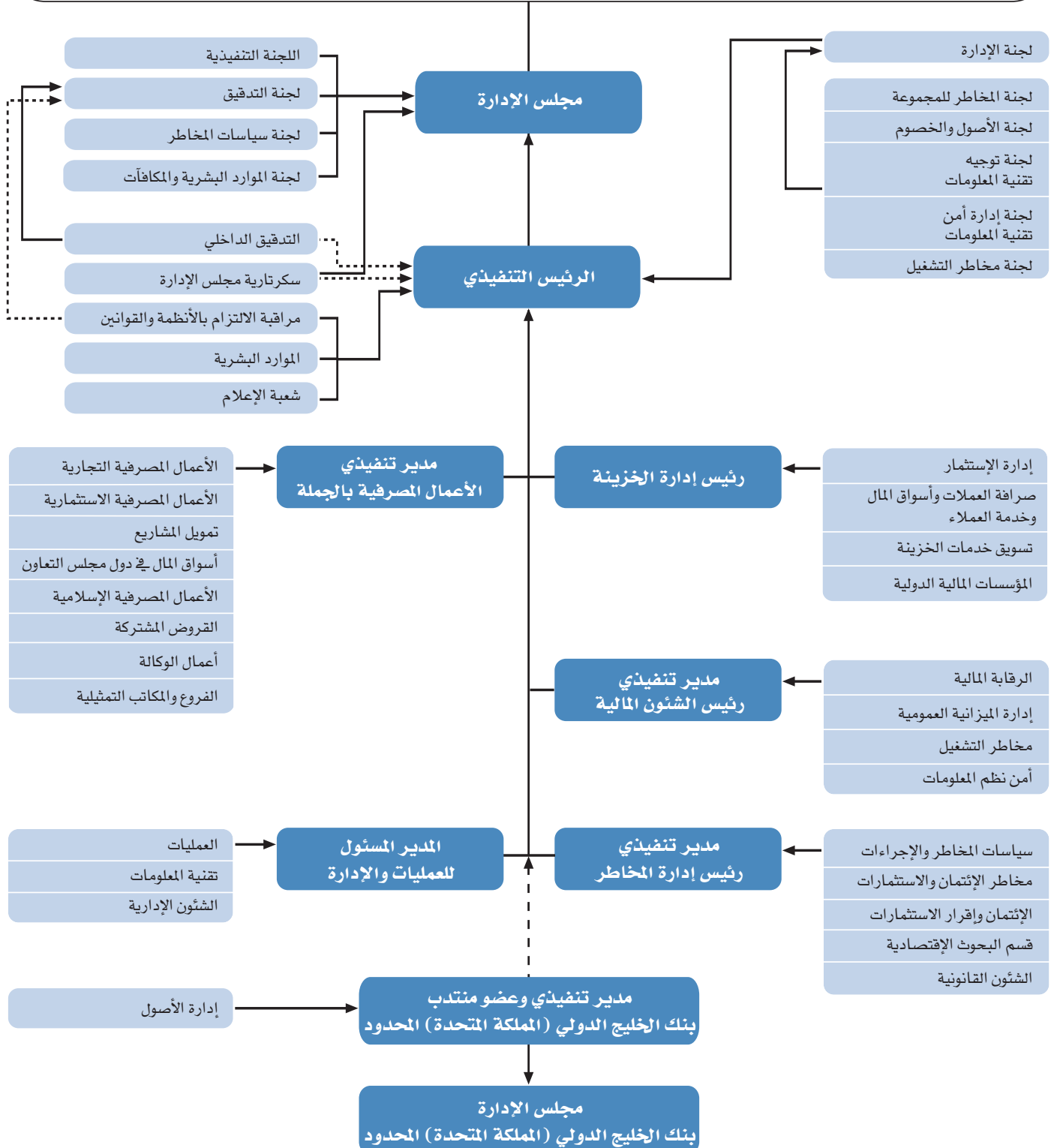
١٠. دليل المصطلحات

ALCO	Assets and Liabilities Committee	لجنة الأصول والخصوم
AMA	Advanced Measurement Approach	أسلوب القياس المتقدم
Basel Committee	Basel Committee for Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة على البنوك
CBB	Central Bank of Bahrain	مصرف البحرين المركزي
CCF	Credit Conversion Factor	معامل تحويل الائتمان
CDO	Collateralised Debt Obligation	سند مضمون بأصول
CEO	Chief Executive Officer	الرئيس التنفيذي
CFO	Chief Financial Officer	مدير الشؤون المالية
CI & TO	Chief Investment and Treasury Officer	رئيس إدارة الاستثمار والخزينة
CRO	Chief Risk Officer	رئيس إدارة المخاطر
EAD	Exposure at Default	المخاطر عند التعثر
FIRB Approach	Foundation Internal Ratings Based Approach	أسلوب التصنيف الداخلي
FSA	Financial Services Authority (United Kingdom)	هيئة الخدمات المالية (المملكة المتحدة)
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
GIB	Gulf International Bank B.S.C.	بنك الخليج الدولي ش. م. ب.
GIBUK	Gulf International Bank (U.K.) Limited	بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
The Group	Gulf International Bank B.S.C. and Subsidiaries	المجموعة: بنك الخليج الدولي والشركات التابعة
ICAAP	Internal Capital Adequacy Assessment Process	عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
LGD	Loss Given Default	الخسائر عند التعثر
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ORMF	Operational Risk Management Framework	إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل
PD	Probability of Default	احتمالية التعثر
PSE	Public Sector Entities	مؤسسات القطاع العام
RAROC	Risk-adjusted Return on Capital	العائد على رأس المال الموزون بالمخاطر
RWA	Risk Weighted Amount	مبالغ المخاطر الموزونة
VaR	Value-at-Risk	القيمة المعرضة للمخاطر

هيكل تنظيم البنك والحوكمة

مساهمو بنك الخليج الدولي

صندوق الاستثمارات العامة (المملكة العربية السعودية)، الهيئة العامة للاستثمار (الكويت)، شركة قطر القابضة، شركة ممتلكات البحرين القابضة، جهاز الإمارات للاستثمار ووزارة المالية (سلطنة عمان).



نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

أعضاء مجلس الإدارة

معالي السيد جماز بن عبدالله السحيمي رئيس مجلس الإدارة

يترأس معالي جماز السحيمي مجلس إدارة بنك الخليج الدولي منذ عام ٢٠٠٨ وأعيد انتخابه لرئاسة المجلس عام ٢٠٠٩ لمدة ثلاث سنوات قادمة. وكان قد شغل قبل ذلك وحتى عام ٢٠٠٦ منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة السوق المالية، وهي الهيئة الرقابية لسوق الأوراق المالية بالملكة العربية السعودية. وعمل معاليه خلال الفترة من عام ١٩٨٩ - ٢٠٠٤ وكيلاً لمحافظة مؤسسة النقد العربي السعودي. وكان قد التحق بمؤسسة النقد عام ١٩٨٤ كمدير عام للرقابة على البنوك. كما شغل منصب نائب المدير العام لصندوق التنمية الصناعية السعودي خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٤. في نوفمبر ٢٠٠٩ تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنايل السعودية). وكان في السابق قد انتخب عضواً في مجالس إدارة العديد من الشركات الرائدة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن والشركة الوطنية للتأمين التعاوني والبنك السعودي العالمي (الذي تم دمجها لاحقاً مع بنك الخليج الدولي). ويحمل معالي جماز السحيمي درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة واشنطن في سياتل بالولايات المتحدة.

السيد منصور بن صالح الميمان نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم السيد منصور الميمان إلى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل منذ عام ١٩٩٨ منصب أمين عام صندوق الاستثمارات العامة بالملكة العربية السعودية. وقبل ذلك عمل كوكيل وزارة المالية المساعد للشؤون الميزانية والتنظيم (١٩٩٣-١٩٩٨). كما يشغل السيد الميمان عضوية مجلس إدارة شركة التعدين العربية السعودية (معادن) وشركة اسمنت المنطقة الجنوبية والسوق المالية السعودية والشركة السعودية للخطوط الحديدية. حصل السيد الميمان على البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة الملك سعود (١٩٧٣) وماجستير إدارة أعمال من جامعة دالاس في الولايات المتحدة (١٩٨٠).

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي

عُيّن معالي الدكتور حمد البازعي في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ١٩٩٩. ويشغل منذ عام ٢٠٠٩ منصب نائب وزير المالية في المملكة العربية السعودية. وتولى قبل ذلك منصب وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية. وهو عضو في مجلس إدارة شركة اسمنت المنطقة الجنوبية في مجلس إدارة شركة تطوير التعليم القابضة. ويحمل الدكتور البازعي بكالوريوس العلوم الإدارية من جامعة الملك سعود، وماجستير ودكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر

انضم الدكتور عبدالله العبدالقادر إلى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويعمل الدكتور العبدالقادر أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن منذ عام ١٩٨١. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ كان عضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية السعودية. وله خبرات واسعة في مجالس إدارات الشركات والجمعيات المهنية بالملكة العربية السعودية، ومنها شركة الاتصالات السعودية وجمعية الحاسب والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. الدكتور العبدالقادر حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال (١٩٨١) وماجستير إدارة أعمال (١٩٨٣) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ودكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٨).

السيد سليمان بن عبدالله الحمدان

انضم السيد سليمان الحمدان إلى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للخدمات الجوية (ناس) في المملكة العربية السعودية منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٨. وقبل ذلك شغل عدة مواقع في البنك السعودي البريطاني، بما في ذلك نائب العضو المنتدب ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية، كما عمل سابقاً في الصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٩ - ١٩٨٥). ويشغل السيد الحمدان عضوية مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك) وشركة البنك السعودي الهولندي المالية والشركة الأهلية للتأمين التعاوني. حصل السيد الحمدان على بكالوريوس في العلوم الإدارية من جامعة الملك سعود (١٩٧٩) وماجستير إدارة أعمال من جامعة نيوهيفن بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٥).

السيد عبدالله بن محمد الزامل

انضم السيد عبدالله الزامل إلى مجلس إدارة بنك الخليج الدولي عام ٢٠٠٩. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة لشركة الزامل للاستثمار الصناعي (شركة مساهمة عامة)، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة (من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩). وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كمنصب رئيس أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي عام ١٩٨٧. و حالياً يترأس السيد الزامل مجلس إدارة كل من شركة الزامل هندسون وشركة ارماسل الزامل الشرق الأوسط وشركة الخليج للإدارة الالكترونية والأنظمة، وهو عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات ومن بينها شركة الزامل نيودلهي لمشاريع البنية التحتية المحدودة ومجموعة البحرين الصناعية وشركة الشرق الأوسط لمكيفات الهواء المحدودة والشركة العربية لللايف الزجاجية العازلة و كذلك عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية وحاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة (١٩٨٧) وماجستير إدارة مالية وإدارة أعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (١٩٩٢).

السيد خالد بن صالح المديفر

حاصل على بكالوريوس هندسة (١٩٨٤) وماجستير إدارة أعمال (١٩٨٧) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ويشغل المهندس خالد المديفر حالياً منصب رئيس شركة التعدين العربية السعودية (معادن) وكبير إدارييها التنفيذيين، وقد التحق بشركة معادن في مارس ٢٠٠٦، كنائب رئيس للشؤون الصناعية، وفي عام ٢٠٠٧ أصبح نائب الرئيس للفوسفات وتطوير الأعمال الجديدة في شركة (معادن)، وقبل ذلك شغل منصب المدير العام وأمين سر مجلس إدارة شركة اسمنت القصيم (١٩٩٣ - ٢٠٠٦)، وخلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٣ عمل في عدد من المواقع في الشركة الشرقية للبترودكيماويات (شرق- إحدى شركات سابك)، ليصبح نائب الرئيس للشؤون المالية، وهو عضو سابق في مجلس منطقة القصيم وحالياً عضو بمجلس الإدارة واللجنة الفنية للشركة السعودية للخطوط الحديدية وعضو مجلس شركة أسمنت القصيم وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي.

١ عضو اللجنة التنفيذية

٢ عضو لجنة التدقيق

٣ عضو لجنة سياسات المخاطر

٤ عضو لجنة الموارد البشرية والمكافآت

الإدارة العليا

الدكتور يحيى عبدالله اليحيى الرئيس التنفيذي

شغل الدكتور يحيى عضوية مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي كمدير تنفيذي ممثلاً للمملكة العربية السعودية من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦. وأنيطت إليه خلال هذه الفترة عدة مهمات كان من أبرزها عمله كمعيد للمدراء التنفيذيين ورئيس لجنة التوجيه التابعة لمجلس الإدارة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ورئيس للجنة شؤون الموظفين وعضو لجنة الميزانية (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ونائب رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة الحوكمة (٢٠٠٢-٢٠٠٣). قبل ذلك عمل الدكتور اليحيى كمستشار لمحافظة مؤسسة النقد العربي السعودي (١٩٩٩) ومدير عام شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه في الرياض (١٩٩٤-١٩٩٩) ومؤسس ومدير عام المعهد المصرفي بمؤسسة النقد العربي السعودي في الرياض (١٩٨٩-١٩٩٤) وأستاذ الهندسة الصناعية وهندسة النظم في جامعة الملك سعود بالرياض (١٩٨٦-١٩٨٩) وجامعة ميتشغان بالولايات المتحدة (١٩٨٢-١٩٨٦) ومحاضر في تعليمات البرمجة بالمعهد الهندي للإحصاء في بنغلور (١٩٨٢) ومحلل مشاريع في صندوق التنمية الصناعية السعودي بالرياض (١٩٧٥). وشغل الدكتور اليحيى عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات كان من بينها الشركة السعودية لإعادة التأمين (أول شركة إعادة تأمين في السعودية) (٢٠٠٧-٢٠٠٨) ومؤسسة الخليج للاستثمار (٢٠٠٦-٢٠٠٨) والبنك الأهلي التجاري (٢٠٠٨) وبنك الخليج الدولي (١٩٩٩-٢٠٠١) وجمعية المهندسين السعودية (١٩٧٩-١٩٩٩). إضافة إلى عضوية لجنة التدقيق بمجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي (١٩٩٧-١٩٩٩) والبنك الزراعي السعودي (١٩٩٢-١٩٩٥). ونال الدكتور اليحيى الدكتوراه في الهندسة الصناعية وهندسة التشغيل من جامعة ميتشغان آن آربر بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٣) وهو خريج جامعة البترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية (١٩٧٥). الدكتور اليحيى حالياً هو الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي منذ شهر يناير ٢٠٠٩. كما يرأس مجلس إدارة شركة الشعب للمياه والكهرباء (أول مشروع طاقة مستقل في السعودية) ويشغل عضوية مجلس إدارة شركة أوجيه للاتصالات.

السيد ستيفن وليامز مدير تنفيذي-رئيس الشؤون المالية

محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارديف في بريطانيا. التحق ببنك الخليج الدولي عام ١٩٨٧. تم تعيينه مديراً للرقابة المالية عام ٢٠٠٠ ورئياً للشؤون المالية عام ٢٠٠٨. وتشمل مسؤولياته إعداد التقارير المالية والتنظيمية والإدارية للبنك، إضافة إلى وضع الخطط الاستراتيجية والمالية وصياغة الميزانية العامة ومتابعة مخاطر السوق والتشغيل وحماية نظم المعلومات. وقد أشرف السيد وليامز على مشروع تطبيق متطلبات اتفاقية بازل الثانية في البنك، وهو عضو في فريق العمل الخاص بالملاءة المالية في معهد التمويل الدولي بواشنطن. كذلك فإن السيد وليامز عضو في عدة لجان في البنك، بما في ذلك لجنة الإدارة ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة مخاطر التشغيل ويرأس لجنة الأصول والخصوم ولجنة نظم المعلومات ولجنة حماية نظم المعلومات. وقبل التحاقه بالبنك عمل السيد وليامز في شركة التدقيق المحاسبي «كي بي ام جي» في لندن والشرق الأوسط.

السيد عادل المنقور مدير تنفيذي - الأعمال المصرفية

التحق السيد عادل المنقور ببنك الخليج الدولي كمدير تنفيذي للأعمال المصرفية عام ٢٠١٠. وقد شغل سابقاً عدة مناصب في البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية، بما فيها منصب مسئول الائتمان الأول (٢٠٠١ إلى ٢٠١٠). وقبل ذلك عمل في بنك جي بي مورجان تشيس في البحرين كنائب رئيس تمويل الشركات (١٩٩٩-٢٠٠١). وكان عادل المنقور ابتداءً حياته المهنية موظفاً في بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٧ بعد حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال. وخلال ١٢ عاماً من العمل في البنك تدرج في عدة مناصب وترأس قسم التمويل المهيكل في البنك.

السيد هوسيه ماريجومن مدير تنفيذي - رئيس ادارة المخاطر

التحق السيد ماريجومن ببنك الخليج الدولي عام ٢٠١١ ليتولى مسئوليات إدارة المخاطر في البنك. ويتمتع السيد ماريجومن بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً وعمل في مواقع عالية بمصارف في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد عمل سابقاً كمدير لإدارة المخاطر في بنك الإنماء في المملكة العربية السعودية الذي أسس عام ٢٠٠٨. حيث تولى مهمة تطوير وتنفيذ هيكل الحوكمة وإدارة المخاطر في البنك وشغل عضوية مجلس إدارة شركة الإنماء للاستثمار. وكان قبل ذلك قد عمل في سيتي بنك بالمملكة العربية السعودية (مجموعة سامبا المالية) وفي تركيا وكوريا الجنوبية والمكسيك لمدة ١٩ عاماً (١٩٨٤ - ٢٠٠٣) في مجال إدارة المخاطر وإدارة علاقات العملاء. وشغل خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ عدة مناصب في بنوك ماليزية، من بينها رئيس إدارة المخاطر. ويشغل السيد ماريجومن عضوية لجنة الإدارة ولجنة الأصول والخصوم في بنك الخليج الدولي ويرأس لجنة المخاطر للمجموعة.

السيد ماثيو ستايدر مدير تنفيذي - الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية سي دبليو بوست وماجستير في السياسة الدولية من جامعة لونغ آيلاند في الولايات المتحدة. التحق ببنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الذي كان يسمى سابقاً البنك السعودي العالمي عام ١٩٩٣. وعمل كرئيس ورئيس تنفيذي لمجموعة ايه أي انترناشيونال، وهي شركة للمنتجات الصناعية المتنوعة في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٣. كما عمل قبل ذلك لمدة ١١ سنة في مكتب نيويورك لمؤسسة شرودرز، وهي بنك استثماري مقره في لندن.

الإدارة العليا

الدكتور يحيى عبدالله يحيى

الرئيس التنفيذي

ستيفن وليامز

مدير تنفيذي - رئيس الشؤون المالية

عادل عبد المحسن المنقور

مدير تنفيذي - الأعمال المصرفية بالجملة

هوسيه ماري جومون

مدير تنفيذي - رئيس إدارة المخاطر

ماثيو ستايدر

مدير تنفيذي والرئيس التنفيذي لبنك الخليج

الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأعمال المصرفية بالجملة

إدارة علاقات العملاء

جيم تفتورد

رئيس الأعمال المصرفية للشركات وإدارة

علاقات العملاء

ليث الشيبان

إدارة علاقات العملاء في السعودية

علي الدرازي

إدارة علاقات العملاء في دول مجلس التعاون

أصغر علي بابا

المؤسسات المالية

الأعمال المصرفية الاستثمارية

سرينيفاس هامبارالا

رئيس الأعمال المصرفية الاستثمارية

خالد الغامدي

أسواق المال - المملكة العربية السعودية

فخري فازلي

استشارات تمويل الشركات

افتخار علي

أسواق الدين والأعمال المصرفية الإسلامية

وليد نصار

استشارات الاقراض

المنتجات الائتمانية

راي كريشنان

رئيس المنتجات الائتمانية

سلمان الحسن

القروض وتمويل التجارة

أوديت ميشرا

تمويل المشاريع وهيكل التمويل

المساهمات الخاصة

مانيش أجمانتي

رئيس المساهمات الخاصة

إدارة الأصول - بنك الخليج الدولي

(المملكة المتحدة) المحدود

عدي باتنيك

مستول الاستثمار الأول

أليكس جراسيان

إدارة محفظة الأسهم

كاي تيرنر

مدير منتجات الصناديق الاستثمارية

مالكوم تايلور

علاقات المستثمرين

الخزينة

ستيفن وليامز

القائم بأعمال رئيس إدارة الاستثمار والخزينة

ستيفن مولدر

رئيس تبادل العملات وأسواق المال وخدمات

العملاء

ياسر حميدان

رئيس الاستثمارات

علي القصير

رئيس علاقات المؤسسات المالية الدولية

الإدارة المالية

رسل بينيت

رئيس الإدارة المالية للمجموعة

راهول توماس

رئيس إدارة الميزانية العامة

شين بانجفاني

رئيس مخاطر التشغيل

سمير الجشي

رئيس أمن نظم المعلومات

جوليان انتوني

رئيس الشؤون المالية - بنك الخليج الدولي

(المملكة المتحدة) المحدود

إدارة المخاطر

مسعود ظفر

مستول الائتمان الأول

ماريا سميت

رئيس إدارة المخاطر - بنك الخليج الدولي

(المملكة المتحدة) المحدود

الموارد البشرية

كورنيل فوري

رئيس الموارد البشرية

جمال هجرس

الموارد البشرية - البحرين

درشان سينج

تطوير الموارد البشرية

الوحدات الإدارية

حسن الملا

القائم بأعمال رئيس العمليات وتقنية المعلومات

والخدمات الإدارية

أمجد أبو عمارة

رئيس العمليات - البحرين

مايكل كولنج

القائم بأعمال رئيس تقنية المعلومات

جمال أبو السعود

نائب رئيس تقنية المعلومات

ابراهيم الرفاعي

عمليات تقنية المعلومات - البحرين

علي عاشور

شؤون الخدمات الإدارية - البحرين

ديفيد مسكال

العمليات - بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)

المحدود

نجيب العامر

العمليات والإدارة - المملكة العربية السعودية

التدقيق الداخلي، الشؤون

القانونية ومراقبة الالتزام

بالأنظمة والقوانين

خالد محمود

القائم بأعمال رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة

جورج دجاندي

مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين - البحرين

رامنات نارايانان

المستشار القانوني - البحرين

شعبة الإعلام

عبد الله نعينش

رئيس شعبة الإعلام

والقائم بأعمال أمين سر مجلس الإدارة

المقر الرئيسي

العنوان:

ص. ب. ١٠١٧
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
المنامة - مملكة البحرين

هاتف

عام: ١٧ ٥٣٤٠٠٠ (+٩٧٣)
تبادل العملات وأسواق المال:
عام: ١٧ ٥٣٤٣٠٠ / ١٧ ٥٣٠٠٣٠ (+٩٧٣)
مبيعات الخزينة: ١٧ ٥٢٢٥٣٣ (+٩٧٣)

الدخل الثابت والمشتقات المالية:

١٧ ٥٢٢٥٢١ (+٩٧٣)

الإستثمارات: ١٧ ٥٢٢٦٧١ (+٩٧٣)

الأعمال المصرفية الإستثمارية:

١٧ ٥٢٢٦٧١ (+٩٧٣)

الأعمال المصرفية الدولية: ١٧ ٥٢٢٤٠٢ (+٩٧٣)

المؤسسات المالية الدولية: ١٧ ٥٢٢٦٨٥ (+٩٧٣)

تليفاكس

عام: ١٧ ٥٢٢٦٣٣ (+٩٧٣)

مبيعات الخزينة: ١٧ ٥٢٢٤٢٢ (+٩٧٣)

تبادل العملات وأسواق المال:

١٧ ٥٢٢٥٢٠ (+٩٧٣)

الإستثمارات: ١٧ ٥٢٢٦٢٩ (+٩٧٣)

الأعمال المصرفية الإستثمارية:

١٧ ٥٤٢٧٩٠ (+٩٧٣)

الأعمال المصرفية الدولية: ١٧ ٥٢٢٦٤٢ (+٩٧٣)

المؤسسات المالية الدولية: ١٧ ٥٤٢٧٣٠ (+٩٧٣)

سويقت: GULFBHBM

خط رويتر المباشر:

وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

وحدة أسواق المال الدولية/عملات الشرق

الأوسط: GIBF

مبيعات الخزينة: GIBA

الموقع الإلكتروني:

<http://www.gibonline.com>

الشركات التابعة

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

ماثيو سنايدر

مدير تنفيذي والرئيس التنفيذي لبنك الخليج

الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

العنوان

One Knightsbridge

London SW1X 7XS

United Kingdom

هاتف: ٢٠٧٢٥٩ ٣٤٥٦ (+٤٤)

تليفاكس: ٢٠٧٢٥٩ ٦٠٦٠ (+٤٤)

العنوان البرقي

SAUDIBANK LONDON SW1

SINTGB2L S.W.I.F.T

جي آي بي للخدمات المالية

خالد الغامدي

الرئيس التنفيذي المكلف

شركة ذات مسئولية محدودة

العنوان: الطابق الثالث، البرج الجنوبي

أبراج التعاونية، شارع الملك فهد،

ص. ب. ٨٩٥٨٩، الرياض ١١٦٧٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢١٨ ٠٥٥٥ (+٩٦٦١)

تليفاكس: ٢١٨ ٠٥٥٥ (+٩٦٦١)

الفرع

فرع لندن

شربل خازن

مدير الفرع

العنوان

One Knightsbridge

London SW1X 7XS

United Kingdom

هاتف: عام: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤١٠ (+٤٤)

الخزينة: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٦١ (+٤٤)

تليفاكس: عام: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٥٨ (+٤٤)

الخزينة: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٣٠ (+٤٤)

المعاملات المصرفية: ٢٠ ٧٣٩٣ ٠٤٥٤ (+٤٤)

سويقت: GULFGB2L

بريد إلكتروني

londonbranch@gibuk.com

فرع نيويورك

جريجيا باكستر

مدير الفرع

العنوان

Madison Avenue 033

New York, NY 10017

United States of America

هاتف: ٢١٢ ٩٢٢ ٢٣٠٠ (+١)

تليفاكس: ٢١٢ ٩٢٢ ٢٣٠٩ (+١)

سويقت: GULFUS33

بريد إلكتروني

gregga.baxter@gibuk.com

فرع جزر كيمن

بواسطة فرع نيويورك

فرع الرياض

ليث الشيبان

المدير الإقليمي المكلف

العنوان

أبراج التعاونية، شارع الملك فهد

ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: عام: ٢١٨ ٠٨٨٨ (+٩٦٦١)

الخزينة: ٢١٨ ١١٩٢ (+٩٦٦١)

تليفاكس: عام: ٢١٨ ٠٨٨٨ (+٩٦٦١)

الأعمال المصرفية للشركات:

٢١٨ ١١٨٤ (+٩٦٦١)

الخزينة: ٢١٨ ١١٥٥ (+٩٦٦١)

سويقت: GULFSARI

فرع جدة

هارون علي رضا

مدير الفرع

العنوان

مركز بن حمران، مكتب ٥٠٦ ب

شارع الأمير محمد بن عبد العزيز

ص. ب. ٠٤٠٥٣٠ جدة ٢١٥١١

جدة - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٠ ٧٧٧٠ (+٩٦٦٢)

تليفاكس: ٦٦٠ ٦٠٤٠٠ (+٩٦٦٢)

بريد إلكتروني

h.alireza@gibryd.com

سويقت: GULFSARI

المكاتب التمثيلية

مكتب لبنان التمثيلي

حسن ياسين

الممثل الرئيسي

العنوان

مركز جفنيور، الجناح ب

مكتب رقم ١٤٠١، ص. ب. ٦٩٧٣/١١٣

بيروت، لبنان

هاتف: ٧٣٩ ٥٠٥ (+٩٦١)

٧٣٩ ٥٠٧ (+٩٦١)

تليفاكس: ٧٣٩ ٥٠٣ (+٩٦١)

بريد إلكتروني

gibbey@inco.com.lb

مكتب الإمارات العربية المتحدة

التمثيلي

علي الدرازي

الممثل الرئيسي

العنوان

مبنى صندوق النقد العربي

شارع الكورنيش، ص. ب. ٢٧٠٥١

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٢ ٦٢١ ٤٧٤٧ (+٩٧١)

تليفاكس: ٢ ٦٢١ ١٩٦٦ (+٩٧١)

بريد إلكتروني

ali.alderazi@gjb.ae





بنك الخليج الدولي